



كلية الخدمة الاجتماعية

قسم تنظيم المجتمع

# آليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية وتحقيق الأمن الاجتماعي

إعداد

**محمد عطا أحمد عبد العزيز**

مدرس بقسم تنظيم المجتمع بكلية الخدمة

الاجتماعية

جامعة حماة



لا أحد أن ينكر ثورة التغيير التي نعيشها وواقع العالم الافتراضي الذي يعيش في جنباته الكثير من سكان المجتمع بمختلف اعمارهم وبيئاتهم الجغرافية وأصبحت لغة الاصابع المنكبة على الهواتف الذكية ومختلف الاجهزة الالكترونية عبر خيوط الشبكة العنكبوتية التي تعج ببيلايين المعلومات والتطبيقات والبرامج وغيرها ما بين المحتوى الصالح والطالح وبين الغث والسمين وبين الحقيقة وترويج الاشاعات والاكاذيب وممارسة البغى والدعوة الى الفضيلة فهو عالم كبير يبدأ بسؤالك فيما تفكر ثم يشكل لمستخدميه وجبة متنوعة لفتح شهيته نحو المزيد والمزيد ، وان ترك المجال لتلك الشبكة المغرية المجال دون متابه وتوجيهه ويقظة عقل ووجدان الباحث الإلكتروني عن وجهته التي يبغيها وتحديد نوع السلعة وثنمها فسيكون هو بمثابة السلعة التي يتم التلاعب بها يمنة ويسرة ويباع ويشترى ويبث في ذهنه وفكره وحياته مالا يُحمد عقابه حيث تعتبر الثورة التكنولوجية والاتصالية التي صاحبت العولمة التي أدت إلى انهيار الحواجز بين الدول والكيانات المختلفة الأمر الذي انعكس على دور هذه المنظمات حيث أدت إلى تطوير أساليبها وأدواتها. فيما يتعلق بأداء رسالتها تجاه ضحايا المجتمع.

(١)

ومع التطور التقني لتطبيقات الانترنت عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية والتي قد الغت الحواجز بين الأفراد والمنظمات ذات الاهتمامات المتجانسة على مواقع الشبكة العنكبوتية العالمية بهدف تبادل المعرفة والمعلومات سواء بالصوت أو الصورة والفيديو أو النص المكتوب، هذا إلى جانب تقديم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل إمكانية المحادثة الفورية وتبادل الرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني كما أنها منبر لترويج أفكار معينة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو الدعوة الفكرية والدينية، ومجالاً لنشر الإنجازات الأدبية والعلمية والتدوينات المصغرة والتي قد أحدثت تطوراً جذرياً في وسائل الاتصال والتعارف والمشاركة بين الأشخاص والمجتمعات<sup>(٢)</sup> وتتيح شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية للأفراد والجماعات والمنظمات النفاذ إلى المعلومات وحرية تدفق المعلومات والثقافات وتقاسم المعارف هي القوة الدافعة في تشكيل مستقبلنا<sup>(٣)</sup> ، ويعيش العالم اليوم ثورة معلوماتية هائلة من أبرز مظاهرها بزوغ التعايش مع المجتمع الافتراضي ، وكما لتلك الشبكة العديد من الإيجابيات فلها ايضاً العديد من المضار ومن أهمها صعوبة التحكم فيما يتداول من خلال تلك الشبكة مما يهدد خصوصية الأفراد والمؤسسات والمجتمعات التي تستخدم تلك الشبكة ويؤدي الى وقوع العديد من الجرائم عبرها.

كما تعد الجرائم الالكترونية من أخطر الظواهر الإجرامية التي تقع عبر شبكة الإنترنت والتي افرزها الإجرام المنظم على مستوى العالم ، لما لها من خطورة فائقة على أمن المجتمعات سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى الدولي ومتخطية بذلك حاجزي الزمان والمكان ، لذلك يجب ان تتضافر كافة الجهود والاليات الأهلية والحكومية والخاصة لمواجهة هذا الخطر الداهم على الأمن الاجتماعي ، وضمان مشاركة كل المهن

والتخصصات العلمية لمواجهة خطورة تلك الجرائم خاصة في ظل تنامي إنتاج وسائل الكترونية متطورة قد أحدثت تغييراً في مختلف مناحي الحياة وفي علاقات الناس الاجتماعية وأشكال تفاعلهم وأساليب تواصلهم<sup>(٤)</sup> لذلك تعتبر ثورة تكنولوجيا المعلومات هي ثورة اجتماعية أصابت تغييراتها كافة النظم الاجتماعية وحولتها إلى أبنية جديدة في السياسة والتجارة وفي الضبط الاجتماعي ، وبالتالي لم تقتصر آثار ثورة المعلومات على نظم الاتصالات والمواصلات بل تعدتها إلى نظم العلاقات الإنسانية وحولتها من تفاعلات واقعية وفعلية إلى تفاعلات تخيلية يصعب فيها أحياناً فصل الواقع عن الخيال وكل لحظة يظهر تقدم وتطبيق له استخدام جديد<sup>(٥)</sup>

ومن المعلوم أن مهنة الخدمة الاجتماعية تعمل بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع على وجه الخصوص إلى إحداث تغييرات إيجابية على مستوى المجتمع ، وذلك عن طريق تحسين الأوضاع المعيشية والسعي إلى إشباع إحتياجات المواطنين وإيجاد أنسب الحلول لمشكلاتهم ، وطريقة تنظيم المجتمع تمتلك من الأسس والقواعد العلمية ما يمكنها في المشاركة لمواجهة خطورة الجرائم الالكترونية، خاصة وأن للخدمة الاجتماعية طرق خاصة للممارسة المهنية فهي تتعامل مع مشكلات الإنسان من خلال أساليب التدخل المهني لمساعدة العملاء على أساس مراحل متتابعة تسير من مرحلة تحديد المشكلة والتعرف عليها وصولاً إلى حل المشكلة ، وذلك في أي موقع من مواقع حياة الإنسان الاجتماعية كفرد وعضو في جماعة أو مجتمع محلي أو المجتمع الكبير.<sup>(٦)</sup>

وتلعب مهنة الخدمة الاجتماعية دور حيوي ومحوري في تحقيق الأمن الاجتماعي للمجتمع الإنساني ، وتعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق المهنة التي تتكامل مع قضايا المجتمع المختلفة وتقدم الخبرات والبرامج الوقائية والعلاجية والتنموية لمساعدة فئات المجتمع على مواكبة الظروف المجتمعية المتغيرة.<sup>(٧)</sup> ويؤدي الاستخدام السلبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تهديد واضح لطاقت المجتمع وقدراته في العمل والإنتاج حيث يزهد الوقت ويبدد قوى الإنتاج المتمثلة في الوقت والجهد ورأس المال ، ويعد ذلك تهديداً لأمن المجتمع اقتصادياً واجتماعياً لأنه يبدد طاقات أفراد الاجتماع والاقتصادية.<sup>(٨)</sup>

ويعتبر الحق في الأمن من الحقوق الأساسية للإنسان ويعتبر حق عالمي حيث أبدى المجتمع الدولي المعاصر قلقاً متزايداً تجاهه فما يحدث في دولة ما من انتهاكات أصبح يمس المجتمع الدولي كله وخاصة في مجال الجريمة عبر الوطنية.<sup>(٩)</sup>

وتتبنى الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة نشر ثقافة الخير والصلاح وحقوق الإنسان، ووضع البرامج والخطط لمقاومة كل سلوك منحرف ، وكل اتجاه ضارياً بأمن المجتمع ومصحة الفرد ، وافتقاد مؤسسات المجتمع لتلك المبادئ يجعل ساحة المجتمع مكشوفة أمام إرادات السوء والانحراف من داخل المجتمع وخارجه في عصر العولمة الذي تحولت فيه اتجاهات الفساد والإجرام إلى مافيات

دولية وشبكات عالمية ومهنة الخدمة الاجتماعية لها دور مهم في مجال مكافحة الجرائم حيث تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي الذي له عدة محاور يمكن إيجازها في الحماية الاجتماعية للمجتمع من انحراف بعض فئاته ، والعناية بشخص المنحرف والضحية ، والمعاملة الإنسانية وتقديم المساعدة لهم. (١٠)

وهو ما قد أكدت عليه نتائج الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة الحالية وخاصة فيما يرتبط بالدراسات التي تناولت الجرائم الإلكترونية وكذلك جهود وآليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية سعياً لضبط ومحاوله ترشيد استخدام تلك الشبكات وبما يحقق الامن الاجتماعي حتى لا تحيد أنشطتها عن خدمة المجتمع وتؤدي الى إستنزاف الطاقات الشبابية والموارد البشرية في أعمال تلحق الضرر بأمن وإستقرار المجتمع وتهدد أمنه الاجتماعي ومن ثم فنتجه معظم الدراسات والبحوث التي تناولت تلك الظاهرة حول سبب البحث عن آليات ضبط استخدام الشبكات والمواقع الإلكترونية ومحاوله توجيهها نحو تحقيق ثمارها ومحاوله الحد من مضار استخدامها على الفرد والأسرة والمنظمات الاجتماعية والمجتمع ككل وتحقيق الأمن الاجتماعي ، وهو ما تبغية مختلف الأجهزة والكيانات المنوطة بجهود واليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية والتي لن تجدى جهودها نفعاً اذا لم يوجد تكاتف مجتمعي على مختلف المستويات الاهلية والحكومية والخاصة والمحلية والقومية والعالمية في محاولة ضبط تلك المنظومة المتشعبة والمعقدة والضخمة في نفس الوقت ، وهو ما قد عكسته عدة دراسات وبحوث سابقة متغيرات الدراسة بصورة مباشرة او غير مباشرة والتي تمكن الباحث من التوصل اليها وتخدم الدراسة الحالية ولعل أهم تلك الدراسات ما يلي :-

#### المحور الاول : دراسات تناولت الجرائم الإلكترونية :

فقد أشارت دراسة (أحمد خليفة ٢٠٠٥ ) من خلال التعرف على الجوانب المختلفة لاستخدامات الأنظمة المعلوماتية وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من النواحي المشرقة للأنظمة المعلوماتية فإنه يقابلها جوانب سلبية تجعل الباب مفتوحاً على مصراعيه لأنواع السلوك المنحرف اجتماعياً والذي لم يكن من الممكن تصور وقوعه في الماضي مما جعلها غير محرمة في كثير من دول العالم ، فنظم المعلومات تتيح بعض الفرص لصور جديدة من الجرائم لم تكن موجودة في الماضي ، كما أنها تتيح بعض الفرص لارتكاب الجرائم التقليدية بطرق حديثة وغير تقليدية. (١١)

وقد أشار إلى ذلك دراسة (تركى محمد ٢٠٠٥) حول اهمية إلقاء الضوء على الجرائم الإلكترونية لفهم أنواعها وطرقها ودوافعها والسمات الشخصية لمرتكبيها ، بسبب التطور والتقدم العلمي ولا تختلف في حكمها الشرعي عن الجرائم الأخرى ، وأن من سمات وصفات وخصائص مرتكب هذه الجرائم هو انعدام الضمير ، القدرة على

الاحتيال والخداع ، وعدم مراعاة القيم الأخلاقية ، ويتصفون بالتعاون وتبادل المعلومات مثل ما يحدث بالمنظمات الإجرامية<sup>(١٢)</sup>.

كما تناول ذلك دراسة (محمد أنور ٢٠٠٥) سبل تحديد المخاطر التي يترتب عليها تعرض وقوع الشباب الجامعي كضحايا للجرائم المعلوماتية ، وتحديد الجهود المبذولة من قبل الأخصائيين الاجتماعيين وأجهزة رعاية الشباب الجامعي للتعامل مع المخاطر الناتجة عن وقوع الشباب الجامعي للجرائم الالكترونية فى المجتمع المصرى والوقاية منها ، واهمية العمل على تصميم برنامج وقائى مقترح لحماية الشباب الجامعي من التعرض للجرائم المعلوماتية .<sup>(١٣)</sup>

كما أكدت على ذلك دراسة (Cerezo, A.L 2007) عبر التعرف على أسباب زيادة الجرائم الالكترونية حول العالم ، وأكدت الدراسة على أن أسباب زيادة تلك الجرائم ترجع إلى زيادة الاستخدام لأجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العالم ، وأن ليس هناك حدود وطنية لتلك الاستخدام ، مما ترتب عليه وجود الأنشطة الجديدة للجريمة على نطاق عالمي عبر الوطن ، مما يستلزم جهود للمكافحة والتحقيق والمقاضاة من خلال التعاون الدولى بين الدول ، ومؤسسات تنفيذ القانون ، وأوصت الدراسة بضرورة وضع مبادئ توجيهية دولية لمكافحة الجريمة الالكترونية والكشف عن هوية مرتكبي تلك الجرائم فى العالم<sup>(١٤)</sup>

كذلك فقد تناولت دراسة (حسين بن سعيد ٢٠٠٧)<sup>(١٥)</sup> التعرف على الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالانترنت والتعرف على تطور الإجرام على شبكة الانترنت والإجرام المستحدث والتعرف على الجهود المبذولة على المستوى الدولى لمواجهة جرائم الانترنت حيث تتميز جرائم الانترنت بأنها جرائم مرتبطة بالتطور السريع الذى نشهده اليوم فى تكنولوجيا الاتصالات والذى انعكس بدوره على تطور مرتكب جريمة الانترنت وأسلوب ارتكابه من خلال ما ينهله من أفكار وتبادل الخبرات مع العديد من المجرمين حول العالم عبر الشبكة وتطور التقنيات المستخدمة فى ذلك.<sup>(١٦)</sup>

كذلك فتعكس نتائج دراسة (سليمان احمد ٢٠٠٧) أن التطور المتسارع لشبكة الانترنت أحدث فراغاً تشريعياً لمواجهة جرائمها ، واوصت الدراسة بأهمية قيام الفقهاء والخبراء القانونيين والمشرعين بوضع الحلول القانونية اللازمة لما ينشأ عن الجرائم المتعلقة بالإنترنت من مشكلات إجرائية لتلائم مع سرعة تلك الجرائم المستحدثة فى المجتمع.<sup>(١٧)</sup>

وفى دراسة (منى فتحى ٢٠٠٨)<sup>(١٨)</sup> سعت لتناول بيان المقصود بالشبكة الدولية للمعلومات ونشأتها واستخداماتها ، والغرض منها ، وكيفية الاتصال بها والتعرف على بعض أنماط الإجرام التي ترتكب عبرها وتوصلت الدراسة أن من أهم تلك الجرائم جريمة السب والقذف ، وجريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، وجريمة الإخلال بالآداب العامة فى مجال الشبكة الدولية المعلوماتية حيث أن التطور الهائل الذى شهده الانترنت والتكنولوجيا الجديدة أحدثت ثورة فى طريق حياتنا وعملنا ، ولكن هذه الأدوات نفسها سمحت أيضاً للمجرمين

بنتسيق أنشطتهم وتعزيزها بشكل مفاجئ وسريع ، وأتاحت لهم إمكانيات جديدة لا تعد ولا تحصى لارتكاب العديد من الجرائم على الانترنت.(١٩)

وعلى نفس المنوال فقد كشفت دراسة (عزت مرزوق ٢٠٠٨)<sup>(٢٠)</sup> عن أثر العولمة على تغيير أساليب وأنماط الجريمة فى المجتمع المصري وتوصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم تكنولوجيا المعلومات يقعون فى الفئة العمرية ما بين عشرون الى ثلاثون عاماً وأن فئة الشباب سواء من الخريجين أو ممن يزالون فى التعليم هى الفئات الأكثر ارتكاباً لجرائم تكنولوجيا المعلومات ، ويرجع ذلك إلى أن تلك الفترة تنطلق فيها الرغبات الفردية التى يفشل كثير من هؤلاء الشباب فى السيطرة عليها الأمر الذى يشعرهم بالفراغ والعجز عن تحقيق ما يرغبون ، وعليه يتجه البعض إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية ولقد حقق الانترنت فائدة كبيرة لأبناء جيل الانترنت ، ولكن الهم الأكبر هو أن أبناء جيل الانترنت يرتكبون خطأ جسيماً ، لا يدركه معظمهم ، وهو أنهم يفصحون عن بياناتهم الشخصية على الشبكات الاجتماعية وغيرها .<sup>(٢١)</sup> وفى عالم هذه الأيام المترابط ببعضه ، عندما يقوم شخص بتوصيل شبكة منزله أو شركته بالانترنت فإنه يصبح على حافة العالم وبداية " world Wide web " حيث يسعى القرصنة لاستغلال الغافلين من مستخدمي الانترنت.<sup>(٢٢)</sup>

وهو ما قد أكدت عليه دراسة (Deng-giv chiu 2009) على المشكلات المترتبة على ارتكاب الجرائم الالكترونية وتوصلت الدراسة إلى أن أهم تلك المشكلات هى فقدان المعلومات المالية والشخصية ، وأكدت الدراسة أن الجريمة الالكترونية من الصعب اكتشافها فى عالم الانترنت الذى لا حدود له وأوصت الدراسة بضرورة تنقيح النظريات التى تحلل الجريمة الالكترونية وابتكار أساليب جديدة للتنبؤ بالجريمة الالكترونية ، وأوصت الدراسة أيضاً بضرورة بناء نظام ديناميكي للتعامل مع تلك الجرائم والحد من السلوك المحتمل للجريمة الالكترونية .<sup>(٢٣)</sup>

كما تضامنت فى ذلك دراسة (أيمن عبد الحفيظ ٢٠١٠) حول التعرف على مدى خطورة ارتكاب الجرائم سواء كان الحاسب الآلى موضوعها أم وسيلة لارتكابها وبيان صور وأساليب ارتكاب تلك الجرائم وسعت الدراسة إلى استعراض الموقف التشريعى المصرى والقانون المقارنة والاستفادة من هذه المقارنة فى صيانة موقف تشريعى متكامل الأركان وتوصلت الدراسة إلى بيان وجود قصور فى القانون الجنائى المصرى من خلال التعرض لبعض الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالاعتداء على الأموال والجرائم المضرة بالمصلحة العامة.<sup>(٢٤)</sup>

كما اكدت نتائج دراسة (Richcardi, M 2010) ضرورة التعرف على دور شبكة الانترنت فى تنفيذ عمليات الاحتيال المالى وتوصلت الدراسة إلى أن بعض المواقع الخبيثة على شبكة الانترنت هى السبب والمسئولة عن تحقيق خسائر اقتصادية ضخمة واشتراكها فى إجراء عمليات غسل الأموال ، بجانب دورها فى نشر البرمجيات المزعجة ، واهمية صناعة الروبوتات المالية، من خلال تلك الروبوتات المالية حتى يمكن اشترك كل سلطات إنفاذ القانون ومقدمي خدمات الانترنت والمؤسسات المالية وباقي منظمات المجتمع فى مكافحة الجرائم الالكترونية وخاصة الجريمة الالكترونية المالية<sup>(٢٥)</sup>

بينما قدمت دراسة (Kok, Jan; 2011) حلول فعالة حول كيفية حماية مستخدمي شبكات الانترنت فى ظل استخدام مرتكبي تلك الجرائم الأدوات الالكترونية الحديثة ، وتوصلت الدراسة إلى ثلاثة حلول لحماية مستخدمي الشبكات أولهم: زيادة وعى مستخدمي الشبكات بالبرامج الضارة التى يمكن أن يقعوا ضحية لها ، ثانيهم: الاعتماد على النظام البيئي (الروبوتات) لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن تلك الجرائم ، ثالثهم: استخدام منهج نموذجي لتقييم مصادر المعلومات المتعددة للكشف عن الجرائم محتملة الوقوع لضمان نوع من الوقاية من تلك الجرائم. (٢٦)

وفى دراسة (غادة عبد المنعم ٢٠١٢) تناولت أسباب زيادة إقبال الشباب على استخدام تكنولوجيا الاتصال مع بيان أنماط وعادات خاصة فيما يتعلق بأنهم يستخدمون شبكة الانترنت كوسيلة للالتقاء بأصدقاء جدد عبر مواقع الشاب ، بالإضافة إلى كتابة مقترحاتهم العديدة عن أوضاع وأحوال المجتمع حيث بات وجود الكمبيوتر فى حياتنا اليومية شئ أساسى ، وأصبح الأداة الاساسية التى تستخدم فى العديد من القطاعات (٢٧) ولم يصبح الانترنت وسيلة للتعرف والتواصل الاجتماعى فقط ، بل أصبح وسيلة جديدة لاستمالة الناس ، والاحتيال عليهم ، وعرض معلوماتهم الشخصية والقرصنة عليها ، وللتعرض للمواد الإباحية واستغلال الشباب والأطفال وهو ما يستدعى اليقظة لخطورة ما قد تبثه شبكة الانترنت حول كيفية صناعة المتفجرات ، وغسيل الأموال ، وصناعة القنبلة النووية ، وسرقة البطاقات الائتمانية واعمال التخريب وال نصب (٢٨)

كما قد اشارت نتائج دراسة كلا من (زكريا أحمد ، ياسر الكبيسي ٢٠١٢) الى ضرورة تحديد الثغرات الأمنية فى شبكات الحاسب الآلي المحلية وتحديد التدابير اللازمة للوصول الى أفضل حماية ممكنة للمؤسسات وأن أهم تدابير حماية الشبكات وهى التدابير الوقائية المتخذة لتجنب الثغرات الممكن إختراقها خاصة وأن تلك الجرائم ترتكب من قبل الأفراد أكثر مما ترتكب من قبل محترفين فقد كما يمكن أن ترتكب فى مراكز البحوث ومن الأكاديميين ، ومن مديرين يبحثون عن الثراء والسلطة أو من قبل شركات تبحث عن معلومات عن منافسيها ، أو من وسائل إعلام تبحث عن معلومات أو أخبار، أو من قبل حكومات تبحث عن معلومات تجارية. (٢٩)

وقد اظهرت نتائج دراسة (Lqbal, F 2012) أهمية التعرف على دوافع مجرمي الانترنت لارتكاب تلك الجرائم خاصة و أن مجرمي الانترنت يستغلون الشبكة لعدم الكشف عن هويتهم ويتكروون من خلالها لإجراء أنشطة غير مشروعة مثل عمليات تصيد الضحايا وخداعهم ، وإدارة عمليات تهريب المخدرات ، وإرسال وسائل البريد الالكتروني الضارة ، واقترحت الدارسة لمواجهة تلك الجرائم أن يتم وضع إطار محدد لاستخدام تقنيات استخراج البيانات وتحليل الرسائل على الانترنت من خلال غرف الدردشة وتسجيل تلك الدردشات للتحقيق فى تلك الجرائم المعلوماتية. (٣٠)

كما اشارت دراسة (سحر جابر ٢٠١٤) إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والمجتمعية المحتملة لتعامل الشباب الجامعي مع شبكات التواصل الاجتماعى والإنترنت وذلك من خلال التعرف على العلاقات الاجتماعية



وسماتها سواء في العالم الواقعي أو الافتراضي ، وجاءت نتائج البحث لتؤكد على أن مواقع التواصل الاجتماعي أفرزت عدة من الإشكاليات ومنها الوقت الذي يقضيه الشباب في تلك المواقع التي وصل ببعض منهم إلى حد الإدمان وأنه يكون عرضة للتقليد ولتعلم أنماط إحترافية من التخفي وعمل حسابات وهمية او مضللة لإبتذاد بعض الناس (٣١).

كما قدمت دراسة ( ريهام رمضان ٢٠١٥) سبل التعرف على طبيعة الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت في مصر والتخطيط لتجنب هذه الجرائم وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على التقرير العام الصادر من وزارة الداخلية المصرية وقد توصلت الباحثة الى العديد من النتائج منها ان اكثر المجرمين ارتكابا للجرائم المعلوماتية من ذوى مهنة موظف عام اوخاص بنسبة ١٤.٢% ومهنة صاحب او مدير شركة بنسبة ١١.٨% وفئة الطلاب بنسبة ١١.٦% بينما نالت اقل نسبة مهنة الصحفي او الاعلامي بنسبة (٠.٥%) (٣٢).

وقد اظهرت نتائج دراسة ( امانى مصطفى ٢٠١٦) أن البحث عن المال يرتبط إرتباطاً أساسياً بسيادة النزعات المادية لدى الأفراد، وينمى لديهم إحساساً بالفردية مما يهيئ لهم الطريق نحو إرتكابهم الجرائم. وهى جزء لا يتجزأ من الرغبة الجامحة لدى الفرد للحصول على المال من أجل تحقيق طموحاته الخاصة وطموحاته اللامحدودة والتي بثتها له العولمة وآليات تحقيقه بوسائل غير مشروعة المختلفة كما أشارت الدراسة فى جزء كبير منها إلى الدور الذى يلعبه الغزو الفكرى والإعلامى والقيم الوافدة وخاصة الإستهلاكية فى إيراز الشهوات الذاتية الأمر الذى يدفع إلى حدوث الجرائم وتلعب الفضائيات والنت على ضح للأفكار والبواعث المهياة لإرتكاب الجرائم الالكترونية المستحدثة (٣٣).

كما تناولت دراسة ( محمد صلاح ٢٠١٧) لأبرز التحديات المصاحبة لشبكة الإنترنت وفق منهجية تطمح إلى تقديم نظرة للظاهرة الإجرامية على الشبكة خاصة وان تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة قد ترتب عليه اكتشاف أنظمة تكنولوجية جديدة أدت إلى ظهور استخدامات جديدة لوسائل الاتصال عن بعد وتعد العمليات الإلكترونية ولقد أفرزت هذه الثورة التكنولوجية الجديدة الحاجة الماسة إلى تطوير نظم المعلومات في جميع قطاعات الحياة بما يساير التطورات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي تتزايد يوماً بعد يوم بعد إن اتصلت هذه النظم بالأقمار الصناعية ، ولقد تمكن الإنسان عن طريق الوسائل الإلكترونية المستحدثة من إرتكاب العديد من الجرائم ضد الأشخاص والأموال، وضد الاسرار الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول والتعرض لمخاطر الغش والتجسس والسرقة والإتلاف العمدي (٣٤).

بينما تناولت نتائج دراسة ( تامر محمد ٢٠١٨) مدى توافر المسؤولية الجنائية الدولية للفرد عن الجرائم المعلوماتية المرتكبة عبر الانترنت وانه نه يجب أن يكون الفعل الإجرامي المرتكب عبر الإنترنت يقوض الأمن والسلم الدوليين وكيفية ترتيب المسؤولية الجنائية الدولية للفرد عن الجرائم المعلوماتية لمرتكبها عبر الإنترنت

وقد أشارت الدراسة الى إنه لا يمكن تحقيق العدالة والمساواة بين الدول الا بمحاكمة مرتكبي الجرائم المعلوماتية الأشد خطورة أمام محاكمة دولية دائمة ووجود آليات تنفيذية جديدة وفعالة تعمل على تحقيق العدالة الدولية تجاه مرتكبي الجرائم المعلوماتية.<sup>(٣٥)</sup>

### المحور الثاني : دراسات تناولت الامن الاجتماعي :

يعتبر الأمن الاجتماعي هو حماية أفراد المجتمع من جريمة مرتكبة أو المتوقع إرتكابها والمقصود من الأمن الاجتماعي هو تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسلام والطمأنينة وفق قول الله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة".<sup>(٣٦)</sup>

ويفترض أن يشعر الإنسان بالأمن والاطمئنان في محيطه الاجتماعي فالمجتمع هو عائلة الإنسان الكبيرة والحضن الذي يلجأ إليه لدفع أى عدوان خارجي ، وأسوأ ما يواجهه الإنسان هو أن يشعر بالخوف على نفسه أو ماله أو عرضه من داخل مجتمعه وتلك هي الحالة المرعبة التي يُخشى على مجتمعاتنا العربية من الوصول إليها في ظل تصاعد الجريمة والانحراف بعد أن كانت هذه المجتمعات تعيش مستوى تحسد عليه من الأمن الاجتماعي والاستقرار الداخلي.<sup>(٣٧)</sup>

وأضحت شبكة الانترنت المظهر الأبرز لثورة الاتصالات في العصر الحالي وأدت إلى توفر كم هائل من المعلومات والبحوث والدراسات والمواد الإخبارية والإعلامية ، كما تحوى أيضاً على معلومات ومعارف قد تشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي.<sup>(٣٨)</sup> وتتجسد خطورة الجرائم الالكترونية في أنها أصبحت أسرع تطوراً من التشريعات وذلك راجع الى التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع الذي تجسده شبكة الإنترنت عبر العالم<sup>(٣٩)</sup> كما تعد الجريمة من أهم مهددات الأمن الاجتماعي وخاصة فيما يتصل بالانحراف والجريمة والغلو والمخدرات والفقر ،

فالأمن الاجتماعي يعنى توفير ألوان الرعاية الاجتماعية لكل مواطن ليصبح أكثر اطمئناناً على حياته ومن ثم يستطيع العمل والإنتاج والاستقرار بصورة منتظمة<sup>(٤٠)</sup>

وفى هذا الصدد فقد تناولت دراسة (محمد نصير ٢٠٠٤) المهارات الفنية الواجب توافرها لدى ضباط الشرطة للتحقيق فى جرائم الحاسب والانترنت ودعت الى ضرورة توفر القدرة على التعرف على المكونات المادية للحاسوب ومستوى مهارة معرفة أساسيات عمل شبكات الحاسوب ومستوى توفر مهارة القدرة على تمييز أنظمة التشغيل والتفاعل المبدئى معها ومستوى توفر مهارة معرفة الأدوات والأساليب المستخدمة فى ارتكاب جرائم الإنترنت والى جانب توفر مهارة تقنيات أمن الحاسوب والانترنت.<sup>(٤١)</sup>

وتكم خطورة الجرائم الالكترونية على الامن الاجتماعي فى أنها تستهدف العديد من قطاعات المجتمع نظراً لانها أكثر تطوراً ، مما يشكل تهديداً مستمراً لأمن المجتمعات ، وخاصة وأن تكاليف مواجهة تلك الجرائم التقنية عالية ، مما يؤدي إلى وجود خسائر مالية باهظة تتكبدها الدولة لمواجهة تلك الجرائم المستحدثة فى المجتمع<sup>(٤٢)</sup>

وقد دعت الى ذلك دراسة (Aggarwal, S 2007) إلى تصميم وتطوير نظم برمجيات جديدة لمواجهة الجرائم الالكترونية وتلقى البلاغات لمساعدة أجهزة تنفيذ القانون في التحقيق والملاحقة لمجرمي الانترنت ، والعمل على تصميم نظام برمجيات يمكن للمحققين من تقليل الوقت والجهد اللازم للتحقيق والبت في الجرائم الالكترونية (٤٣)

كما أشارت إلى ذلك دراسة (مصطفى على ٢٠٠٧) حول التعرف على أهمية ودور الوعي الذي تقوم به الجامعات في حماية الشباب الجامعي من الجرائم والانحرافات النفسية والاجتماعية غير التربوية التي تضر بحياة الفرد والمجتمع فالوعي ركن أصيل في وأهم عنصر في مكافحة الجرائم الالكترونية وتحقيق الامن الاجتماعي (٤٤)

وعلى نفس المنوال أكدت على ذلك دراسة (إبراهيم إمام ٢٠٠٧) إلى ضرورة قياس سبل مكافحة الجريمة كظاهرة أمن إجتماعية أو ما يجب أن يكون عليه رد الفعل لمكافحتها في ظل التطورات المتلاحقة واستحداث آليات جديدة ومتطورة ، والتعاون الواعي مع دور الحكومات في تحقيق الامن الاجتماعي ، فإن دور مؤسسات المجتمع المدني لا يقل أهمية من ناحية التوعية بشأن خطورة الجريمة ، وبناء رأى عام مستنير ينبذ الجريمة ومحاولة زرع صورة مجتمعية تجعل المتورط في ارتكاب الجريمة شخص مرفوضاً اجتماعياً. (٤٥)

كما أشارت دراسة (محمد على ٢٠٠٧) ولذلك تضطلع الشرطة في المجتمع المصري في المرحلة الراهنة بمهام قومية ووطنية في إطار سيادة القانون على أسس علمية تكفل لها الفاعلية والمرونة في القيام بدورها الرئيسي لتحقيق أمن المجتمع وأمن المواطن ودعم التوازن والاستقرار والأمن الاجتماعي ككل. (٤٦)

وقد اتفقت في ذلك مع ما قد جاءت به دراسة (محمد فهمي ٢٠٠٨) في محاولة معرفة الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات التعليمية في توجيه استخدامات الانترنت لدى طلابها وأهمية تفعيل الاستخدامات المفيدة للانترنت ، وعلاج الاستخدام السلبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حفاظاً لطاقت المجتمع وقدراته في العمل والإنتاج والحفاظ على راس المال البشرى خاصة في العقل والصحة وفي الوقت والجهد ورأس المال سعياً لدعم جهود استقرار وتنمية المجتمع. (٤٧)

كما أكد على ذلك دراسة (Greitzer, 2008) حول تدعيم أواصر الامن الاجتماعي من خلال التعرف على خطورة الجرائم الالكترونية باعتبارها ظاهرة آخذة في التزايد والاستمرار والتي وتتسم بالعالمية وأهمية تقديم التدريب الفعال لرفع جهود الموظفين الفنيين لمواجهة تهديدات تلك الجرائم و ضرورة إشباع منهج تنبؤي علمي لمواجهة الخطورة المحتملة لتلك الجرائم ومن ثم اتخاذ خطوات استباقية للتخفيف من وطأة تلك الجرائم (٤٨)

كما أكدت على ذلك دراسة ( أسمهان موسى ٢٠١١) في تحديد الدور الفعلي للمنظم الاجتماعي بمنظمات رعاية الأحداث الجانحين وتحقيق الأمن الاجتماعي ، حيث دعت الى ضرورة تتضافر الجهود الأهلية مع الجهود الرسمية لمواجهة هذه التحولات والتطورات للحفاظ على أمن المجتمع واستقراره هو مسئولية جمعية فقط

، فهو ليس مهمة فئة أو شريحة محددة فحسب ، وإنما هو من مهمة الجميع ونظمه ككل حتى تتوافر حالة التوازن والطمأنينة التي يهدف لها الأمن الاجتماعي. (٤٩)

كما أشارت الى ذلك دراسة (نمر ذكى ٢٠١٢) لتحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني فى تحقيق الأمن الاجتماعي فى المجتمع وتحديد المشكلات التي تعوقها فى تحقيق أبعاد الأمن الاجتماعي فى المجتمع فى ظل الظروف المجتمعية الراهنة ، والتي فرضت على كل دولة أن يكون لديها مجموعة من المنظمات التي تتصدى لتلك الجرائم المرتكبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة عبر الشبكة العنكبوتية (٥٠)

كما قد ناقصت دراسة (عثمان محمد ٢٠١٢) مفهوم وخصائص ومهددات الأمن الإنساني والاجتماعي وعلاقته بتنمية المجتمع وتوصلت الدراسة إلى أنه فى حالة غياب مفهوم الأمن الإنساني فى الدولة يؤدي مباشرة إلى ضعف مباشر للدولة فى حماية مواطنيها ، ويؤدي ذلك إلى تفشي النزاعات والأمراض والجريمة داخلها و يعطل برامج التنمية الاجتماعية (٥١)

خاصه أنه مما يؤثر على أمن المجتمع والأمن الاجتماعي والذي يُعد أحد عناصر الأمن الإنساني الذي يهدف إلى تقديم الحماية الجوهرية لحياة جميع البشر من التهديدات الخبيثة التي تهدد أساس المجتمع من خلال ضمان التنمية البشرية ، والحفاظ على الاقتصادات الوطنية وصيانة الأسرة وويحمى استقرارها. (٥٢)

وتضامنت مع نفس الرؤية دراسة (سميرة إبراهيم ٢٠١٢) حول تحديد دور منظمات حقوق الإنسان فى تحقيق الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع وأكدت على أن هناك مجموعة من الأدوار التي يجب أن تلعبها مهنة الخدمة الاجتماعية فى دعم دور المنظمات الدفاعية لمساعدتها على تحقيق الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع المصرى وفى مقدمتها تدعيم مبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين جميع المواطنين يليها توعية المواطنين بقضايا حقوق الإنسان وهى أسس رصينة فى تأصيل الأمن الاجتماعي (٥٣)

كما أكد على ذلك دراسة (زيزيت مصطفى ٢٠١٢) فى الدعوة الى تدعيم مبادئ الامن الاجتماعي من خلال التوصل إلى برنامج إرشادي لتفعيل استثمار مشروع عدالة الأسرة فى تحقق الأمن الاجتماعي والذي يقوم على التدريب النظرى والتدريب العملى من خلال مكافحة الجرائم حيث تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن العاملة فى مجال الدفاع الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية للمجتمع من انحراف بعض فئاته ، والعناية بشخص المنحرف والضحية ، والمعاملة الإنسانية وتقديم المساعدة لهم. (٥٤)

كذلك اظهرت نتائج دراسة ( اسماء مصطفى ٢٠١٦) دور المشاركة المجتمعية فى تحقيق الامن الاجتماعي من خلال تحديد دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق الامن الاجتماعي تحديد اسهامات الشرطة المجتمعية فى دعم مستوى الثقة بين المواطنين ورجال الشرطة لتحقيق الامن الاجتماعي وتحديد المعوقات التى تحد من دور المشاركة المجتمعية فى تحقيق الامن الاجتماعي سعياً لتفعيل دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق الامن الاجتماعي (٥٥).

بينما تناولت دراسة ( هند اشرف ٢٠١٦ ) التعرف على تأثير بعض مقومات الامن الاجتماعى على النمو السكانى وتمثلت هذه المقومات فى الامن الاقتصادى والامن الصحى مع التركيز على مؤشرات كل منهما واثره على عوامل ومؤشرات الامن الاقتصادى وخاصة لدى الاسر المتوسطة من حيث الدخل فى حين ان الاستثمار يبدو موشرا للامن الاقتصادى فى الاسر ذات المستوى الاعلى والدخل المرتفع وهم غالباً ما يكونوا فئة محدودة ، كما اتضح ان سوء الخدمات الصحية بشكل عام وعدم توافرها لغير القادرين كان السبب الرئيسى فى انعدام الامن الصحى ويؤدى الى الرغبة فى الهجرة.<sup>(٥٦)</sup>

كما تناولت نتائج دراسة ( رحاب احمد ٢٠١٧ ) أهمية التركيز على القيم الإنسانية فى بناء الامن الاجتماعى من خلال مراعاة البعد الثقافى الذى يدعم كفالة العيش المشترك بين بنى الإنسان وهى فى جوهرها تدفع إلى الأمن الاجتماعى والسلام ، ومن ثم فإن دلالات الإيمان تنتهى إجمالاً عند تأكيد معنى "إنسانية الإنسان" وبالقيم الإنسانية تكون الرحمة بين بنى الإنسان. وتفعيل دور الجامعة فى تنمية القيم الإنسانية الداعمة للأمن الاجتماعى والسلام العالمى ، وتمكين الطلاب من الانفتاح الواعى على مستجدات الأحداث والتطور العالمى والإيمان بالقيمة المضافة لميراث الحضارة الإنسانية ، شراكة قائمة على المعانى الحقيقية لقيم التسامح والسلام ، ثقافة الحوار ، التعاون الدولى والتفاهم العالمى ، المواطنة العالمية ، السلام العالمى ، الأمن الاجتماعى ، الوفاء بحق الإنسانية.<sup>(٥٧)</sup>

فى حين أشارت دراسة ( مصطفى يوسف ٢٠١٨ ) الى أنه قد أحدثت وسائل الاتصال ثورة اجتماعية غيرت الكثير من المفاهيم الاجتماعية وصدعت الكثير من اواصر الامن الاجتماعى وحدثت الكثير من الهزات فى المجتمع العربى نتيجة لعدة اضطرابات سياسية وإجتماعية ، وان العالم العربى قد تاخر كثيراً عن العالم ولا بد من اللحاق بالركب العلمى والاجتماعى والعالمى الذى تطور على كل الاصعدة .<sup>(٥٨)</sup>

وفى ضوء ما سبق نلاحظ إنه يوجد عدة أشكال تمثل تهديدات واضحة للأمن الاجتماعى نتيجة للتطورات التقنية لتطبيقات ونظم الحاسب الألى والأنترنت والتي أحدثت ضرراً ليس فقط للأفراد وانما للمؤسسات والنظم المحلية والعالمية والتي تحتاج الى بناء نظم فاعلة ووعى مستنير قادر على درء تلك المخاطر وضمان العمل الأهلى والحكومى معاً فى التصدر لمخاطر الامن الاجتماعى عبر مختلف الاليات الموجه فى مكافحة تلك الجرائم المستحدثة ،ومن هنا يبرز أهمية الدور الذى تقوم به منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية الحكومية والأهلية فى تقديم حزمة من الجهود والآليات المناسبة لمناهضة الجرائم الالكترونية وسعياً لتحقيق الامن الاجتماعى ، ومن خلال مناقشة وتحليل التراث النظرى، والدراسات السابقة العربية والأجنبية التى إهتمت بمتغيرات الدراسة وخلصت لعدة نتائج يمكن أن نوجزها فيما يرتبط بأهداف الدراسة من خلال ما يلى:

(١) يوجد إهتمام واضح بدراسة الجرائم الالكترونية نتيجة للافراط فى إستخدام الشبكة العنكبوتية على المستوى العالمى والمحلى من جانب ، ومن جانب آخر خطورة تلك الجرائم على الأمن الاجتماعى وتتفق هذه الدراسة مع تلك الدراسات

٢) ركزت معظم الدراسات الأجنبية على مناقشة الجرائم الإلكترونية وعلى المهارات الواجب توافرها لمكافحة الجرائم الإلكترونية وعلاقتها بقضية الأمن الاجتماعى .

٣) اتفقت معظم الدراسات على خطورة الجريمة الإلكترونية على أمن الأفراد والمؤسسات والمجتمع مما يؤكد على ضرورة تفعيل سبل مكافحة الجريمة الإلكترونية للحد من خطورتها.

٤) أهمية بناء الوعى كعنصر أساسى فى تعزيز آليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية وان الوعى اليقظ للمواطنين عنصر حيوي فى مجال الامن الاجتماعى

٥) أهمية التعاون الحكومى والأهلى سواء فى مجال حماية الامن الاجتماعى لمكافحة الجرائم الإلكترونية وهو ما تعنى به الدراسة الحالية.

٦) أكدت بعض الدراسات على ضرورة الدور الذى تقوم به الخدمة الاجتماعية فى تحقيق الأمن الاجتماعى من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وخاصة مشكلات الجريمة والانحراف وضرورة السعى لتعظيم هذا الدور بصفة مستمرة وخاصة لدور طريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة فى تفعيل آليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية فى تحقيق الامن الاجتماعى وهو ما تعنى بتحقيقه الدراسة الحالية .

#### ثانياً: المنطلقات النظرية للدراسة:

أصبحت لغة الاصابع الرقمية والتقنيات الرقمية الحديثة بمثابة السلاح ذا الكلمة المسموعة عبر قوى العالم ككل فمن يملك القوة التقنية ويرشد إستخدامها فى ميادينها ونظمها المختلفة فهى تتغلغل فى كل الكيانات المجتمعية واصبحت تكنولوجيا الاتصال والاعلام من الاعمدة الرئيسية لقياس قوة البلدان وتقدم الامم بعد ان دخل العالم عصر المعلوماتية بصورة مكثفة، وقد فرضت تحديات التكنولوجيا نفسها على العصر الذى نعيش فيه حتى اصبح هذا العصر بفضل هذا التطور التكنولوجى يعيش فى بقعة محدودة تحدث عوامل الزمان والمكان، متزامنة فى وجودها وتطورها مع ثورة المعلومات وقد احدثت المتغيرات التقنية المتسارعة فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وافرزت تغييرات هائلة فى الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والعلمية والثقافية و السياسية عبر العالم اجمع وهو ما يؤكد على أن تكون هناك أجهزة مجتمعية قادرة على مواكبة تلك التغيرات والعمل على تطويعها<sup>(٥٩)</sup>

حيث تعد المنظمة هى المكان الذى يتم من خلاله تقديم الخدمات للعملاء ، حيث أن دورها يرتبط بالعمل على إشباع احتياجات الأنساق الاجتماعية الموجودة فى المجتمع ، ويشير تاريخ الخدمة الاجتماعية إلى أن ظهورها وتطورها كمهنة قد ارتبط منذ البداية بالمنظمات وخاصة فى طريقتها تنظيم المجتمع ، لذلك فهناك ضرورة لتفهم الأخصائيين الاجتماعيين ومختلف الممارسين لمجالات العمل المهني الخاص بتلك المنظمات ، ويعمل مع مكونات المجتمع الداخلى والخارجي لتلك المنظمة ويربط بينهما ويتعاون معها لتعزيز قدراتها على خدمة المجتمع الذى تنشط فيه ويعزز جودة خدماتها لصالح المستفيدين من أنشطتها وبرامجها ، وأن يهتم بدراسة

وتحليل هذه المنظمات وتحديد مستويات تحليلها ، و يقيس مدى فاعلية برامجها ويقوم بتقويمها بصفة مستمرة وبالاعتماد على أنسب الادوات والأساليب المهنية لتعزيز قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. (٦٠)

ولتعزيز قدرة المنظمات الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بتنمية قدراتها على مكافحة الجرائم الالكترونية فى ضبط استخدام مواقع التواصل الاجتماعى فيمكن توظيف المتطلبات التنظيمية للمؤسسات وخاصة المتطلبات المتعلقة بالأفراد كالحاجة إلى مواجهة ما يعانون من مشكلات ، المتطلبات المتعلقة بالنواحي المالية كالخدمات والمتطلبات التنظيمية كإتمام عملية التنسيق بين لجانها واقسامها ، ومتطلبات تدعم الشعور بالإنتماء لدى العاملين (٦١)

ويمكن كذلك العمل من خلال مختلف انواع المنظمات وشتى خدماتها وبرامجها ومستوياتها سواء كانت رسمية او غير رسمية (٦٢)

فالمنظمة يمكن اعتبارها هنا بمثابة كيان لمعالجة المدخلات من موارد وعمليات فنية وعناصر بشرية وتنظيمية وأدوات معتمدة فى ذلك على حزمة من التقنيات التكنولوجية والعمليات التحويلية والمعالجات المخصصة والقادرة على تقديم مخرجات والتغذية المرتدة المناسبة (٦٣)

ويمكن أن تندرج من ضمن تصنيفات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية الأجهزة الأمنية الأجهزة القضائية- المؤسسات العقابية- .الأجهزة الإعلامية - المؤسسة التربوية -أجهزة التوجيه الدينى -المؤسسات الاجتماعية المؤسسات التطوعية. (٦٤)

وفى إطار متغيرات ومفاهيم نظرية المنظمات فيمكن للباحث أن يحدد أوجه الاستفادة منها فيما يلى :-

١. يمكن ان تساعد نظرية المنظمات وفق الدراسة الحالية فى تفسير أشكال العلاقة بين المنظمات وكيفية إتمام التكامل والتنسيق لمختلف آلياتها فى مكافحة الجرائم الالكترونية عبر اساءة استخدام الشبكة العنكبوتية

٢. تسهم معطيات النظرية فى تفسير كيفية إسهام التكامل بين الآليات والجهود الرسمية وغير الرسمية لمكافحة الجرائم الالكترونية فى إتمام ضبط وتوجيه استخدام الانترنت

٣. المساهمة فى صياغة فروض الدراسة ومحاولة ربط آليات منظمات المجتمع لمكافحة الجرائم الالكترونية وتحقيق الامن الاجتماعى ، من خلال تفسير العلاقة بين قيام المنظمة بتطوير نفسها وبناء قدراتها وتبنى أعضائها لقيم اجتماعية مشتركة ومدى تفاعلها مع البيئة الخارجية ومواجهة التحديات المجتمعية المعاصرة كالعولمة والتغيير ، بما يساعد فى تحديد مدخلاتها المستقبلية لتحقيق مزيداً من الفعالية لجهودها وآلياتها وخاصة فى مجال مكافحة الجرائم الالكترونية.

### ثالثاً: تحديد وصياغة مشكلة الدراسة

يشهد العالم الافتراضى سيل جارف من ترويج الشائعات والفوضى ونقل الاكاذيب وجرائم النصب والتزوير وانتهاك الخصوصية والسرقة والتهديد والابتزاز وغيرها من جرائم تقنية مستحدثة نتيجة الافراط فى

استخدام نظم المعلومات والأنترنت المختلفة سواء من جانب أفراد ومؤسسات المجتمع مما يتحتم التصدي للجرائم الالكترونية بمختلف انواعها والعمل على حماية المجتمع من اضرارها وبما يعزز الامن الاجتماعى وإطلاقاً من التراث النظرى للدراسة الذى تم استعراضه وفى ضوء نتائج الدراسات السابقة التى تم تناولها والتى قد أكدت على تنامى خطورة الجرائم الالكترونية عبر مختلف الوسائل والنظم التكنولوجية وتهديدها الصارخ لأواصر الأمن الاجتماعى، ومن منطلق تخصص الباحث وانطلاقاً من رؤية طريقة تنظيم المجتمع فى مواجهة الازمات والمشكلات المجتمعية والعمل على مواكبة التغيير الاجتماعى ، برزت العديد من التساؤلات والفروض فى ذهن الباحث وخاصة فيما يتعلق بهل تمثل الجرائم الالكترونية خطورة على أمن الأفراد والمؤسسات والمجتمع؟ وما طبيعة الآليات والجهود المجتمعية المبذولة لمواجهة الجرائم الالكترونية؟ وما انعكاس تلك الآليات المجتمعية المبذولة على تحقيق الامن الاجتماعى لأفراد ومؤسسات المجتمع ؟ وما هو دور طريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل الآليات المجتمعية المبذولة لمكافحة الجرائم الالكترونية وتحقيق الامن الاجتماعى؟ وخاصة أن طريقة تنظيم المجتمع هدفها الأساسى الإسهام فى إحداث التغيير المقصود لتحسين أحوال المجتمعات ومواجهة المشكلات والازمات التى تعانى منها المجتمعات وتهدد توازنها وإستقرارها واستناداً الى ما سبق تعتبر الدراسة الحالية محاولة فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع على وجه الخصوص لوصف آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية وتحقيق الأمن الاجتماعى

#### رابعاً: أهمية الدراسة :-

##### (أ) أهمية مجتمعية :

١. تنمية القدرة على التعامل مع المجتمع الافتراضى باعتباره حقيقة ثابتة لا يمكن إنكارها والتي تحتاج الى ترشيد استخدامه
٢. تنامى المشكلات والقضايا المهددة لأمن واستقرار المجتمع نتيجة الافراط فى استخدام الأنترنت وشبكات ومواقع التواصل الاجتماعى والتي تحتاج الى بحث آليات مهنية للتعامل معها
٣. التنامى السريع الذى تتميز به الجرائم الالكترونية والذى انعكس بدوره على تطور مرتكب الجريمة الالكترونية وأسلوب ارتكابه لها عبر العالم والذى يتطلب نمواً موازاً لآليات مكافحة تلك الجرائم.
٤. أهمية المشاركة الفعالة فى آليات التوعية المجتمعية المناسبة للتعامل الرشيد مع الجرائم الإلكترونية واعتبار الامن الاجتماعى مسئولية مجتمعية مشتركة.

##### (ب) أهمية تخصصية :

١. تنمية آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية فى مجال ضبط استخدام التطبيقات الإلكترونية وبما يعمل على تحقيق الأمن الاجتماعى لأفراد ومنظمات المجتمع.
٢. محاولة توظيف الاسس المهنية لطريقة تنظيم المجتمع فى بناء قدرات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية فى مجال الوقاية والحد من انتشار تلك الجرائم.



٣. محاولة فتح إفاق جديدة لاتجاهات الممارسة المهنية المعاصرة وبما يتلائم مع احتياجات سوق العمل المهني المتغيرة .
٤. العمل على توصيف آليات منظمات المجتمع لمكافحة الجرائم الالكترونية وبين تحقيق الأمن الاجتماعى لمختلف فئات المجتمع.

**(ج) أهمية مهنية :**

١. محاولة تعزيز التواجد المهني لمهنة الخدمة الاجتماعية فى التعامل مع تبعيات الجرائم الالكترونية الالكترونية الناجمة عن الافراط فى إستخدام الشبكة العنكبوتية.
٢. رغبة مختلف العلوم وخاصة الانسانية والاجتماعية فى تحديد ووصف خطورة الجرائم الالكترونية والتي تحمل الكثير من الآثار السلبية التى تهدد الأمن الاجتماعى .
٣. التكامل مع مختلف المهن والخبرات المتخصصة فى عالم مكافحة الجرائم الالكترونية ومساندتهم على تحقيق الامن الاجتماعى.

٤. محاولة توظيف التراث المهني للخدمة الاجتماعية فى التعامل المهني مع الجرائم الالكترونية فيما يخص البعد الاجتماعى والنفسي والقيمي

**خامساً: أهداف الدراسة :-**

- (١) تحديد الآليات التى تقوم بها منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية فى مجال الوقاية والحد من انتشار الجرائم الإلكترونية.
- (٢) التعرف على آليات منظمات المجتمع لمكافحة الجرائم الالكترونية وعلاقتها بتحقيق الأمن الاجتماعى ومؤشراته.

- (٣) التوصل لرؤية مستقبلية لدور طريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل آليات مكافحة الجرائم الالكترونية لتحقيق الأمن الأجتماعى.

**سادساً: فروض الدراسة :**

- (١) **الفرض الأول:** " توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية وتحقيق الأمن الإجتماعى "

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:

**(أ) اليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية:**

- الاليات الوقائية لمكافحة الجرائم الالكترونية.
- الاليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية.

- الآليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

- الآليات الفنية لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

- آليات البحث والدراسة لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

(ب) مؤشرات تحقيق الأمن الإجتماعي:

- حماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية.

- تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الإلكترونيات وأخطارها.

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي في مجال حماية أمن الشبكات الإلكترونية.

(٢) **الفرض الثاني:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية بالنسبة لآليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية ".

(٣) **الفرض الثالث:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية بالنسبة لتحقيق الأمن الإجتماعي ".

(٤) **الفرض الرابع:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية بالنسبة للمعوقات التي تحد من آليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية ".

(٥) **الفرض الخامس:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية بالنسبة لمقترحات تفعيل آليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية ".

سابعاً: مفاهيم الدراسة وإطارها النظري :-

١- مفهوم آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية :-

جاء مفهوم الآلية في اللغة العربية من الفعل (ألى) بمعنى قسمه <sup>(٦٥)</sup> بينما في اللغة الإنجليزية بمعنى Mechanism ، فالآلية هي طبيعة تركيب الأجزاء في آلة ما أو في شيء يشبهها <sup>(٦٦)</sup> كما يستخدم غالباً في معظم الدراسات تحت مسمى أسلوب أو أداة <sup>(٦٧)</sup>

والإجرام بمثابة نمط ثابت من السلوك غير المشروع المضاد للمجتمع كالسرقة والاعتصاب والاعتداء على الآخرين أي أنه سلوك يدينه القانون ويرفضه الدين <sup>(٦٨)</sup>

كما أن للجرائم الإلكترونية عدة مسميات منها جرائم الحاسوب والانترنت ، جرائم تقنية ، الجريمة الإلكترونية ، الجريمة السيبرانية ، جرائم أصحاب اللياقات البيضاء ، جرائم الانترنت ، جرائم الكمبيوتر ، جرائم تكنولوجيا المعلوماتة وجميعها تشير إلى الجرائم التي ترتكب باستخدام أو من خلال أجهزة الكمبيوتر والوسائط الإلكترونية كالتليفون المحمول والتطبيقات الإلكترونية المتصلة بالانترنت. <sup>(٦٩)</sup>

فالجرائم الإلكترونية هي أي نشاط إجرامي يتم عن طريق الانترنت ويمكن أن يشمل ذلك سرقة الملكية الفكرية ، سرقة الحسابات المعرفية ، نشر وتوزيع الفيروسات الضارة على أجهزة الكمبيوتر الأخرى ، نشر المعلومات بسرية ، تعطيل البنية التحتية لبعض الكيانات والتنظيمات <sup>(٧٠)</sup>

بينما يشير مفهوم مكافحة الجرائم الالكترونية الى حزمة من الجهود الرسمية وغير الرسمية التي تتضافر معاً بهدف الحد من ارتكاب أو الوقاية من ارتكاب الجرائم المرتبطة بسوء استخدام مواقع الانترنت المختلفة<sup>(٧١)</sup> ووفقاً لما سبق يمكن وضع المؤشرات التالية لمفهوم آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية وفقاً للدراسة الحالية كما يلي :-

- (١) مجموعة إجراءات يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الخاصة بمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية
- (٢) يشترط في وضعها مشاركة الممارسون الميدانيون والأكاديميون والخبراء المتخصصون في مجال الامن الاجتماعى ومكافحة الجرائم المستحدثة .
- (٣) تتبنى منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية تنفيذ تلك الإجراءات وتضعها في سياساتها.
- (٤) يجب أن تكون هناك إطار لمتابعة وتقويم مستمر لتنفيذ هذه الإجراءات
- (٥) تمثل مجموعة من المهام التي تقوم بها المنظمات الحكومية والأهلية الهادفة لمحاربة كافة أشكال الجرائم الناجمة عن الافراط في استخدام الإنترنت .
- (٦) تلك المهام والجهود التي تبذل في مرحلة ما قبل إرتكاب الجريمة لمنعها وقد تبذل بعد وقوع الجريمة للحد من تطورها .
- (٧) تتمثل تلك الآليات في (الآليات الوقائية ، الآليات التدريبية ، الآليات الفنية ، اليات الدراسة والبحث و الآليات الدفاعية التي تبذلها منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية فى سبيلها نحو تحقيق الامن الاجتماعى).

#### أ- متطلبات مكافحة الجرائم الالكترونية :

- (١) ضرورة تعزيز أو اصر التعاون العربى والإقليمي فى مواجهة هذا النوع من الجرائم نظراً لأنها غالباً ما تتم من أماكن مختلفة وباستخدام تقنيات حديثة .
- (٢) نشر الوعي وبناء الثقافة القانونية والقضائية لدى مستخدمى الشبكة العنكبوتية وتثقيفهم بنوعية الجرائم المعلوماتية .
- (٣) زيادة المعرفة فى مجال اليقظة فى التعامل مع تلك الشبكات وكذلك التعاون الفعال بين مختلف الأجهزة القضائية والأمنية الوطنية لمحاربة هذا النوع من الجرائم.<sup>(٧٢)</sup>
- (٤) التنسيق على المستوى الدولى قضائياً من خلال وجود مثل هذه القوانين الإجرائية الفعالة أن يجعل عملية التعاون تسير بشكل آلى ، والتنسيق التقنى والذى يتطلب توثيق الاتصالات المتعلقة بطلبات التعاون المشترك.
- (٥) العمل على متابعة ومعاينة مواقع الانترنت فى الخارج أو تفتيش الوحدات الطرفية فى حالة الاتصال عن بعد أو القبض على المتهمين أو سماع الشهود أو اللجوء إلى الإنابة القضائية.<sup>(٧٣)</sup>

٦) العمل المستمر على تدريب وتأهيل المحققين والقضاة في الجرائم وتخصيص وحدات أمنية لديها المعرفة الكافية بتقنية الحاسب الآلى وشبكة الانترنت لتكون بمثابة شرطة مخصصة في تعقب مرتكبي الجرائم الالكترونية وملاحقتهم. (٧٤)

٧) العمل على تفعيل دور الجهات الأمنية في استقبال القضايا المعلوماتية والتعامل معها.

٨) تثقيف وتأهيل المختصين من رجال الأمن والتحقيق والقضاة بالدورات والدراسات الخاصة وإقامة الندوات والمؤتمرات الخاصة بتتبع الجريمة الالكترونية .

٩) الالتزام عقب عقد مختلف الاتفاقيات سواء كانت دولية وإقليمية وعربية للتعاون على مكافحة الجرائم المعلوماتية.

١٠) تفعيل دور الشرطة المجتمعية بمشاركة كل أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته فى مكافحة الجرائم الالكترونية والحد من تفاقهما.

١١) التركيز كذلك على البعد التوعوي من خلال ترسيخ التربية والثقافة الأمنية والوعي الأمني في مجال التصدي للجرائم الالكترونية ومكافحتها (٧٥)

#### ب- مفهوم منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية:

يوجد عدة تقسيمات قد تناولت تصنيفات الاجهزة المسؤولة عن مناهضة الجرائم الالكترونية فى المجتمع والتي تتنوع ما بين جهات حكومية واخرى اهلية وخاصة والتي تنشط على مختلف مستويات المجتمع سواء كانت محلية او قومية او إقليمية او عالمية ومن ثم فيمكن تناولها كالتالي :-

أ) المنظمات الحكومية: وهى الأجهزة الرسمية لمكافحة الجريمة الالكترونية وتتمثل في ( الاجهزة الشرطةية: والتي تقوم بمنع الجريمة والعمل على اكتشافها بعد وقوعها والتحرى مع الجانى أو جمع الاستدلالات وتقديم الأمر للمحكمة، والاجهزة القضائية: والتي تقوم بالنظر فى الدعوة الجنائية والفصل فيها طبقاً للنظام القضائى السائد والاجهزة العقابية والتأديبية: وخاصة السجون فى عقاب الجناة(٧٦)

ب) المنظمات الأهلية: تمثل الركن المكمل للجهود الحكومية فى صد الجرائم الإلكترونية والمساهمة فى تحقيق الامن الاجتماعى أن وجود هذه المؤسسات الأهلية فى تلك المجتمعات يؤمن أهم مقومات قوتها واستقرارها ، وتجديد الحيوية والنشاط فيها وتساهم المؤسسات الاهلية فى الحد من ظاهرة الجريمة من خلال أنها تعزز أمن واستقرار المجتمع فهى تنمى الشعور بالمسؤولية لدى الأفراد تجاه مجتمعاتهم وتكرس فى نفوسهم قيم الخير والعطاء ، وتنمى الولاء الحصانة الذاتية للأفراد من الانزلاق فى مهاوى الإجرام والفساد وتنمى أمن المجتمع وبنشر ثقافة الفضيلة والالتزام الاخلاقى بالمجتمع (٧٧)

والبعض يرى أن منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية تتمثل في (الأجهزة الأمنية - الأجهزة القضائية - المؤسسات العقابية - الأجهزة الإعلامية - المؤسسة التربوية- أجهزة الإرشاد والتوجيه الديني- المؤسسات الاجتماعية - المؤسسات التطوعية)

وفي إطار الدراسة الحالية فيقصد بأجهزة مكافحة الجرائم الالكترونية ما يلي :-

٥. الاجهزة الحكومية والاهلية والخاصة التي تعمل على الحد من الافراط في استخدام الشبكة العنكبوتية  
٦. تعمل على ضبط الجناه على مختلف منصات التواصل الاجتماعي والمواقع والتطبيقات المختلفة على الانترنت .

٧. تمثل مجموعة من المنظمات وهي النقابة العامة للإعلام الإلكتروني - مباحث الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق بوزارة الداخلية- وحدة مكافحة الجرائم الالكترونية بوزارة الداخلية-المركز العربي للتدريب والدراسات الاعلامية- مؤسسة إعلاميات مصريات للتنمية -النقابة العامة للمحامين.

## ٢- مفهوم الأمن الاجتماعي :-

يعنى الأمن الطمأنينة والتأمين" (٧٨) وهو كل ما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الأفراد أو الجماعات" (٧٩)  
بينما اجتماعي تعني "سلوك أو اتجاه يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين نتيجة للتفاعل البشرى (٨٠)

لذا فالأمن الاجتماعي بمثابة الخطط والإجراءات التي تضعها السلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فهي حالة من الطمأنينة والاستقرار المادى والمعنوى الذى يحقق الوحدة والتماسك بين الأفراد والجماعات بما يحقق رفاهية المجتمع واستقراره (٨١)

والأمن الاجتماعي يتحقق وفقاً للدراسة الحالية من خلال وصف انعكاسات الجهود والأليات التي تبذلها منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية على حماية الأفراد والمؤسسات والمجتمع وتمثلت تلك الانعكاسات في الآتي:

- (أ) انعكاسات الأليات الوقائية التي تبذلها منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية على حماية الأفراد والمؤسسات والمجتمع
- (ب) انعكاسات الأليات التدريبية التي تبذلها منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية على حماية الأفراد والمؤسسات والمجتمع
- (ج) انعكاسات الأليات الدفاعية التي تبذلها منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية على حماية الأفراد والمؤسسات والمجتمع
- (د) انعكاسات الأليات الفنية التي تبذلها منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية على حماية الأفراد والمؤسسات والمجتمع

(٥) انعكاسات آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية فى مجال الدراسة والبحث على حماية الأفراد والمؤسسات والمجتمع  
ويمكن استعراض الآليات التى قد تقوم بها منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية فى تحقيق الامن الاجتماعى فيما يلى :-

#### (١) آليات الدراسة والبحث العلمى:-

تشارك منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية فى إجراء البحوث عن الظواهر الاجتماعية لكى تصبح شريكاً كاملاً فى إنتاج المعرفة ولكى تلعب دوراً محورياً فى الحد من الظواهر الإشكالية التى يواجهها المجتمع خاصة فى مجال بحث آليات تطوير التشريعات المختلفة لتواكب تلك الجرائم المستحدثة وذلك من خلال ما يلى :- (٨٢)  
- ضرورة بحث ودراسة الإثبات العلمى أو الإثبات بالأدلة العلمية كأحد النظم القانونية فى مواجهة الجرائم الالكترونية .

- وجوب أن يقوم المشرع باستحداث عدة التشريعات بما يلائم ذلك النوع من الجرائم وإنشاء أجهزة خبرة فنية متخصصة يناط بها عملية الإثبات الفنى للجرائم الالكترونية. (٨٣)

- الوصول إلى استراتيجيات مكملة للقوانين الجنائية والموضوعية والإجراءات التقليدية لمواجهة الجرائم المتعلقة بالانترنت .

- العمل على تحديث الآليات التقليدية التى لا تكفى على المستوى الجنائى الإجرائى الدولى وحتى تتواكب مع التطور التكني فى شبكات الاتصال على شبكة الانترنت. (٨٤)

#### (٢) الآليات الفنية والتقنية :-

تتميز الجريمة الالكترونية أنها تحتاج إلى خبرة فنية ويصعب على المحقق التقليدي التعامل معها حيث أنها تعتمد على قمة الذكاء فى ارتكابها وعليه فيمكن أن تمارس مهام أهمها ما يلى :-

- توفير المتطلبات الفنية وتوفير البنى الفنية اللازمة لرصد الجرائم ومنعها أو تتبع آثارها. (٨٥)

- بحث الجوانب الإجرائية المتبعة فى جرائم الانترنت فى مرحلة الاستدلال .

- التحقيق والبحث فى جرائم الانترنت وملاحقة مرتكبيها وتنمية القدرة على مواجهة الجرائم العابرة للحدود. (٨٦)

- استخدام تقنية التصميمات المستحدثة المؤمنة والمبتكرة وذلك بعمل تصميم مؤمن لا يمكن إعادة إنتاجه .

- استخدام الشريحة الميكرونية الشفافة فى تأمين الجانب المعلوماتى والوسائل التأمينية المبتكرة والمستحدثة

تكون أفضل من حيث التكلفة والتأمين التى يصعب إعادة إنتاجها دولياً. (٨٧)

- معرفة الاحتياجات الفنية لرجال العدالة الجنائية لمواجهة الجرائم الالكترونية ووضع مجموعة من المناهج التى يمكن أن تستخدم فى تحقيقات الجرائم الالكترونية . (٨٨)

- القيام بجهود التفتيش عبر إجراء جنائى للبحث عن عناصر الجريمة وكل ما يفيد فى كشفها. (٨٩)

- عرض التوصيف القانوني لرجل الشرطة فيما يحقق الأمن السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و المعلوماتي (٩٠)

### ٣) الأليات الوقائية :

- العمل على اتخاذ الوسائل والإجراءات التي تحول دون قيام الشخصية الإجرامية في المجتمع أو لمنع حدوثها والذي يمكن القيام به من خلال الاخذ في الاعتبار ما يلي :- (٩١)
٨. اتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة لمنع سرقة أو تدمير المعلومات والوثائق . (٩٢)
  ٩. مناقشة تداعيات الجريمة الالكترونية ، ودراسة للأشكال الحالية للجريمة الالكترونية المستحدثة .
  ١٠. التعامل مع التهديد المتزايد من الجرائم الالكترونية والمعلوماتية
  ١١. اتخاذ انسب التدابير الوقائية للحد من الجريمة الالكترونية والمعلوماتية
  ١٢. بناء الشركات والافراد نظم تقنية معقدة ومشفرة لحماية أمنها المعلوماتي (٩٣)
  ١٣. التعرف على الإجراءات الجنائية التي قد تتخذ لسبغ الحماية الشرعية للدفاع الحماية الالكترونية
  ١٤. تفعيل إجراءات المراقبة السلوكية واللاسلكية والمراقبة الالكترونية ونظم الحماية عن بُعد. (٩٤)

### ٤) الأليات التدريبية :

- يعتبر التدريب من أهم الوظائف التي تقوم بها منظمات مكافحة الجريمة الالكترونية في المجتمع بهدف مساعدة العاملين على مواجهة التحديات الناجمة عن التطورات التكنولوجية (٩٥) وذلك من خلال ما يلي :-
- تحديد الاحتياجات التدريبية للتخطيط للتدريب الأمني لمكافحة الجريمة الالكترونية.
  - توظيف الخبرات الفنية المتخصصة في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية .
  - استقبال وتحليل مصادر الأدلة الفنية في التحقيق في النشاط الإجرامي الالكتروني .
  - العمل على استخدام الأدلة الالكترونية الفنية لمسرح الجرائم لتنمية قدرات الفنيين نحو التعامل معها
  - عقد سلسلة من ورش العمل التدريبية والندوات التوعوية لصقل المهارات اللازمة للتعامل مع الجرائم الالكترونية. (٩٦)
  - القيام بجهود المعاينة مسرح الجريمة لنقل الحدث الإجرامي من خلال التحقيق والتصوير والتخمين وإدراك البديهيات لمعرفة كيف وقعت الجريمة تعلم سبل رفع الادلة الجنائية (٩٧)
  - نقل الخبرات الفنية المتخصصة للمتدربين من خلال قيام جهات التحقيق أو الحكم ، عند تعرضها لمسألة ذات طابع فني بندب خبير لبحث المسائل ذات الطابع الفني والتقني . (٩٨)

### ٥) الأليات الدفاعية :

تمثل الأليات الرامية الى إحداث التغيير الإيجابي عبر التأثير فى السياسات والتشريعات والممارسات المؤثرة فى حياة الناس. (٩٩) وسواء كانت تلك الجهود والليات رسمية او غير رسمية والتي تبذل للحد من الجريمة الالكترونية والوقاية منها وذلك من خلال ما يلى :

- (١) تنفيذ حملات دعائية لمنع الجريمة والحد منها عن طريق التوعية والإرشاد.
  - (٢) القيام بمطالبة الجهات التشريعية والتنفيذية للقيام بتطبيق الإجراءات الحازمة فى مجال مكافحة الجرائم الالكترونية .
  - (٣) العمل على تمكين رجال الشرطة وغيرهم من المختصين في تفقد الأجهزة العاملة مع الجريمة الالكترونية. (١٠٠)
  - (٤) دعم جهود التشجيع والحث على إحترام القوانين والأنظمة واللوائح عبر إطر المسؤولية الاجتماعية
  - (٥) التعامل مع ضحايا الجرائم المستحدثة وتعريفهم بالإجراءات اللازمة لمنع وقوعهم فريسة لها.
  - (٦) تحديد نوع العقوبة المناسبة للمجرم وفهم الباعث والدافع للجريمة يؤدي إلى تحقيق العدالة والإصلاح للجاني. (١٠١)
- (٦) أليات التربية والثقافة الأمنية :-**

تظهر الحاجة إلى برامج التربية والثقافة الأمنية من خلال كونها الاساس الذى يشكل القدرة الرادعة للحد من القيام بأي جرائم مهما تنوعت مسمياتها ، والتي يمكن القيام بها من خلال ما يلى (١٠٢)

- (١) إقامة لجان مشتركة بين مختلف الجهات التربوية والامنية لتخطيط البرامج الخاصة بالثقافة الامنية.
- (٢) الاستعانة بخبراء ومتخصصين في مجالات التربية الامنية وخاصة في علم الاجتماع وعلم النفس والشريعة الاسلامية والخدمة الاجتماعية ونظم الحاسب الألى وغيرهم .
- (٣) مشاركة علماء التربية وأولياء الامور والطلاب والمتطوعين في تطوير برامج الوعى والتربية الامنية .
- (٤) إعداد الكوادر الامنية من الضباط وتدريبهم على تقديم المحاضرات في مجال التربية الامنية.
- (٥) تأليف وطباعة النشرات والمطويات والكتيبات التوعوية في مجال التوعية الامنية.
- (٦) ترسيخ السلوك التلقائي لمجابهة الجريمة من خلال تعلم سبل الابلاغ عن الجناة وعدم التعاون والتستر على جرائمهم
- (٧) التأكيد على أن جوانب الوعى الأمني تشمل بَعْدَى العلاج من تبعيات الجريمة وكذلك الوقاية للحيطه والحذر من التعرض للجريمة كوقاية يجنب المجتمع العديد من المآسي الاجتماعية والتبعات الاقتصادية المكلفة (١٠٣)



الإجراءات المنهجية للدراسة:

- ١- نوع الدراسة: تندرج الدراسة الحالية الى نمط الدراسات الوصفية والهادفة الي وصف موضوع أو مشكلة البحث وتقرير خصائصها وتحديدتها تحديداً كميًا وكيفيًا ، فالبحوث الوصفية تقوم بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول الي تعميمات بشأن موضوع أو مشكلة البحث ، خاصة وأن أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية لها علاقة بين ما تقدمه على مختلف انواعها في تحقيق الامن الاجتماعي
- ٢- المنهج المستخدم : اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي للمسؤولين بمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية محل الدراسة وجاءوا طبقاً للشروط التالية ( لديهم خبرات في مجال الدراسة - لا تقل خبرتهم عن خمسة عشر عاماً سنة في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية - التنوع في التخصصات ما بين مجال الخدمة الاجتماعية ، والمجال الأمني، ومجال الإعلام الإلكتروني ، والمجال القانوني )
- ٣- أدوات الدراسة : استبيان مطبق على المسؤولين بالمنظمات محل الدراسة .

■ وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

١. بناء الأداة في صورتها الأولية اعتماداً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة إلى جانب الاستفادة من بعض استمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد الأسئلة التي ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة.

٢. الثبات:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا - كرو نباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستمارة المسؤولين، وذلك لعينة قوامها (١٠) مفردات من المسؤولين مجتمع الدراسة بواقع (٥) مفردات من المسؤولين بالمنظمات الحكومية و(٥) مفردات من المسؤولين بالمنظمات الأهلية. وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي

جدول ( ١ ) نتائج الثبات باستخدام معامل (ألفا - كرونباخ) لاستمارة استبيان المسؤولين

(ن=١٠)

م	المتغيرات	معامل (ألفا - كرونباخ)
١	ثبات استمارة استبيان المسؤولين ككل	٠.٨٥

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات لاستمارة استبيان المسؤولين ككل تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

٣. الصدق :

لاختبار صدق استمارة استبيان المسؤولين تم حساب معاملات الصدق الظاهري، والصدق الإحصائي.

٣-١ الصدق الظاهري:

حيث تم عرض الأداة على عدد (١٥) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ووزارة الداخلية، والنقابة العامة للمحامين، والنقابة العامة للإعلام الإلكتروني، والمركز العربي للدراسات الإعلامية والتدريب، ومؤسسة إعلاميات مصريات للتنمية. وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.

٣-٢ **الصدق الإحصائي:** يبين جدول (٢) قيمة معاملات الصدق الإحصائي لاستمارة المسئولين، ويُعرف معامل الصدق الإحصائي بأنه الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

**جدول (٢) معاملات الصدق الإحصائي لاستمارة استبيان المسئولين**

(ن=١٠)

م	المتغيرات	معامل الصدق الذاتي
١	استمارة إستبار المسئولين ككل	٠.٩٢٢

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الصدق الإحصائي لاستمارة لاستبيان المسئولين بلغت (٠.٩٢٢)، وتعد هذه القيم مرتفعة ومقبولة وتفي بأغراض الدراسة.

٤- مجالات الدراسة كالتالي :-

(أ) المجال المكاني :

م	المنظمة	التبعية	المسئولين
١	النقابة العامة للإعلام الإلكتروني.	أهلية	١٥
٢	مباحث الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق بوزارة الداخلية.	حكومية	٦
٣	وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية بوزارة الداخلية.	حكومية	١٠
٤	المركز العربي للتدريب والدراسات الإعلامية.	خاص	٥
٥	مؤسسة إعلاميات مصريات للتنمية.	أهلية	٥
٦	النقابة العامة للمحامين.	أهلية	١٠
	<b>المجموع</b>	٦	٥١

(ب) المجال البشري : عينة من المسئولين والعاملين بالمنظمات محل الدراسة وعددهم (٥١ مفردة).

(ج) المجال الزمن : فترة جمع البيانات من الميدان والتي بدأت في ٢٠١٨/١١/١ وانتهت في

٢٠١٨/١١/٢٩

نتائج الدراسة الميدانية :-

(١) عرض وتحليل الجداول الخاصة بوصف المسؤولين بالمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية:-

(أ) النوع : جدول ( ١ ) توزيع المسؤولين حسب النوع

(ن=٥١)

م	النوع	حكومي (ن=١٦)		أهلي (ن=٣٥)	
		ك	%	ك	%
١	ذكر	١٤	٨٧.٥	٢٩	٨٢.٩
٢	أنثى	٢	١٢.٥	٦	١٧.١
المجموع		١٦	١٠٠	٣٥	١٠٠

يوضح الجدول أن أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الحكومية ذكور بنسبة (٨٧.٥%)، بينما نسبة الإناث (١٢.٥%) أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية ذكور بنسبة (٨٢.٩%)، بينما نسبة الإناث (١٧.١%) وقد تعكس النتائج السابقة ان إقبال الذكور على العمل في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية تفوق الإناث بنسبة كبيرة وقد يرجع ذلك إلى ان العمل في ذلك المجال به الكثير من المشقة مثل القيام بأعمال فنية كالمعاينة والتفتيش.

(ب) السن: جدول (٦) توزيع المسؤولين حسب السن

(ن=٥١)

م	السن	حكومي (ن=١٦)		أهلي (ن=٣٥)	
		ك	%	ك	%
١	٢٥ -	٥	٣١.٣	١٠	٢٨.٦
٢	٣٥ -	٦	٣٧.٥	١٨	٥١.٤
٣	٤٥ -	٥	٣١.٣	٧	٢٠
المجموع		١٦	١٠٠	٣٥	١٠٠
س		٤٠		٣٩	
σ		٨		٧	

يوضح الجدول أن أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الحكومية في الفئة العمرية (٣٥-٤٥) سنة بنسبة (٣٧.٥%)، ثم الفئة العمرية (٢٥-٣٥) سنة، والفئة العمرية (٤٥-٥٥) سنة بنسبة (٣١.٣%)، ومتوسط سن

المسؤولين بالمنظمات الحكومية (٤٠) سنة، وبانحراف معياري (٧) سنوات. أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية في الفئة العمرية (٤٥-٣٥) سنة بنسبة (٥١.٤%)، ثم الفئة العمرية (٣٥-٢٥) سنة بنسبة (٢٨.٦%)، يليها الفئة العمرية (٥٥-٤٥) سنة بنسبة (٢٠%)، ومتوسط سن المسؤولين بالمنظمات الأهلية (٣٩) سنة، وبانحراف معياري (٧) سنوات وقد تعكس النتائج السابقة أن غالبية العاملين بمجال مكافحة الجرائم الإلكترونية من الشباب وقد يرجع ذلك إلى أن الشباب هم أكثر الفئات قدرة على التعامل مع معطيات الحاسب الآلي

(ج) المؤهل العلمي: جدول ( ٧ ) توزيع المسؤولين حسب المؤهل العلمي

(ن=٥١)

م	المؤهل العلمي		حكومي (ن=١٦)		أهلي (ن=٣٥)	
	ك	%	ك	%	ك	%
١	٧	٤٣.٨	١٠	٢٨.٦	مؤهل جامعي	
٢	٥	٣١.٣	١٤	٤٠	دبلوم دراسات عليا	
٣	٤	٢٥	٦	١٧.١	ماجستير	
٤	-	-	٥	١٤.٣	دكتوراه	
	١٦	١٠٠	٣٥	١٠٠	المجموع	

يوضح الجدول أن أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الحكومية حاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (٤٣.٨%)، ثم حاصلين علي دبلوم دراسات عليا بنسبة (٣١.٣%)، يليها حاصلين علي ماجستير بنسبة (٢٥%) أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية حاصلين علي دبلوم دراسات عليا بنسبة (٤٠%)، ثم حاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (٢٨.٦%)، يليها حاصلين علي ماجستير بنسبة (١٧.١%)، ثم حاصلين علي دكتوراه بنسبة (١٤.٣%) وتعكس النتائج السابقة حرص المسؤولين على استكمال الدراسات العليا لاكتساب المزيد من الخبرات في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.

(د)الوظيفة: جدول (٨) توزيع المسؤولين حسب الوظيفة الحالية بالمنظمة

(ن=٥١)

م	الوظيفة	حكومي (ن=١٦)		أهلي (ن=٣٥)	
		ك	%	ك	%
١	رئيس مجلس إدارة	٢	١٢.٥	٤	١١.٤
٢	عضو مجلس إدارة	٥	٣١.٣	١٠	٢٨.٦
٣	رئيس قسم / وحدة	٢	١٢.٥	٤	١١.٤
٤	رئيس لجنة	٤	٢٥	٤	١١.٤
٥	إداري	٢	١٢.٥	٥	١٤.٣
٦	مدرب	١	٦.٣	٢	٥.٧
٧	خبير	-	-	٦	١٧.١
المجموع		١٦	١٠٠	٣٥	١٠٠

يوضح الجدول أن أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الحكومية وظيفتهم الحالية بالمنظمة عضو مجلس إدارة بنسبة (٣١.٣%)، ثم رئيس لجنة بنسبة (٢٥%)، يليها رئيس مجلس إدارة، ورئيس قسم / وحدة، وإداري بنسبة (١٢.٥%)، ثم مدرب بنسبة (٦.٣%) ويوجد ثمة نقص في الخبراء لدى عينة الدراسة، في حين أن أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية وظيفتهم الحالية بالمنظمة عضو مجلس إدارة بنسبة (٢٨.٦%)، ثم خبير بنسبة (١٧.١%)، يليها إداري بنسبة (١٤.٣%)، ثم رئيس مجلس إدارة، وتعكس نتائج الجدول وجود تنوع الوظائف والاختصاصات بمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية وهو ما يخدم أليات تلك المنظمات .

(٥) عدد سنوات الخبرة في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية:

جدول (٩) توزيع المسؤولين حسب عدد سنوات الخبرة في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية

(ن=٥١)

م	عدد سنوات الخبرة		حكومي (ن=١٦)		أهلي (ن=٣٥)	
	ك	%	ك	%	ك	%
١	٥	-	٤	٢٥	٢٥	٧١.٤
٢	١٠	-	٥	٣١.٣	٦	١٧.١
٣	١٥	-	٧	٤٣.٨	٤	١١.٤
المجموع						
			١٦	١٠٠	٣٥	١٠٠
				١٦	١٠	
				٦	٥	

يوضح الجدول أن أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الحكومية عدد سنوات خبراتهم في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية تقع في الفئة (٢٠-١٥) سنة بنسبة (٤٣.٨%)، ثم الفئة (١٥-١٠) سنة بنسبة (٣١.٣%)، يليها الفئة (١٠-٥) سنوات بنسبة (٢٥%)، ومتوسط عدد سنوات خبرة المسؤولين بالمنظمات الحكومية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية (١٦) سنة، وبانحراف معياري (٥) سنوات أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية عدد سنوات خبرتهم في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية تقع في الفئة (١٠-٥) سنوات بنسبة (٧١.٤%)، ثم الفئة (١٥-١٠) سنة بنسبة (١٧.١%)، يليها الفئة (٢٠-١٥) سنة بنسبة (١١.٤%)، ومتوسط عدد سنوات خبرة المسؤولين بالمنظمات الأهلية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية (١٠) سنة، وبانحراف معياري (٥) سنوات وتعكس النتائج السابقة أن مدة الخبرة لدى المسؤولين بالمنظمات الحكومية أكبر من المسؤولين بالمنظمات الأهلية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية، وقد يرجع ذلك الى حداثة عمل المنظمات الاهلية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية، بالمقارنة بآليات المنظمات الحكومية.

(٢) وصف آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية في تحقيق الامن الاجتماعى :-

(١) آليات الوقائية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون:

(أ) تنمية وعي المستفيدين بمخاطر الجرائم الالكترونية:

جدول ( ١٩ ) تنمية وعي المستفيدين بمخاطر الجرائم الالكترونية

(ن=٥١)

م	العبارة	مجتمع الدراسة						حكومي (ن=١٦)						أهلي (ن=٣٥)												
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		الترتيب	الاحتراف المعياري	المتوسط الحسابي										
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك															
١	تسهيل حصول العملاء على المعلومات المرتبطة بكيفية الحماية من أخطار الإنترنت	١٣	٨١	٢	١٢	٥	١	٦	٣	٢	٧٥	١	١	٠.٥٨	٢.٧٥	٢٢	٦٢	٩	٢٥	٧	٤	١١	٤	٠.٧	٢.٥١	
٢	تنظيم لقاءات شعبية للتوعية بمخاطر إساءة استخدام الإنترنت	١٢	٧٥	٣	١٨	٨	١	٦	٣	٢	٧٥	١	١	٠.٦	٢.٦٩	١٧	٤٨	٦	٣٧	١	١٣	٥	١٤	٣	٠.٧٣	٢.٣٤
٣	إقامة ندوات لنشر الوعي بضرورة الإبلاغ عن الجرائم الالكترونية	١٠	٦٢	٥	٣١	٣	١	٦	٣	٢	٧٥	١	١	٠.٦٣	٢.٥٦	٢٠	٥٧	١٢	٣٤	٣	٣	٨	٦	٠.٦٦	٢.٤٩	
٤	استخدام المؤتمرات المرئية التفاعلية عبر الويب للتوعية بأخطار الإنترنت	١٠	٦٢	٤	٢٥	٢	١٢	٥	٢	٢	٧٥	١	١	٠.٧٣	٢.٥	٢٢	٦٢	٩	٢٥	٧	٤	١١	٤	٠.٧	٢.٥١	
٥	عرض المواد الوقائية الخاصة بالمنظمة من خلال وسائل الإعلام	١٢	٧٥	٣	١٨	٨	١	٦	٣	٢	٧٥	١	١	٠.٦	٢.٦٩	١٧	٤٨	٦	٣٧	١	١٥	٤	١٤	٣	٠.٦٥	٢.٤
٦	تستخدم المنظمة الأدلة الإرشادية التي تتضمن مخاطر استخدام الإنترنت	١١	٦٨	٣	١٨	٨	٢	١٢	٥	٢	٧٥	١	١	٠.٧٣	٢.٥٦	١٧	٤٨	٦	٣٧	١	١٤	٤	١١	٤	٠.٦٩	٢.٣٧
٧	تتعاون المنظمة مع الإعلام الأمني لنشر عقوبات إساءة استخدام الإنترنت	١١	٦٨	٣	١٨	٨	٢	١٢	٥	٢	٧٥	١	١	٠.٧٣	٢.٥٦	١٩	٥٤	٣٧	١	١٣	٥	٣	٨	٦	٠.٦٦	٢.٤٦
٨	تشرك المنظمة الجمهور في إعداد البرامج الوقائية الخاصة بها	١٠	٦٢	٤	٢٥	٢	١٢	٥	٢	٢	٧٥	١	١	٠.٧٣	٢.٥	١٦	٥٧	٣٧	١	١٣	٦	١٧	١	١	٠.٧٥	٢.٢٩
	المتغير ككل													٠.٥٩	٢.٦										٠.٥٤	٢.٤٢
	مستوى مرتفع													مستوى مرتفع												

يوضح الجدول أن تنمية وعي المستفيدين بمخاطر الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في تسهيل حصول العملاء على المعلومات المرتبطة بكيفية الحماية من أخطار الإنترنت بمتوسط حسابي (٢.٧٥)، وجاء في الترتيب الثاني تنظيم لقاءات شعبية للتوعية بمخاطر إساءة استخدام الإنترنت، وعرض المواد الوقائية الخاصة بالمنظمة من خلال وسائل الإعلام بمتوسط حسابي (٢.٦٩)، ثم جاء في الترتيب الثالث إقامة ندوات لنشر الوعي بضرورة الإبلاغ عن الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٥٦)، وقد يعكس ذلك أن المنظمة تحرص على نشر ألياتها الوقائية عن طريق مقابلة الناس المباشرة، أو نشرها في وسائل الإعلام لأن ذلك يكون أقوى في التأثير عليهم لتوعيتهم حيث أن المنظمة في ضوء نظرية المنظمات تعتبر نسق فرعي للمجتمع تتبادل معه التأثير والتأثر وقد يعكس ذلك غياب اهتمام المسؤولين بمشاركة المواطنين، رغم أهمية المشاركة الشعبية في نجاح أليات المنظمة حيث أن مشاركة المواطنين مع أجهزة الدولة تعمل على تحقيق النجاح الذي تنشده المنظمة وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لتنمية وعي المستفيدين بمخاطر الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٦)، وهو معدل مرتفع مما يعكس حرص المنظمة الشديد على وقاية الناس من الوقوع في اخطار الجريمة الالكترونية من خلال تنمية وعيهم تجاه تلك الاخطار، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (أيسر محمد ٢٠١٤) حيث توصلت الدراسة إلى أن

أجهزة الأمن تحتاج إلى كثير من العمل لتطوير قدراتها للتعامل مع جرائم الكمبيوتر والوقاية منها ، وتطوير إجراءات الكشف عن الجريمة ، خاصة في مسرح الحادث ، بحيث تتمكن من تقديم الدليل المقبول للجهات القضائية وأيضاً يلزم نشر الوعي العام بجرائم الكمبيوتر ، والعقوبات المترتبة عليها ، وإستحداث الأجهزة الأمنية المختصة القادرة على التحقيق في جرائم الكمبيوتر والتعاون مع الدول الأخرى في الحماية والوقاية من هذه الجرائم. (١٠٤)

■ **تنمية وعي المستفيدين بمخاطر الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية، تمثل فيما يلي:** جاء في الترتيب الأول تسهيل حصول العملاء على المعلومات المرتبطة بكيفية الحماية من أخطار الإنترنت، واستخدام المؤتمرات المرئية التفاعلية عبر الويب للتوعية بأخطار الإنترنت بمتوسط حسابي (٢٠٥١)، وجاء في الترتيب الثاني إقامة ندوات لنشر الوعي بضرورة الإبلاغ عن الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٤٩)، ثم جاء في الترتيب الثالث تتعاون المنظمة مع الإعلام الأمني لنشر عقوبات إساءة استخدام الإنترنت بمتوسط حسابي (٢٠٤٦)، وقد يعكس ذلك أن هناك إتفاق في الرأى من قبل المسئولين والمستفيدين على أهمية الإعلام ، وخاصة الإعلام الأمنى لتحقيق النجاح أليات المنظمة الوقائية من خلال توعية الجمهور بالمشكلات التى تؤثر على أمنهم وقد يرجع ذلك إلي افتقار المنظمات الأهلية لأهمية مشاركة المواطنين فى إعداد البرامج وتتفق فى ذلك مع المنظمات الحكومية ، وكان الأحرى بالمنظمات الاهلية أن تكون اكثر إهتمام بمشاركة المواطنين لأن ذلك من أهم وظائفها ، وذلك من خلال تنمية برامج التطوع بها لمساعدتها على تحقيق اهدافها وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لتنمية وعي المستفيدين بمخاطر الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢٠٤٢)، وهو معدل مرتفع مما يعكس حرص المنظمات الاهلية بتنمية وعي المواطنين لحمايتهم من اخطار الانترنت ، حيث أن على منظمات المجتمع المدني دور هام فى تفعيل الدور الوقائي من الجريمة ، وإشراك المجتمع فى هذه المسئولية وإيجاد حلول موضوعية وعلمية للمشكلات الاجتماعية قبل أن تتفاقم ، كما أن لها دور هام فى تقديم الدعم النفسى والاجتماعي لضحايا العنف والجريمة وهو ما يحافظ على استقرار المجتمع.



(ب) رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين:

جدول (٢٠) رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين كما يحددها المسئولون

(ن=٥١)

م	مجتمع الدراسة العبارات	أهلي (ن=٣٥)						حكومي (ن=١٦)											
		الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا		إلى حد ما		الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا		إلى حد ما					
					%	ك	%	ك				%	ك	%	ك				
١	تستعين المنظمة بالكفاءات القادرة على إنجاز المهام المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية	١	٠.٦٦	٢.٥٤	٨.٦	٣	٢٨.٦١	٠.٦٢	٩	٢٢	١	٠.٣٤	٢.٨٨	-	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥١	٤
٢	توفر المنظمة الدعم الفني المستمر لإنجاز خدمات المنظمة إلكترونياً	٤	٠.٦	٢.٤	٥.٧	٢	٤٨.٦١	١٧	٤٥	٧	١٦	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٢٥	٤	٧٥	١٢
٣	تطور المنظمة سياستها التدريبية باستمرار لإكساب العاملين بها المهارات والخبرات	٢	٠.٥٦	٢.٥١	٢.٩	١	٤٢.٩١	١٥	٤٣	١٩	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٢٥	٤	٧٥	١٢
٤	تستعين المنظمة بالشركات الخاصة أو الجهات الأكاديمية لتنفيذ الدورات التدريبية	٥	٠.٥٥	٢.٣٧	٢.٩	١	٥٧.١٢	٢٠	٤٠	١	٤	٠.٤	٢.٨١	-	-	١٨.٨	٣	٥٧.١١	١٣
٥	تطور المنظمة باستمرار قاعدة بياناتها الخاصة بخدماتها التي تقدمها لعملائها	٦	٠.٦٤	٢.٣٤	٨.٦	٣	٤٨.٦١	١٧	٤٤	١٥	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٢٥	٤	٧٥	١٢
٦	تحرص المنظمة على تطوير أدواتها البحثية في مجال عملها	٣	٠.٥٧	٢.٤٦	-	-	١٨.٨	٣	٨١.٣١	٣	٢	٠.٤	٢.٨١	-	-	١٨.٨	٣	٨١.٣١	١٣
٧	تضع المنظمة برامج لتنمية الوعي الأمني ضمن المواد التدريبية	٧	٠.٧١	٢.٢٩	١٤.٣	٥	٤٢.٩١	١٥	٤٢.٩١	٥	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٢٥	٤	٧٥	١٢
	المتغير ككل	مستوى مرتفع	٠.٤٥	٢.٤٢							مستوى مرتفع	٠.٣٣	٢.٧٩						

يوضح الجدول أن مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في أنها تستعين المنظمة بالكفاءات والخبرات القادرة على إنجاز المهام المتعلقة بمكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٨٨) وقد يوضح ذلك أن هناك اهتمام كبير من جانب المسؤولين بالمنظمات الحكومية على الاستعانة بالكفاءات للتخلص من نقص المهارات الفنية لديها ، وجاء في الترتيب الثاني تستعين المنظمة بالشركات الخاصة أو الجهات الأكاديمية لتنفيذ الدورات التدريبية، وتحرص المنظمة على تطوير أدواتها البحثية في مجال عملها بمتوسط حسابي (٢.٨١)، ثم جاء في الترتيب الثالث توفر المنظمة الدعم الفني المستمر لإنجاز خدمات المنظمة إلكترونياً، وتطور المنظمة سياستها التدريبية باستمرار لإكساب العاملين بها المهارات والخبرات، وتطور المنظمة باستمرار قاعدة بياناتها الخاصة بخدماتها التي تقدمها لعملائها، وتضع المنظمة برامج لتنمية الوعي الأمني ضمن المواد التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٧٥)، ويعكس ذلك حرص المسؤولين على أهمية الوعي والثقافة الأمنية للمواطنين ، وذلك لأنهم من ضروريات العصر وتتفق ذلك مع نتائج جدول (١٩) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لرفع مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٩)، وهو معدل مرتفع مما يعكس حرص المسؤولين بالمنظمات الحكومية على تطوير مستوى الخدمات الوقائية المقدمة للمواطنين باستمرار.

■ رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في انها تستعين بالكفاءات القادرة على إنجاز المهام المتعلقة بمكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٥٤)، وجاء في الترتيب الثاني تطور المنظمة سياستها التدريبية باستمرار لإكساب العاملين بها المهارات والخبرات بمتوسط حسابي (٢.٥١)، ثم جاء في الترتيب الثالث تحرص المنظمة على تطوير أدواتها البحثية في مجال عملها بمتوسط حسابي (٢.٤٦)، وقد يرجع ذلك إلي وعى المسؤولين بالمنظمات الأهلية بأهمية البحث العلمي لمكافحة الجريمة ، وقد يوضح ذلك عدم وعى المسؤولين بالمنظمات الاهلية بأهمية تنمية الوعي الأمني للمواطنين بمشكلاتهم رغم اهمية برامج الثقافة والوعي الأمني في مكافحة الجرائم الالكترونية في الدول العربية وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.٤٢)، وهو معدل مرتفع مما يعكس اهتمام المسؤولين بالمنظمات الاهلية بتطوير خدمات المنظمة لوقاية المواطنين من مخاطر الجرائم الالكترونية المستحدثة.

ترتيب الآليات الوقائية لمكافحة الجرائم الالكترونية:

جدول ( ٢١ ) ترتيب الآليات الوقائية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون

(ن=٥١)

م	الآليات	حكومي (ن=١٦)			أهلي (ن=٣٥)	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تنمية وعي المستخدمين بمخاطر الجرائم الالكترونية	٢.٦	٠.٥٩	٢	٢.٤٢	٠.٥٤
٢	رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستخدمين	٢.٧٩	٠.٣٣	١	٢.٤٢	٠.٤٥
	الآليات الوقائية ككل	٢.٦٩	٠.٣٨	مستوى مرتفع	٢.٤٢	٠.٤٥

يوضح الجدول أن ترتيب الآليات الوقائية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستخدمين بمتوسط حسابي (٢.٧٩) وجاء في الترتيب الثاني تنمية وعي المستخدمين بمخاطر الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٦) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب الآليات الوقائية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٦٩)، وهو معدل مرتفع بينما ترتيب الآليات الوقائية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستخدمين بمتوسط حسابي (٢.٤٢) والترتيب الثاني تنمية وعي المستخدمين بمخاطر الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٤٢)، ويتفق ذلك مع الترتيب الذي جاء به المسؤولين بالمنظمات الحكومية ، وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب الآليات الوقائية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.٤٢)، وهو معدل مرتفع وتعكس النتائج السابقة حرص كلاً من المنظمات الحكومية والأهلية على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستخدمين في المقام الأول تليها رفع مستوى الوعي بمخاطر الجرائم الالكترونية ، ويمكن للمنظمات الحكومية والأهلية في حالة تنسيق الخدمات بينهم أن يحققوا النجاح المتكامل للخدمات المقدمة للمستخدمين من الخدمات ومن ثم تحقيق رضاهم عن الخدمات.

(٢) الآليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون:

(أ) تدريب الأفراد والمؤسسات الأهلية والاجتماعية على مكافحة الجرائم الالكترونية:

جدول ( ٢٢ ) تدريب الأفراد والمؤسسات الأهلية والاجتماعية على مكافحة الجرائم الالكترونية

(ن=٥١)

م	مجتمع الدراسة العبارات	حكومي (ن=١٦)						أهلي (ن=٣٥)											
		الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا		إلى حد ما		الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا		إلى حد ما					
					%	ك	%	ك				%	ك	%	ك				
١	تقوم المنظمة بتلقي طلبات التدريب إلكترونياً	٣	٠.٦	٢.٦٩	٦.٣	١	١٨.٨	٣	٧٥	١٢	١	٠.٦	٢.٦	٥.٧	٢	٢٨.٦	١	٠.٦٥	٧.٢٣
٢	تدريب الأفراد والمؤسسات على استخدام برامج الحماية ضد مخاطر الإنترنت	١	٠.٤	٢.٨١	-	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	١	٠.٦١	٢.٤٩	٥.٧	٢	٤٠.١	٤	٥٤.٣	١٩
٣	تستخدم المنظمة الأساليب الحديثة في تحديد الاحتياجات التدريبية	٢	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٢٥	٤	٧٥	١٢	٥	٠.٦٥	٢.٤٣	٨.٦	٣	٤٠.١	٤	٥١.٤	١٨
٤	تستعين المنظمة بالخبراء المتخصصين لتنفيذ الدورات التدريبية	٢	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٢٥	٤	٧٥	١٢	٢	٠.٧	٢.٥١	١١.٤	٤	٢٥.٧	٩	٦٢.٩	٢٢
٥	لدى المنظمة خطط عامة للتدريب وتفصيلياتها التنفيذية	١	٠.٤	٢.٨١	-	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	٤	٠.٧٤	٢.٤٦	١٤.٣	٥	٢٥.٧	٩	٦٠.٢	٢١
٦	تطبق المنظمة برامج التدريب عن بُعد لأفراد ومؤسسات المجتمع	١	٠.٤	٢.٨١	-	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	٧	٠.٨	٢.٣٤	٢٠.٧	٧	٢٥.٧	٩	٥٤.٣	١٩
٧	تتبادل المنظمة البرامج التدريبية مع منظمات أخرى في مجال مكافحة الجرائم	١	٠.٤	٢.٨١	-	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	٦	٠.٧٤	٢.٤	١٤.٣	٥	٣١.٤	١	٥٤.٣	١٩
	المتغير ككل		٠.٣٥	٢.٧٨							مستوى مرتفع	٠.٥٣	٢.٤٦						

يوضح الجدول أن تدريب الأفراد والمؤسسات الأهلية والاجتماعية على مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول تدريب الأفراد والمؤسسات على استخدام برامج الحماية ضد مخاطر الإنترنت، ولدى المنظمة خطط عامة للتدريب وتفصيلاتها التنفيذية، وتطبق المنظمة برامج التدريب عن بُعد لأفراد ومؤسسات المجتمع، وتتبادل المنظمة البرامج التدريبية مع منظمات أخرى في مجال مكافحة الجرائم بمتوسط حسابي (٢.٨١)، وجاء في الترتيب الثاني تستخدم المنظمة الأساليب الحديثة في تحديد الاحتياجات التدريبية، وتستعين المنظمة بالخبراء المتخصصين لتنفيذ الدورات التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٧٥)، ثم جاء في الترتيب الثالث تقوم المنظمة بتلقي طلبات التدريب إلكترونياً بمتوسط حسابي (٢.٦٩)، وقد يعكس ذلك وعى المسئولين بالمنظمات الحكومية بأهمية التدريب كاستراتيجية هامة لمكافحة الجرائم الالكترونية وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لتدريب الأفراد والمؤسسات الأهلية والاجتماعية على مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٨)، وهو معدل مرتفع مما يعكس أهمية التدريب لتطوير مهارات مكافحة الجرائم الالكترونية .

▪ **تدريب الأفراد والمؤسسات الأهلية والاجتماعية على مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية،** تمثل في الترتيب الأول تقوم المنظمة بتلقي طلبات التدريب إلكترونياً بمتوسط حسابي (٢.٦)، وجاء في الترتيب الثاني تستعين المنظمة بالخبراء المتخصصين لتنفيذ الدورات التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٥١)، ثم جاء في الترتيب الثالث تدريب الأفراد والمؤسسات على استخدام برامج الحماية ضد مخاطر الإنترنت بمتوسط حسابي (٢.٤٩)، وقد يعكس ذلك تزايد مخاطر البرمجيات الخبيثة التي يتعرض لها الأفراد على شبكات الأنترنت والتي تحتاج لتدريب الأفراد والمؤسسات لمواجهتها وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لتدريب الأفراد والمؤسسات الأهلية والاجتماعية على مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.٤٦)، وهو معدل مرتفع مما يعكس وعى المسئولين بالمنظمات الأهلية بأهمية التدريب لتمكين الافراد والمؤسسات من مواجهة التحديات التي أفرزتها التطورات التكنولوجية.

(ب) تدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون:  
جدول ( ٢٣ ) تدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية

(ن=٥١)

م	مجموع الدراسة	حكومي (ن=١٦)						اهلي (ن=٣٥)								
		الترتيب	الاحتراف المعياري	المتوسط الحسابي	نعم		لا		الترتيب	الاحتراف المعياري	المتوسط الحسابي	نعم		لا		
					ك	%	ك	%				ك	%	ك	%	
١	تضع المنظمة إستراتيجية تدريب للجهات الأمنية في مجال حماية نظم المعلومات	٥	٠.٤٨	٢.٦٩	-	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨	١١	٢.٣١	١٤.٣	٥	٤٠.١	٤٥.٧	١٦
٢	تستخدم المنظمة تقنيات "الفيديو كونفرانس" في العملية التدريبية للجهات الأمنية	٧	٠.٦٣	٢.٥	٦.٣	١	٣٧.٣	٦	٥٦.٣	٩	٢.٢	١٧.١	٦	٤٥.٧	١٦	٣٧.١
٣	عقد الدورات التثقيفية لضباط الشرطة والمحققين والقضاة في مجال أمن الإنترنت	٥	٠.٤٨	٢.٦٩	-	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨	١١	٢.٢٦	١٤.٣	٥	٤٥.٧	١٦	٤٠.١
٤	عقد دورات تدريبية للمحامين بشأن مواد القانون المتعلقة بمكافحة الجرائم الالكترونية	٦	٠.٦	٢.٦٩	٦.٣	١	١٨.٨	٣	٧٥	١٢	٢.٣٤	١١.٤	٤	٤٢.٩	١٥	٤٥.٧
٥	تدريب الكوادر الأمنية على القيام بالعمليات الفنية (جمع الأدلة - التفتيش - المعاينة)	٤	٠.٥٨	٢.٧٥	٦.٣	١	١٢.٥	٢	٨١.٣	١٣	٢.١٤	٣١.٤	١١	٢٢.٩	٨	٤٥.٧
٦	تعقد المنظمة دورات تثقيف لجهات الشرطة عن أهمية الشرطة المجتمعية لتفعيل العمل بها	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨	١١	٢.٣١	١٧.١	٦	٣٤.٣	١٢	٤٨.٦
٧	تستفيد المنظمة من الخبرات التدريبية عن بعد والتي تنتجها الشرطة الجنائية الدولية "الانتربول" على الإنترنت	٢	٠.٥٤	٢.٨١	٦.٣	١	٦.٣	١	٨٧.٥	١٤	٢.٢	٢٢.٩	٨	٣٤.٣	١٢	٤٢.٩
٨	لدى المنظمة قاعدة بيانات للاحتياجات التدريبية للكوادر الأمنية	١	٠.٣٤	٢.٨٨	-	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	٢.١٧	٢٨.٦	١٠	٢٥.٧	٩	٤٥.٧
	المتغير ككل	مستوى مرتفع	٠.٤١	٢.٧٢							٢.٢٤					مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن تدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول لدى المنظمة قاعدة بيانات للاحتياجات التدريبية للكوادر الأمنية بمتوسط حسابي (٢.٨٨)، وجاء في الترتيب الثاني تنفيذ المنظمة من الخبرات التدريبية عن بعد والتي تنتجها الشرطة الجنائية الدولية "الانتربول" على الإنترنت بمتوسط حسابي (٢.٨١)، ثم جاء في الترتيب الثالث تعقد المنظمة دورات تثقيف لجهات الشرطة عن أهمية الشرطة المجتمعية لتفعيل العمل بها بمتوسط حسابي (٢.٧٥)، وقد يرجع ذلك إلي وعى المنظمات الحكومية بأهمية مشاركة المواطنين في تحقيق الأمن ومكافحة الجريمة وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لتدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٢)، وهو معدل مرتفع مما يعكس وعى المسئولون بالمنظمات الحكومية أهمية تدريب الكوادر القانونية والجهات الامنية على مكافحة الجرائم الالكترونية، وفيما يخص تدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في الترتيب الأول عقد دورات تدريبية للمحامين بشأن مواد القانون المتعلقة بمكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٣٤) مما يعكس حرص المسئولين في المنظمات الأهلية على تدريب الكوادر الأمنية والقانونية على أحدث التطورات القانونية لمواجهة الظاهرة لما

للجرائم الالكترونية من مخاطر تستدعى مواجهتها على المستوى التشريعي والقانوني ، وذلك من خلال الدراسة والتحليل من أجل وضعها في إطار قانوني يمكن من خلاله وضع الطرق السليمة لمكافحتها، وجاء في الترتيب الثاني تضع المنظمة إستراتيجية تدريب للجهات الأمنية في مجال حماية نظم المعلومات بمتوسط حسابي (٢.٣١)، ثم جاء في الترتيب الثالث تعقد المنظمة دورات تثقيفية لجهاز الشرطة عن أهمية الشرطة المجتمعية لتفعيل العمل بها بمتوسط حسابي (٢.٣١) ، ويتفق ذلك مع نتائج المسئولين بالمنظمات الحكومية جدول رقم (٢٣) وجاء في نهاية الترتيب جاء الترتيب السابع لدى المنظمة قاعدة بيانات للاحتياجات التدريبية للكوادر الأمنية بمتوسط حسابي (٢.١٧)، وجاء في الترتيب الثامن تدريب الكوادر الأمنية على القيام بالعمليات الفنية (جمع الأدلة - التفتيش - المعاينة ) بمتوسط حسابي (٢.١٤)، وقد يوضح ذلك الافتقار للمنظمات الاهلية بالقيام بالعمليات الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية واعتبارها في كثير من الاحيان انها من مهام المنظمات الامنية وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لتدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.٢٤)، وهو معدل متوسط مما يعكس قلة الاهتمام من جانب المؤسسات الأهلية لتدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية.

▪ ترتيب الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية:

جدول ( ٢٤ ) ترتيب الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون

(ن=٥١)

م	الأليات	مجتمع الدراسة			حكومي (ن=١٦)			أهلي (ن=٣٥)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تدريب الأفراد والمؤسسات الأهلية والاجتماعية على مكافحة الجرائم الالكترونية	٢.٧٨	٠.٣٥	١	٢.٤٦	٠.٥٣	١			
٢	تدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية	٢.٧٢	٠.٤١	٢	٢.٢٤	٠.٦	٢			
	الأليات التدريبية ككل	٢.٧٥	٠.٣٦	مستوى مرتفع	٢.٣٥	٠.٥١	مستوى مرتفع			

يوضح الجدول أن ترتيب الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول تدريب الأفراد والمؤسسات الأهلية والاجتماعية على مكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٧٨)الترتيب الثاني تدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٧٢)وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٥)، وهو معدل مرتفع مما يعكس اهتمام المنظمات الحكومية ببذل المزيد من الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية ترتيب الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما

يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في الترتيب الأول تدريب الأفراد والمؤسسات الأهلية والاجتماعية على مكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٤٦) الترتيب الثاني تدريب الكوادر والجهات الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٢٤) ، ويتفق ذلك مع نتائج المسؤولين بالمنظمات الحكومية جدول (٢٤) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.٣٥)، وهو معدل مرتفع مما يعكس إهتمام المنظمات الأهلية ببذل المزيد من الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية .

(٣) الأليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون:

(أ) تمكين ضحايا الإجرام الالكتروني:

جدول (٢٥) تمكين ضحايا الإجرام الالكتروني كما يحددها المسؤولون

(ن=٥١)

م	البيانات	مجتمع الدراسة						حكومي (ن=١٦)						أهلي (ن=٣٥)						
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
١	لدى المنظمة سياسة واضحة بشأن التعامل مع ضحايا الإجرام الالكتروني	١٤	٨٧.٥	٢	١٢.٥	-	-	٢.٨٨	٠.٣٤	٢	١٢.٥	-	-	١٤	٤٠	١٥	٤٢.٩	٦	١٧.١	
٢	تعلم المنظمة عن آليات الإبلاغ عن الجرائم الالكترونية	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	٢.٨١	٠.٤	٣	١٨.٨	-	-	١١	٣٢	١٢	٣٤.٣	١٣	٣٧.١	
٣	لدى المنظمة خط ساخن لتلقى بلاغات الجرائم الالكترونية	١٤	٨٧.٥	١	٦.٣	١	٦.٣	٢.٨١	٠.٥٤	١	٦.٣	١	٦.٣	٨	٢٢.٩	٣	٨.٦	١٠	٢٨.٦	
٤	تستعين المنظمة بالأخصائيين الاجتماعيين لتقديم الدعم اللازم للضحايا	١٣	٨١.٣	١	٦.٣	٢	١٢.٥	٢.٦٩	٠.٧	١	٦.٣	٢	١٢.٥	٩	٢٥.٧	١١	٣١.٤	٩	٢٥.٧	
٥	تعقد المنظمة ندوات لتوعية الضحايا بحقوقهم القانونية	١٥	٩٣.٨	١	٦.٣	-	-	٢.٩٤	٠.٢٥	١	٦.٣	-	-	١٠	٢٨.٦	١١	٣١.٤	١	٢.٩	
٦	تستعين المنظمة بخبراء متخصصين في مجال تاهيل الضحايا	١٤	٨٧.٥	٢	١٢.٥	-	-	٢.٨٨	٠.٣٤	٢	١٢.٥	-	-	١١	٣١.٤	٨	٢٢.٩	٤	١١.٤	
٧	تستخدم المنظمة الاستبيانات العلمية لحصر المشكلات التي تواجه الضحايا	١٢	٧٥	٣	١٨.٨	١	٦.٣	٢.٦٩	٠.٦	٣	١٨.٨	١	٦.٣	١٤	٤٠	١٢	٣٤.٣	٩	٢٥.٧	
٨	تصدر المنظمة مجلة تعبر عن أدوارها الدفاعية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية	١١	٦٨.٨	٤	٢٥	١	٦.٣	٢.٦٣	٠.٦٢	١	٦.٣	١	٦.٣	١١	٣١.٤	١٠	٢٨.٦	١	٢.٩	
٩	يوجد لدى المنظمة شبكة الكترونية لتلقى لشكاوى المتضررين	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	٢.٨١	٠.٤	٣	١٨.٨	-	-	١١	٣١.٤	٨	٢٢.٩	٢	٥.٧	
١٠	تطالب المنظمة بتحديث القانون الجنائي بشأن المواد المتعلقة بالجرائم الالكترونية	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	٢.٨١	٠.٤	٣	١٨.٨	-	-	١١	٣١.٤	٨	٢٢.٩	٢	٥.٧	
	المتغير لكل							٢.٧٩	٠.٢٨					٢						
	مستوى متوسط																			



يوضح الجدول أن تمكين ضحايا الإجرام الإلكتروني كأحد أهم الآليات الدفاعية لمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول تعقد المنظمة ندوات لتوعية الضحايا بحقوقهم القانونية بمتوسط حسابي (٢٠٩٤)، وجاء في الترتيب الثاني لدى المنظمة سياسة واضحة بشأن التعامل مع ضحايا الإجرام الإلكتروني، وتستعين المنظمة بخبراء متخصصين في مجال تأهيل الضحايا بمتوسط حسابي (٢٠٨٨)، ثم جاء في الترتيب الثالث تعلن المنظمة عن آليات الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، ويوجد لدى المنظمة شبكة الكترونية لتلقى لشكاوى المتضررين، وتطالب المنظمة بتحديث القانون الجنائي بشأن المواد المتعلقة بالجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٨١)، وقد يرجع ذلك إلى التطورات المتلاحقة التي تعثرى ظاهرة الاجرام الإلكتروني وضرورة مواجهتها تشريعياً وجاء في نهاية الترتيب جاء الترتيب السادس تستعين المنظمة بالأخصائيين الاجتماعيين لتقديم الدعم اللازم للضحايا بمتوسط حسابي (٢٠٦٩) وقد يوضح ذلك ضعف اهتمام المنظمة بالاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين رغم قيامه بمجموعة من الأدوار المتكاملة التي تمكن أى منظمة من نجاح عملها وفقاً لما هو مؤهل لمختلف مجالات العمل المهني وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لتمكين ضحايا الإجرام الإلكتروني كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢٠٧٩)، وهو معدل مرتفع مما يعكس اهتمام المسؤولين بالمنظمات الحكومية بالتعامل مع ضحايا الجرائم الإلكترونية ومساعدتهم للحصول على حقوقهم المشروعة.

■ تمكين ضحايا الإجرام الإلكتروني كأحد أهم الآليات الدفاعية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل فيما يلي في الترتيب الأول لدى المنظمة سياسة واضحة بشأن التعامل مع ضحايا الإجرام الإلكتروني بمتوسط حسابي (٢٠٢٣)، وجاء في الترتيب الثاني تستخدم المنظمة الاستبيانات العلمية لحصر المشكلات التي تواجه الضحايا بمتوسط حسابي (٢٠١٤)، ثم جاء في الترتيب الثالث يوجد لدى المنظمة شبكة الكترونية لتلقى لشكاوى المتضررين بمتوسط حسابي (٢٠٠٩)، وقد يرجع ذلك إلى إهتمام المنظمات الأهلية بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال عملها لمكافحة الجرائم الإلكترونية ويتفق هذا مع نتائج دراسة (أيوب محمد ٢٠١٣) (١٠٥) حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجمعيات الأهلية وما هي درجة الاهتمام بالبنية التحتية التكنولوجية للجمعيات الأهلية وتحسينها لبناء قدراتها ، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى توظيف تكنولوجيا المعلومات بالجمعيات الأهلية لبناء القدرات المعلوماتية مرتفع. وجاء في نهاية الترتيب جاء الترتيب التاسع تستعين المنظمة بالأخصائيين الاجتماعيين لتقديم الدعم اللازم للضحايا بمتوسط حسابي (١٠٨٣) ، ويتفق ذلك مع نتائج المسؤولين بالمنظمات الحكومية جدول (٢٥) ، وقد يوضح ذلك قلة

الاهتمام بالنواحي الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية من قبل المنظمات الاهلية وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لتمكين ضحايا الإجرام الالكتروني كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢), وهو معدل متوسط مما يعكس قلة إهتمام المنظمات الأهلية بالتعامل مع ضحايا الإجرام الالكتروني وقد يرجع ذلك لتوجه الضحايا والمتضررين للإبلاغ عن الجرائم الى المنظمات الحكومية باعتبارها مؤسسات رسمية ، أكثر من الإبلاغ لدى المنظمات الأهلية

(ب) التنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية كما يحددها المسؤولون:

جدول ( ٢٦ ) التنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية .

(ن=٥١)

م	العبارة	مجتمع الدراسة						حكومي (ن=١٦)						أهلي (ن=٣٥)					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	١	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢	٢	١١	٦٨	٥	٣١	-	-	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
٣	٣	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٤	٤	١١	٦٨	٤	٢٥	١	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٥	٥	١١	٦٨	٣	١٨	٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
٦	٦	١١	٦٨	٤	٢٥	١	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧	٧	١١	٦٨	٣	١٨	٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
٨	٨	١٢	٧٥	٣	١٨	١	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
متوسط	متوسط	٢٠	٦٥	٢	١٠	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩
مرتفع	مرتفع	٢٠	٦٥	٢	١٠	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩

يوضح الجدول ألتنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل فيما يلي: جاء في الترتيب الأول تعتمد المنظمة معايير مشتركة مع المنظمات الأخرى لمراقبة الدخول غير المصرح على الإنترنت، ويوجد تعاون مع الشرطة الجنائية الدولية لضبط المجرمين الإلكترونيين بمتوسط حسابي (٢٠٧٥)، وجاء في الترتيب الثاني تبادل المعلومات بشأن تتبع المجرمين الإلكترونيين لسرعة تعقبهم بمتوسط حسابي (٢٠٦٩)، ثم جاء في الترتيب الثالث تتبادل الخبرات الدفاعية مع المعاهد الأمنية العربية والإقليمية والدولية بمتوسط حسابي (٢٠٦٩)، وقد يرجع ذلك إلي الطبيعة العابرة للحدود للجرائم الإلكترونية مما يستدعي التعاون على المستوى العربي والإقليمي لمواجهتها كما أن جرائم الكمبيوتر إحدى صور الجرائم المنظمة العابرة للحدود التي تستوجب تعاون عالمي لمكافحةها حيث أن الضرر المتأثر عن أعمالها لا ينصب في دولة واحدة فقط، بل تعدها إلى العديد من الدول، مهددة الأمن القومي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، محدثة تدميراً للقيم الأخلاقية والمبادئ العامة وجاء في نهاية الترتيب جاء الترتيب الرابع عقد لقاءات دورية مشتركة لمراجعة إستراتيجيات مواجهة الجريمة الإلكترونية، وتشكل المنظمة لجان تقصى حقائق مشتركة للتعامل مع مشكلات المتضررين بمتوسط حسابي (٢٠٦٣) وقد يوضح ذلك إهتمام المنظمة بالتنسيق مع المنظمات غير الرسمية لتحقيق أهدافها لوقاية المجتمع من الجريمة الإلكترونية ويعكس ذلك أن المنظمات كأساق مفتوحة تتبادل الموارد والامكانات مع نظيراتها في المجتمع لتحقيق أهدافها وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للتنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢٠٦٦)، وهو معدل مرتفع مما يعكس إهتمام المنظمات الحكومية بالتنسيق مع المنظمات الأهلية لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

■ التنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل فيما يلي: جاء في الترتيب الأول تعتمد المنظمة معايير مشتركة مع المنظمات الأخرى لمراقبة الدخول غير المصرح على الإنترنت بمتوسط حسابي (٢٠٠٩)، ويتفق ذلك مع نتائج المسؤولين بالمنظمات الحكومية جدول رقم (٢٦)، وجاء في الترتيب الثاني إقامة المشروعات البحثية المشتركة بشأن دمج وتأهيل ضحايا الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٠٣)، ثم جاء في الترتيب الثالث يوجد تعاون مع الشرطة الجنائية الدولية لضبط المجرمين الإلكترونيين بمتوسط حسابي (٢٠٠٣)، وقد يعكس ذلك وعى المنظمة بأهمية الاستفادة من الخبرات الدولية للشرطة الجنائية الدولية منظمة الإنتربول حيث تعد أكبر منظمة دولية للشرطة في العالم، تعمل على التعاون عبر الحدود بين أجهزة الشرطة

وتقديم الدعم والمساعدة لجميع المنظمات والسلطات والأجهزة التي تتمثل مهمتها فى منع الجريمة الدولية أو مكافحتها ويوضح ذلك ان الجريمة الالكترونية بتطوراتها السريعة والمتلاحقة قد تؤثر على قدرة المنظمة على مواجهتها مما يستدعى الإستفادة من خبرات المنظمات الاخرى كخبرات الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) وجاء في نهاية الترتيب جاء الترتيب السادس تبادل المعلومات بشأن تتبع المجرمين الالكترونيين لسرعة تعقبهم بمتوسط حسابي (١.٩٧), وقد يرجع ذلك إلي أهمية تضافر الأليات لحل مشكلات المتضررين وسرعة الحصول على حقوقهم، حيث تعتبر الجريمة الالكترونية من الجرائم التي لا تترك أثر لها بعد الارتكاب وتتميز بصعوبة الاحتفاظ الغنى بآثارها إن وجدت. وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للتنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.٠١), وهو معدل متوسط مما يعكس ضرورة تنمية وعى المسؤولين بالمنظمات الأهلية بأهمية التعاون والتنسيق مع الأجهزة الرسمية لتطبيق الجرائم والانحرافات

ترتيب الأليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الالكترونية:

جدول (٢٧) ترتيب الأليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون

(ن=٥١)

م	الليات	مجتمع الدراسة			حكومي (ن=١٦)			أهلي (ن=٣٥)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تمكين ضحايا الإجمام الالكتروني	٢.٧٩	٠.٢٨	١	٢	٠.٥٩	٢	٠.٥٩	٢	
٢	التنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية	٢.٦٦	٠.٥٣	٢	٢.٠١	٠.٦٥	١	٠.٦٥	١	
	الليات الدفاعية ككل	٢.٧٣	٠.٣٧	مرتفع	٢.٠١	٠.٥٩	متوسط	٠.٥٩	متوسط	

يوضح الجدول السابق أن:

ترتيب الأليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل فيما يلي: الترتيب الأول تمكين ضحايا الإجمام الالكتروني بمتوسط حسابي (٢.٧٩) الترتيب الثاني التنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية بمتوسط حسابي (٢.٦٦) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط لترتيب الأليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٣), وهو معدل مرتفع مما يعكس وعى المسؤولين بأهمية تمكين ضحايا الإجمام الالكتروني، والتنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية ترتيب الأليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في الترتيب الأول التنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى الخدمات الدفاعية

بمتوسط حسابي (٢٠٠١) الترتيب الثاني تمكين ضحايا الإحرام الإلكتروني بمتوسط حسابي (٢) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لترتيب الأليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الإلكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢٠٠١), وهو معدل متوسط وقد يعكس ذلك ان المتضررين والضحايا على يقبلون أكثر المنظمات الحكومية الرسمية للحصول على حقوقهم ، لذلك يجب أن تهتم المنظمات الأهلية بتطوير الأليات الوقائية لكسب ثقة العملاء.

(٤) الأليات الفنية لمكافحة الجرائم الإلكترونية كما يحددها المسئولون:

(أ) الأليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأهلية لكشف الجرائم الإلكترونية

جدول ( ٢٨ ) الأليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأهلية لكشف الجرائم الإلكترونية .

(ن=٥١)

م	مجتمع الدراسة		أهلي (ن=٣٥)						حكومي (ن=١٦)									
	العبارات		الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا		نعم		الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا		نعم			
	ك	%				ك	%	ك	%				ك	%	ك	%		
١	٠.٧٨	٢.٠٩	٢٥.٧	٩	٤٠	١٤	٣٤	٣١	٥	٠.٤٨	٢.٦٩	-	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨	١١	لدى المنظمة برامج تدريبية للكوادر الجنائية للقيام بالعمليات الفنية
٢	٠.٨	١.٩٤	٣٤.٣	١٢	٣٧	١١	٣٢	٢٨	١	٠.٣٤	٢.٨٨	-	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	تقدم المنظمة الاستشارات الفنية للأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية
٣	٠.٨٦	١.٩٧	٣٧.١	١٣	٢٨	٦١	٠.٣٤	٣١	٤	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٢٥	٤	٧٥	١٢	ترفع المنظمة توصياتها للأجهزة الأمنية بشأن تطورات علوم الأدلة الجنائية
٤	٠.٨٥	١.٩١	٤٠	١٤	٢٨	٦١	٠.٣١	٤١	٤	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٢٥	٤	٧٥	١٢	تشارك المنظمة مع الأجهزة الرسمية في دوريات الكترونية في تعقب المجرمين
٥	٠.٨٢	٢.٠٣	٣١.٤	١١	٣٤	٣١	٣٤	٣١	٣	٠.٤	٢.٨١	-	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	تستعين المنظمة بالخبراء الدوليين لتدريب الكوادر الأمنية على العمليات الفنية
٦	٠.٨٦	١.٩٧	٣٧.١	١٣	٢٨	٦١	٠.٣٤	٣١	٢	٠.٥	٢.٨٨	٦.٣	١	-	-	٩٣.٨	١٥	تستعين المنظمة بمحترفي الإنترنت لمساعدتها في كشف الجرائم الإلكترونية
٧	٠.٩	١.٨٩	٤٥.٧	١٦	٢٠	٧	٣٤	٣١	٦	٠.٦	٢.٦٩	٦.٣	١	١٨.٨	٣	٧٥	١٢	تتبادل المنظمة المعلومات الفنية مع المنظمات المحلية والإقليمية
	مستوى متوسط	٠.٧	١.٩٧						مستوى مرتفع	٠.٣٨	٢.٧٨							المتغير ككل

يوضح الجدول أن الآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأهلية لكشف الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول تقدم المنظمة الاستشارات الفنية للأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٨٨)، وجاء في الترتيب الثاني تستعين المنظمة بمحترفي الإنترنت لمساعدتها في كشف الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٨٨)، ثم جاء في الترتيب الثالث تستعين المنظمة بالخبراء الدوليين لتدريب الكوادر الأمنية على العمليات الفنية بمتوسط حسابي (٢.٨١)، وقد يعكس ذلك وعى المسؤولين بأهمية الاستفادة من الخبراء لتدريب الجهات الأمنية على طرق كشف وإثبات الجرائم الالكترونية، وقد يوضح ذلك ضرورة التنسيق على المستوى التقني الفني لكشف وإثبات الجريمة الالكترونية لتحقيق افضل النتائج لمكافحة الجريمة وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام الخاص بالآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأهلية لكشف الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٨)، وهو معدل مرتفع مما يعكس اقتناع المسؤولين الحكوميين بأن المهام الفنية يجب أن تكون من المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة الامنية والمؤسسات الأهلية.

■ **الآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأهلية لكشف الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في الترتيب الأول لدى المنظمة برامج تدريبية للكوادر الجنائية للقيام بالعمليات الفنية بمتوسط حسابي (٢.٠٩)، وجاء في الترتيب الثاني تستعين المنظمة بالخبراء الدوليين لتدريب الكوادر الأمنية على العمليات الفنية بمتوسط حسابي (٢.٠٣)، ثم جاء في الترتيب الثالث ترفع المنظمة توصياتها للأجهزة الأمنية بشأن تطورات علوم الأدلة الجنائية ، تستعين المنظمة بمحترفي الإنترنت لمساعدتها في كشف الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (١.٩٧)، وقد يعكس ذلك حاجة المنظمات الاهلية الى تطوع المحترفين بها لتغطية النقص في الامكانيات الفنية لديها مع التعامل مع بلاغات المتضررين لديها، حيث ان النشاط التطوعي يحقق العديد من الاهداف دون إنتظار للعائد، وقد يرجع ذلك إلي عدم وعى المسؤولين باهمية التعاون والتنسيق لمكافحة الجرائم الالكترونية ، وبأن التكامل مع المنظمات الحكومية يدعم آليات المنظمات الاهلية وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام الآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأهلية لكشف الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (١.٩٧)، وهو معدل متوسط مما قد يعكس ضعف الامكانيات الفنية لدى المنظمات الاهلية لمكافحة الجرائم الالكترونية المستحدثة.**

(ب) الأليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأمنية لكشف الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون:

جدول ( ٢٩ ) الأليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأمنية لكشف الجرائم الالكترونية

(ن=٥١)

م	العبارة	أهلي (ن=٣٥)						حكومي (ن=١٦)											
		الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا		نعم إلى حد ما		الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا		نعم إلى حد ما					
					%	ك	%	ك				%	ك	%	ك				
١	لدى المنظمة وحدات متخصصة للتعامل مع الجرائم الالكترونية على مستوى المناطق المحلية	٢	٠.٧٦	١.٨٩	٣٤.٣	١٢	٤٢.٩	١٥	٢٢.٩	٨	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	-	-	٢٥	٤	٧٥	١٢
٢	تستقطب المنظمة الضباط ذوي الخبرة للتحقيق في الجرائم الالكترونية	٧	٠.٧٣	١.٦٦	٤٨.٦	١٧	٣٧.١	١١	٣١.٤	٥	٤	٠.٤٨	٢.٦٩	-	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨	١١
٣	لدى المنظمة برامج لتأهيل المحققين لكشف وإثبات الجرائم الالكترونية	٥	٠.٨٧	١.٨	٤٨.٦	١٧	٢٢.٩	٨	٢٨.٦	١٠	٤	٠.٤٨	٢.٦٩	-	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨	١١
٤	لدى المنظمة خطط للتعاون مع الأجهزة غير الرسمية فيما يخص دعم العمليات الفنية (جمع الأدلة - التفتيش - المعاينة)	١	٠.٩٤	٢	٤٢.٩	١٥	١٤.٣	٥	٤٢.٩	١٥	٢	٠.٤	٢.٨١	-	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣
٥	تتبع المنظمة الإجراءات السرية أثناء القيام بالعمليات الفنية لحين الإنتهاء من التحقيقات	٦	٠.٨٤	١.٧٧	٤٨.٦	١٧	٢٥.٧	٩	٢٥.٧	٩	٢	٠.٤	٢.٨١	-	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣
٦	لدى المنظمة قنوات اتصال بالشرطة الجنائية الدولية لتعقب المجرمين	٣	٠.٩	١.٨٩	٤٥.٧	١٦	٢٠	٧	٣٤.٣	١٢	٥	٠.٦	٢.٦٩	٦.٣	١	١٨.٨	٣	٧٥	١٢
٧	تستعين المنظمة بذوي القدرات العالية في مجال الشبكات لتدريبهم للعمل كخبراء جنائيين	٤	٠.٨٢	١.٨٣	٤٢.٩	١٥	٣١.٤	١١	٢٥.٧	٩	١	٠.٢٥	٢.٩٤	-	-	٦.٣	١	٩٣.٨	١٥
	متغير ككل	متوسط	٠.٧٢	١.٨٣							متوسط مرتفع	٠.٣٨	٢.٧٧						

يوضح الجدول أن الأليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأمنية لكشف الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول تستعين المنظمة بذوي القدرات العالية في مجال الشبكات لتدريبهم للعمل كخبراء جنائيين بمتوسط حسابي (٢.٩٤)، وجاء في الترتيب الثاني لدى المنظمة خطط للتعاون مع الأجهزة غير الرسمية فيما يخص دعم العمليات الفنية كجمع الأدلة والتفتيش والمعاينة، تتبع المنظمة الإجراءات السرية أثناء القيام بالعمليات الفنية لحين الإنتهاء من التحقيقات بمتوسط حسابي (٢.٨١)، ثم جاء في الترتيب الثالث لدى المنظمة وحدات متخصصة للتعامل مع الجرائم الالكترونية على مستوى المناطق المحلية بمتوسط حسابي (٢.٧٥)، وقد يعكس ذلك إهتمام المنظمات الحكومية بسرعة التعامل مع الجرائم الالكترونية وقد يرجع ذلك الى ضعف المهارات الفنية لدى الاجهزة الامنية، ويعتبر تطوير المهارات الفنية لدى المحققين والقضاة في جرائم الكمبيوتر والانترنت تحدياً كبيراً لمواجهة تلك الجرائم وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام الأليات الفنية التي تبذلها المؤسسات

الأمنية لكشف الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٧)، وهو معدل مرتفع يعكس اهتمام المنظمات الحكومية بالآليات الفنية فى المقام الأول وذلك لأنها المنظمات المعنية بالآليات الفنية رسمياً فى الدولة.

■ **الآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأمنية لكشف الجرائم الالكترونية لكشف الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في الترتيب لدى المنظمة خطط للتعاون مع الأجهزة غير الرسمية فيما يخص دعم العمليات الفنية بمتوسط حسابي (٢)، وجاء في الترتيب الثاني لدى المنظمة وحدات متخصصة للتعامل مع الجرائم الالكترونية على مستوى المناطق المحلية بمتوسط حسابي (١.٨٩)، ثم جاء في الترتيب الثالث لدى المنظمة قنوات اتصال بالشرطة الجنائية الدولية لتعقب المجرمين بمتوسط حسابي (١.٨٩)، وقد يوضح ذلك اهتمام المنظمة بالاستفادة من الخبرات الدولية لمكافحة الجرائم الالكترونية وخاصة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) حيث أنها منظمة دولية حكومية لها كيان دائم وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية وهى من أقدم أشكال التعاون الدولي ضد الجريمة العابرة للحدود الوطنية وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام الآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأمنية لكشف الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (١.٨٣)، وهو معدل متوسط مما يعكس وجود بعض القناعة لدى المسؤولين بالمنظمات الاهلية ان العبء الاكبر للقيام بالعمليات الفنية يقع على المنظمات الحكومية لمكافحة الجرائم الالكترونية المستحدثة.**

■ ترتيب الآليات الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية:

جدول (٣٠) ترتيب الآليات الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون

(ن=٥١)

م	الآليات	مجتمع الدراسة			أهلي (ن=٣٥)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	الآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأهلية لكشف الجرائم الالكترونية	٢.٧٨	٠.٣٨	١	١.٩٧	٠.٧	١
٢	الآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأمنية لكشف الجرائم الالكترونية	٢.٧٧	٠.٣٨	٢	١.٨٣	٠.٧٢	٢
	الآليات الفنية ككل	٢.٧٧	٠.٣٦	مستوى مرتفع	١.٩	٠.٦٨	مستوى متوسط

يوضح الجدول أن ترتيب الآليات الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول الآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأهلية لكشف الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٧٨) الترتيب الثاني الآليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأمنية لكشف الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٧٧) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط لترتيب الآليات الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٧)، وهو معدل مرتفع مما يعكس أن العبء الأكبر للعمليات الفنية يقع على المنظمات الحكومية



وترتيب الأليات الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في الترتيب الأول الأليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأهلية لكشف الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (١.٩٧) والترتيب الثاني الأليات الفنية التي تبذلها المؤسسات الأمنية لكشف الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (١.٨٣) ، وينفق ذلك مع نتائج المسئولين بالمنظمات الحكومية جدول رقم (٣٠) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب الأليات الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية بلغ (١.٩). وقد يرجع ذلك الى أن المؤسسات الأهلية قد ترى بضرورة ان تولى المنظمات الحكومية المزيد من الاهتمام للقيام بالعمليات الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية.

(٥) أليات البحث والدراسة لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون:

(أ) تفسير ظاهرة الجرائم الالكترونية للحد من خطورتها:

جدول (٣١) تفسير ظاهرة الجرائم الالكترونية للحد من خطورتها

(ن=٥١)

م	البيانات	مجتمع الدراسة						حكومي (ن=١٦)						اهلي (ن=٣٥)						
		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
١	إجراء بحوث متعلقة بالبيانات الحد من خطورة الجرائم الالكترونية	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٣	١٠	٦١	٢٨	١٩	٥٤	٦	١٧	١١	٠.٦٨	٦	
٢	تهتم المنظمة بجمع ونشر الإحصاءات المتعلقة بتطور الجرائم الالكترونية	١١	٦٨	٥	٣١	-	٢.٦٩	٠.٤٨	٥	١٢	٣٤	١٣	٣٧	١٠	٢٨	٦	١٠	٠.٨	٧	
٣	تتعامل المنظمة مع مراكز ودور النشر لتداول نتائج البحوث التي تجريها	١٣	٨١	٣	١٨	-	٢.٨١	٠.٤	١	١٤	٤٠	١٣	٣٧	٨	٢٢	٩	١٧	٠.٧٩	٤	
٤	تحرص المنظمة على بحث أليات تطوير سبل التعاون الدولي في مجال مكافحة	١٣	٨١	٣	١٨	-	٢.٨١	٠.٤	١	١٧	٤٨	١٥	٤٢	٣	٨	٦	٤	٠.٦٥	١	
٥	تهتم المنظمة بتطبيق نتائج الدراسات والبحوث التي تجريها	١٤	٨٧	١	٦	١	٢.٨١	٠.٥٤	٢	١٣	٣٧	١٨	٥١	٤	١١	٤	٢٦	٠.٦٦	٢	
٦	تهتم المنظمة بتسجيل أنشطة مكافحة الخاصة بها في كتيبات ومطبوعات	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٣	١٦	٥٧	١٢	٤٣	٧	٢٠	٦	٢٦	٠.٧٨	٣	
٧	تقوم المنظمة باستطلاع رأي عملائها لتطوير خدماتها	١٣	٨١	٢	١٢	١	٢.٧٥	٠.٥٨	٤	١٤	٤٠	١٣	٣٧	٨	٢٢	٩	١٧	٠.٧٩	٤	
٨	تستفيد المنظمة من نتائج البحوث الدولية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية	١٢	٧٥	٣	١٨	١	٢.٦٩	٠.٦	٦	١٣	٣٧	١١	٤٠	٨	٢٢	٩	١٤	٠.٧٧	٥	
٩	لدى المنظمة مركز خاص لإجراء البحوث وتطبيق النتائج	١١	٦٨	٤	٢٥	١	٢.٦٩	٠.٦٢	٧	١٠	٦١	٢٨	١٤	٤٠	١١	٣١	٩٧	٠.٧٩	٨	
	المتغير ككل						٢.٧٤	٠.٤١									٢.١٧	٠.٥٨		
	مستوى مرتفع																			

يوضح الجدول أن تفسير ظاهرة الجرائم الالكترونية للحد من خطورتها كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول تتعامل المنظمة مع مراكز ودور النشر لتداول نتائج البحوث التي تجريها، تحرص المنظمة على بحث آليات تطوير سبل التعاون الدولي في مجال مكافحة بمتوسط حسابي (٢٠٨١)، وجاء في الترتيب الثاني تهتم المنظمة بتطبيق نتائج الدراسات والبحوث التي تجريها بمتوسط حسابي (٢٠٨١)، ثم جاء في الترتيب الثالث إجراء بحوث متعلقة بآليات الحد من خطورة الجرائم الالكترونية، تهتم المنظمة بتسجيل أنشطة مكافحة الخاصة بها في كتيبات ومطبوعات بمتوسط حسابي (٢٠٧٥)، وقد يعكس ذلك اهتمام المنظمة بتسجيل وتداول نتائج ألياتها وقد يوضح ذلك أنه يجب على المنظمة أن تفعل دور مركز البحوث بها أو انشاء مراكز خاصة لأجراء بحوثها مع أهمية إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات ودعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور البحوث العلمية والتطوير في البلاد في هذا المجال وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام تفسير ظاهرة الجرائم الالكترونية للحد من خطورتها كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢٠٧٤)، وهو معدل مرتفع مما يعكس إهتمام المنظمة بتفسير الظاهرة للوقاية من تبعاتها حيث ان الوقاية تحول دون وقوع الجرائم.

▪ تفسير ظاهرة الجرائم الالكترونية للحد من خطورتها كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في الترتيب الأول تحرص المنظمة على بحث آليات تطوير سبل التعاون الدولي في مجال مكافحة بمتوسط حسابي (٢٠٤) وقد يعكس ذلك حرص المنظمة على الاستفادة من الخبرات الدولية حيث أن التعاون الدولي يساعد في تحقيق الاهداف الامنية المشتركة، وجاء في الترتيب الثاني تهتم المنظمة بتطبيق نتائج الدراسات والبحوث التي تجريها بمتوسط حسابي (٢٠٢٦)، ثم جاء في الترتيب الثالث تهتم المنظمة بتسجيل أنشطة مكافحة الخاصة بها في كتيبات ومطبوعات بمتوسط حسابي (٢٠٢٦)، ويفسر ذلك ضعف الإهتمام بوجود مركز خاص لإجراء البحوث وتتفق ذلك مع نتائج المسؤولين في المنظمات الحكومية وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام تفسير ظاهرة الجرائم الالكترونية للحد من خطورتها كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢٠١٧)، وهو معدل متوسط مما يعكس ضعف الإهتمام من جانب المنظمات الاهلية بالآليات البحثية.

(ب) المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون:

جدول (٣٢) المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية

(ن=٥١)

م	العبارة	مجتمع الدراسة						حكومي (ن=١٦)						اهلي (ن=٣٥)					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
١	تقوم المنظمة بدراسة أوجه القصور في التشريعات الحالية لمواجهتها	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	٢.٨١	٠.٤	١	١١.٤	٣	١٨.٨	١	١١.٤	١	١١.٤	١	١١.٤
٢	تهتم المنظمة بإجراء الدراسات المقارنة في مجال التشريعات المتعلقة بمكافحة الجرائم الالكترونية	١١	٦٨.٨	٤	٢٥	١	٦.٣	٢.٦٣	٠.٦٢	٥	٣١.٢٥	٦	٣٧.٦	٦	٣٧.٦	٦	٣٧.٦	٦	٣٧.٦
٣	بحث الآليات القانونية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجرائم الالكترونية	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٢	١٢.٩	٨	٥١.٤	٩	٥١.٤	٩	٥١.٤	٩	٥١.٤
٤	إجراء دراسات تطويرية عن الجريمة الالكترونية لاستحداث القوانين المناسبة	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	٢.٨١	٠.٤	١	١١.٤	٩	٥٥.٧	٩	٥٥.٧	٩	٥٥.٧	٩	٥٥.٧
٥	تستطلع المنظمة رأي رجال العدالة الجنائية في قوانين مكافحة الجرائم الالكترونية	١٢	٧٥	٣	١٨.٨	١	٦.٣	٢.٦٦	٠.٦	٤	٢٣.٣	١٠	٣٧.٦	١١	٣٧.٦	١١	٣٧.٦	١١	٣٧.٦
٦	إجراء البحوث النقدية للاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية	١٠	٦٢.٥	٥	٣١.٣	١	٦.٣	٢.٥٦	٠.٦٣	٦	٣١.٢٥	٨	٤٥.٧	٨	٤٥.٧	٨	٤٥.٧	٨	٤٥.٧
٧	تستعين المنظمة بخبراء القانون لبحث طرق تعديل التشريعات الحالية	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٢	١٢.٩	٦	٤٠.١٤	٦	٤٠.١٤	٦	٤٠.١٤	٦	٤٠.١٤
٨	تطلع المنظمة على الخبرات الدولية في مجال إثبات الجريمة الالكترونية	١٣	٨١.٣	٢	١٢.٥	١	٦.٣	٢.٧٥	٠.٥٨	٣	١٨.٨	٨	٤٥.٧	١١	٣٧.٦	١١	٣٧.٦	١١	٣٧.٦
٩	تهتم المنظمة بنشر نتائج البحوث القانونية التي تجريها للحد من تطور الظاهرة	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٢	١٢.٩	٨	٤٥.٧	١١	٣٧.٦	١١	٣٧.٦	١١	٣٧.٦
	المتغير ككل							٢.٧٢	٠.٣٩										
	مستوى متوسط																		

يوضح الجدول أن المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل فيما يلي: جاء في الترتيب الأول تقوم المنظمة بدراسة أوجه القصور في التشريعات الحالية لمواجهتها ، إجراء دراسات تطويرية عن الجريمة الالكترونية لاستحداث القوانين المناسبة بمتوسط حسابي (٢.٨١)، حيث توصلت الدراسة إلى عدم قدرة النصوص التشريعية التقليدية على مواجهة هذه الجرائم. وجاء في الترتيب الثاني بحث الآليات القانونية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجرائم الالكترونية ، تستعين المنظمة بخبراء القانون لبحث طرق تعديل التشريعات الحالية، تهتم المنظمة بنشر نتائج البحوث القانونية التي تجريها للحد من تطور الظاهرة بمتوسط حسابي (٢.٧٥) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٢)، وهو معدل مرتفع مما يعكس إهتمام المسؤولين بالمنظمات الحكومية بآليات البحث، وأهمية ان يكون هناك مؤسسات خاصة لأبحاث الأنترنت وخاصة الآليات البحثية المنصبة حول المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية.

المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في الترتيب الأول تستعين المنظمة بخبراء القانون لبحث طرق تعديل التشريعات الحالية بمتوسط حسابي (٢.٢٦)، وجاء في الترتيب الثاني تهتم المنظمة بنشر نتائج البحوث القانونية التي تجريها للحد من تطور الظاهرة بمتوسط حسابي (٢.١٧)، ثم جاء في الترتيب الثالث تقوم المنظمة بدراسة أوجه القصور في التشريعات الحالية لمواجهتها بمتوسط حسابي (٢.١٤)، وقد يعكس ذلك إهتمام المسؤولين أهمية تطوير التشريعات الحالية للتناسب مع سرعة تطور الظاهرة وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.٠٩)، وهو معدل متوسط مما يعكس أهمية تفعيل آليات البحث والدراسة التي تقوم بها المنظمات الأهلية لتعديل التشريعات والقوانين حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشكلات العلمية والقانونية التي تثيرها الجرائم الالكترونية في واقعنا العملي وما هي الحلول التشريعية والعملية للحد من المشكلات الناجمة عن الجرائم الالكترونية.

ترتيب آليات البحث والدراسة لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون:

جدول ( ٣٣ ) ترتيب أليات البحث والدراسة لمكافحة الجرائم الالكترونية

(ن=٥١)

م	الأليات	مجتمع الدراسة			أهلي (ن=٣٥)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تفسير ظاهرة الجرائم الالكترونية للحد من خطورتها	٢.٧٤	٠.٤١	١	٢.١٧	٠.٥٨	١
٢	المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية	٢.٧٢	٠.٣٩	٢	٢.٠٩	٠.٥٧	٢
	أليات البحث والدراسة ككل	٢.٧٣	٠.٣٨	مستوى مرتفع	٢.١٣	٠.٥١	مستوى متوسط

يوضح الجدول أن ترتيب أليات البحث والدراسة لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول تفسير ظاهرة الجرائم الالكترونية للحد من خطورتها بمتوسط حسابي (٢.٧٤) الترتيب الثاني المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٧٢) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لأليات البحث والدراسة لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٣)، وهو معدل مرتفع مما يعكس إهتمام المنظمات الحكومية بأليات البحث والدراسة الخاصة بمكافحة الجرائم الالكترونية.

ترتيب أليات البحث والدراسة لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل فيما يلي: الترتيب الأول تفسير ظاهرة الجرائم الالكترونية للحد من خطورتها بمتوسط حسابي (٢.١٧) الترتيب الثاني المساهمة في تعديل القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٠٩) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لأليات البحث والدراسة لمكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.١٣)، وهو معدل متوسط مما يعكس ضرورة ان تولى المنظمات الأهلية أهمية أكبر لبذل الأليات المتعلقة بالبحث والدراسة.

ترتيب أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية يحددها المسؤولون:

جدول ( ٣٤ ) ترتيب أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما

(ن=٥١)

م	مجتمع الدراسة الأليات	حكومي (ن=١٦)			أهلي (ن=٣٥)	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	الأليات الوقائية لمكافحة الجرائم الإلكترونية	٢.٦٩	٠.٣٨	٥	٢.٤٢	٠.٤٥
٢	الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الإلكترونية	٢.٧٥	٠.٣٦	٢	٢.٣٥	٠.٥١
٣	الأليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الإلكترونية	٢.٧٣	٠.٣٧	٣	٢.٠١	٠.٥٩
٤	الأليات الفنية لمكافحة الجرائم الإلكترونية	٢.٧٧	٠.٣٦	١	١.٩	٠.٦٨
٥	أليات البحث والدراسة لمكافحة الجرائم الإلكترونية	٢.٧٣	٠.٣٨	٤	٢.١٣	٠.٥١
	الأليات ككل	٢.٧٣	٠.٣٢	مستوى مرتفع	٢.١٦	٠.٤٢
				مستوى متوسط		

ترتيب أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون الحكوميون يوضح أن: الترتيب الأول الأليات الفنية لمكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٧٧)الترتيب الثاني الأليات التدريبية لمكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٧٥)الترتيب الثالث الأليات الدفاعية لمكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢.٧٣)وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٣), وهو معدل مرتفع مما يعكس كبر مدة خبرة المؤسسات الحكومية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية مقارنةً بالمنظمات الاهلية

مؤشرات تحقيق الامن الاجتماعي كما يحددها المسؤولون:

(١) حماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية:

جدول ( ٣٥ ) حماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية (ن=٥١)

م	مجتمع الدراسة										البيانات				
	أهلي (ن=٣٥)					حكومي (ن=١٦)									
	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا ك %	نعم إلى حد ما ك %	نعم ك %	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا ك %		نعم إلى حد ما ك %	نعم ك %		
١	٨	٠.٦٩	٢.٣٧	١١.٤	٤٠	٤٨.٦١٧	٦	٠.٤٨	٢.٦٩	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨١١	يسهم إمداد المنظمة للمواطنين بالمعلومات في تنمية إدراكهم بمخاطر سوء استخدام الإنترنت	
٢	٧	٠.٦١	٢.٤٣	٥.٧	٤٥.٧	٤٨.٦١٧	٣	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣١٣	تسهم الأنشطة التوعوية التي تقوم بها المنظمة في حماية الناس من مخاطر أن يصبحوا ضحايا للجرائم الإلكترونية	
٣	٩	٠.٦٣	٢.٣١	٨.٦	٥١.٤	٤٠	١	٠.٢٥	٢.٩٤	-	٦.٣	١	٩٣.٨١٥	يسهم استيعاب المنظمة لقدرات ذوي القدرات العالية في استخدام الإنترنت في حمايتهم من أن يصبحوا مجرمين إلكترونيين	
٤	٦	٠.٦٦	٢.٥١	٨.٦	٣١.٤	١١	٢	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥١٤	يسهم تدريب المواطنين في تنمية قدراتهم في مجال التعامل مع مخاطر القرصنة والبرامج المشبوهة	
٥	٣	٠.٥٥	٢.٦٣	٢.٩	٣١.٤	١١	٣	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣١٣	تسهم الدورات التثقيفية في تنمية وعي المواطنين بمخاطر سوء استخدام الإنترنت	
٦	٥	٠.٦٦	٢.٥٤	٨.٦	٢٨.٦	١٠	٢	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥١٤	يسهم التدريب في رفع الكفاءة الفنية لدى الخبراء الجنائيين	
٧	١	٠.٦٣	٢.٦٩	٨.٦	١٤.٣	٥	٣	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣١٣	يسهم سرعة التعامل ضحايا الجريمة الإلكترونية في زيادة شعور الأفراد بالانتماء للمجتمع	
٨	٢	٠.٦٤	٢.٦٦	٨.٦	١٧.١	٦	٦	٠.٤٨	٢.٦٩	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨١١	يسهم سرعة ضبط المجرمين الإلكترونيين من تحقيق الردع اللازم لأفراد المجتمع	
٩	٢	٠.٦٤	٢.٦٦	٨.٦	١٧.١	٦	٥	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣١٣	إعلان المنظمة عن ألياتها لحماية المواطنين يسهم في إزالة الخوف لدى الأفراد من عملية الإبلاغ عن الجريمة	
١٠	٦	٠.٦٦	٢.٥١	٨.٦	٣١.٤	١١	٢	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥١٤	يسهم نجاح التعامل مع قضايا المواطنين في كسب ثقتهم في عمل الأجهزة الأمنية	
١١	١٠	٠.٧١	٢.٢٩	١٤.٣	٤٢.٩	١٥	٣	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣١٣	يعمل انتشار وحدات متخصصة في أمن الإنترنت على سهولة التعامل مع الجمهور	
١٢	٤	٠.٥٦	٢.٥٧	٢.٩	٣٧.١	١٣	٣	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣١٣	استقطاب المنظمة لخبراء في مجال التحقيق الجنائي يحقق نجاح العمليات الفنية للمنظمة	
١٣	٦	٠.٦١	٢.٥١	٥.٧	٣٧.١	١٣	٦	٠.٤٨	٢.٦٩	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨١١	يسهم نشر نتائج الدراسات والبحوث التي تجريها المنظمة على رفع مستوى المعرفة الأمنية للمواطنين	
١٤	٥	٠.٦٦	٢.٥٤	٨.٦	٢٨.٦	١٠	٦	٠.٤٨	٢.٦٩	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨١١	تساعد نتائج البحوث على تصميم خدمات واقعية قائمة على احتياجات حقيقة للعملاء	
١٥	٢	٠.٦٤	٢.٦٦	٨.٦	١٧.١	٦	٤	٠.٤٥	٢.٧٥	-	٢٥	٤	٧٥	١٢	يسهم نشر إحصاءات تطور الجريمة الإلكترونية في مساعدة الباحثين التابعين لكل جهات الدولة على إتمام أبحاثهم
	مستوى مرتفع	٠.٤٣	٢.٥٣				مستوى مرتفع	٠.٣٢	٢.٨					المتغير ككل	

يوضح الجدول أن حماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول يسهم استيعاب المنظمة لقدرات ذوى القدرات العالية في استخدام الإنترنت في حمايتهم من أن يصبحوا مجرمين إلكترونيين بمتوسط حسابي (٢٠٩٤)، وجاء في الترتيب الثاني يسهم تدريب المواطنين في تنمية قدراتهم في مجال التعامل مع مخاطر القرصنة والبرامج المشبوهة، يسهم التدريب في رفع الكفاءة الفنية لدى الخبراء الجنائيين ، يسهم نجاح التعامل مع قضايا المواطنين في كسب ثقتهم في عمل الأجهزة الأمنية بمتوسط حسابي (٢٠٨٨)، وقد يعكس ذلك أهمية زيادة الاهتمام بتنمية المهارات الامنية لدى المسؤولين ليساعدهم ذلك فى النجاح فى التعامل مع قضايا المواطنين وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لحماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢٠٨)، وهو معدل مرتفع مما يعكس حتمية العلاقة بين نجاح آليات مكافحة الجرائم الالكترونية التى تبذلها المنظمات الأمنية وتحقيق أمن وحماية الأفراد

■ **حماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل** في الترتيب الأول يسهم سرعة التعامل ضحايا الجريمة الالكترونية في زيادة شعور الأفراد بالانتماء للمجتمع بمتوسط حسابي (٢٠٦٩)، وجاء في الترتيب الثاني يسهم سرعة ضبط المجرمين الالكترونيين من تحقيق الردع اللازم لأفراد المجتمع، إعلان المنظمة عن آلياتها لحماية المواطنين يسهم في إزالة الخوف لدى الأفراد من عملية الإبلاغ عن الجريمة بمتوسط حسابي (٢٠٦٦)، وجاء في الترتيب الثالث تسهم الدورات التثقيفية في تنمية وعى المواطنين بمخاطر سوء استخدام الإنترنت بمتوسط حسابي (٢٠٦٣) ووفقا لمعطيات نظرية المنظمات فإن سرعة قيام منظمات مكافحة فى التعامل مع الجرائم الالكترونية من خلال انتشار وحدات مكافحة يسهم فى حل المشكلة وتحقيق الاستقرار داخل المجتمع وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لحماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢٠٥٣)، وهو معدل مرتفع مما يعكس أهمية دور المنظمات الاهلية فى الحد من الجريمة و تحقيق الامن الاجتماعى



(٢) تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الالكترونيات وأخطارها:

جدول (٣٦) تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الالكترونيات وأخطارها كما يحددها المسئولون

(ن=٥١)

م	مجتمع الدراسة														
	أهلي (ن=٣٥)					حكومي (ن=١٦)									
	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا ك %	إلى حد ما ك %	نعم ك %	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا ك %	إلى حد ما ك %	نعم ك %			
١	٠.٥٦	٢.٥١	٢.٩	١	٤٢.٩	١٥٥٤.٣	١٩	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	تسهم المعلومات التي تمد بها المنظمة الشركات الخاصة على بناء نظام الكتروني مؤمن لحماية نظم معلوماتهم
٢	٠.٦١	٢.٥١	٥.٧	٢	٣٧.١	١٣٥٧.١	٢٠	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	عرض المواد الوقائية الخاصة بالمنظمة من خلال وسائل الإعلام يسهم في تفعيل دور الإعلام الأمني
٣	٠.٦٥	٢.٦	٨.٦	٣	٢٢.٩	٨٦٨.٦	٢٤	٠.٤٨	٢.٦٩	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨	١١	قيام الشرطة بمراقبة الأنشطة الالكترونية المحظورة بقي المؤسسات من مخاطر الاختراق
٤	٠.٦	٢.٦	٥.٧	٢	٢٨.٦	١٠٦٥.٧	٢٣	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	يسهم تدريب الكوادر الامنية، في تمكين المؤسسات الامنية من التعامل مع بلاغات المواطنين بنجاح
٥	٠.٥١	٢.٧٤	٢.٩	١	٢٠	٧٧.١	٢٧	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	يساعد التدريب على تكوين المؤسسات من استخدام برامج حديثة لحماية أنظمتها الالكترونية
٦	٠.٥٢	٢.٧١	٢.٩	١	٢٢.٩	٨٧٤.٣	٢٦	٠.٤٥	٢.٧٥	-	٢٥	٤	٧٥	١٢	تبادل البرامج التدريبية مع المنظمات الأخرى يتيح فرص التفاعل وتبادل الخبرات
٧	٠.٥٩	٢.٦٦	٥.٧	٢	٢٢.٩	٨٧١.٤	٢٥	٠.٤٨	٢.٦٩	-	٣١.٣	٥	٦٨.٨	١١	تبادل البرامج التدريبية مع المنظمات الأخرى يتيح التنوع في المواد التدريبية بالمنظمة
٨	٠.٦١	٢.٥٧	٥.٧	٢	٣١.٤	١١٦٢.٩	٢٢	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	تقديم المنظمة للاستشارات القانونية للشركات والمؤسسات الاجتماعية يسهم في مساعدتها للتعامل مع الجرائم التي وقعت بحقها
٩	٠.٥٣	٢.٦٩	٢.٩	١	٢٥.٧	٩٧١.٤	٢٥	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	وجود قنوات واضحة للإبلاغ عن الجرائم الالكترونية يدعم الثقة لدى المؤسسات في التقدم بالبلاغات عن الاختراقات التي تعرضت لها
١٠	٠.٥٦	٢.٧٤	٥.٧	٢	١٤.٣	٨٠	٢٨	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	الاستفادة من الخبرات الدفاعية الدولية يسهم في دعم قدرات أجهزة المكافحة على التعامل مع المتضررين
١١	٠.٥٥	٢.٦٣	٢.٩	١	٣١.٤	١١٦٥.٧	٢٣	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	إمداد المنظمة الجهات الأمنية بالخبراء الفنيين يسهم في دعم قدراتها على كشف وإثبات الجرائم الالكترونية
١٢	٠.٥٢	٢.٧١	٢.٩	١	٢٢.٩	٨٧٤.٣	٢٦	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	يساعد استعانة المنظمة بالمحترفين في مجال الإنترنت في التغلب على نقص المهارات الفنية لديها
١٣	٠.٦	٢.٤	٥.٧	٢	٤٨.٦	١٧٤٥.٧	١٦	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	حرص المنظمة على متابعة التراخيص الممنوحة للشركات والمؤسسات على الحد من وقوع الجرائم الالكترونية
١٤	٠.٦١	٢.٤٦	٥.٧	٢	٢٢.٩	١٥٥١.٤	١٨	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	تسهم نتائج الدراسات والبحوث في دعم بناء قدرات الأجهزة الأمنية
١٥	٠.٥٩	٢.٣٤	٥.٧	٢	٥٤.٣	١٩٤٠	١٤	٠.٣٤	٢.٨٨	-	١٢.٥	٢	٨٧.٥	١٤	الاستفادة من خبرات الشرطة الجنائية الدولية يرفع كفاءة عمل الأجهزة الأمنية
١٦	٠.٦	٢.٤٩	٥.٧	٢	٤٠	١٤٥٤.٣	١٩	٠.٤	٢.٨١	-	١٨.٨	٣	٨١.٣	١٣	بحث الآليات القانونية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني يساهم في إنشاء منظمات مدنية لمكافحة الجرائم الالكترونية
	مستوى مرتفع	٠.٣٩	٢.٥٩					مستوى مرتفع	٠.٣	٢.٨٢					المتغير ككل

يوضح الجدول أن تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الإلكترونيات وأخطارها كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية، تمثل في الترتيب الأول تسهم المعلومات التي تمد بها المنظمة الشركات الخاصة على بناء نظام الكتروني مؤمن لحماية نظم معلوماتهم، عرض المواد الوقائية الخاصة بالمنظمة من خلال وسائل الإعلام يسهم في تفعيل دور الإعلام الأمني، يساعد التدريب على تمكين المؤسسات من استخدام برامج حديثة لحماية أنظمتها الإلكترونية، تقديم المنظمة للاستشارات القانونية للشركات والمؤسسات الاجتماعية يسهم في مساعدتها للتعامل مع الجرائم التي وقعت بحقها، الاستفادة من الخبرات الدفاعية الدولية يسهم في دعم قدرات أجهزة مكافحة على التعامل مع المتضررين، حرص المنظمة على متابعة التراخيص الممنوحة للشركات والمؤسسات على الحد من وقوع الجرائم الإلكترونية، تسهم نتائج الدراسات والبحوث في دعم بناء قدرات الأجهزة الأمنية، الاستفادة من خبرات الشرطة الجنائية الدولية يرفع كفاءة عمل الأجهزة الأمنية بمتوسط حسابي (٢.٨٨) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الإلكترونيات وأخطارها كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٨٢)، وهو معدل مرتفع مما يعكس أهمية أليات المنظمات الأمنية في مساعدة منظمات المجتمع لبناء نظام للحماية من مخاطر الانترنت، حيث أن الاجهزة الشرطةية تساهم في إزالة الأسباب التي تؤدي للجريمة بشكل كبير

■ تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الإلكترونيات وأخطارها كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية، تمثل في الترتيب الأول يساعد التدريب على تمكين المؤسسات من استخدام برامج حديثة لحماية أنظمتها الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، وجاء في الترتيب الثاني الاستفادة من الخبرات الدفاعية الدولية يسهم في دعم قدرات أجهزة مكافحة على التعامل مع المتضررين بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، وجاء في الترتيب الثالث تبادل البرامج التدريبية مع المنظمات الأخرى يتيح فرص التفاعل وتبادل الخبرات، يساعد استعانة المنظمة بالمحترفين في مجال الإنترنت في التغلب على نقص المهارات الفنية لديها بمتوسط حسابي (٢.٧١) وقد يعكس ذلك قلة إهتمام المنظمات الأهلية بالاستفادة من خبرات الانترنت لمكافحة الجريمة وتحقيق الأمن المعلوماتي وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الإلكترونيات وأخطارها كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.٥٩)، وهو معدل مرتفع مما يعكس وعي المنظمات الأهلية بأهمية تفعيل ألياتها في مكافحة الجرائم الإلكترونية لتحقيق الامن الإجتماعي .

(٣) تحقيق الاستقرار الإجتماعي في مجال حماية أمن الشبكات الالكترونية كما يحددها المسؤولون:

جدول ( ٣٧ ) تحقيق الاستقرار الإجتماعي في مجال حماية أمن الشبكات الالكترونية

(ن=٥١)

م	العبارة	مجتمع الدراسة												
		حكومي (ن=١٦)					اهلي (ن=٣٥)							
		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
١	يسهم تحرك المنظمة للحد من وقوع الجريمة الالكترونية في خفض تكلفة مكافحتها على الدولة	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٣	٢٢	١٠	٦٢.٩
٢	يسهم وجود تخطيط مسبق للتعامل مع الجريمة الالكترونية في دعم ثقة الناس في أداء الأجهزة الأمنية	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	-	٢.٨١	٠.٤	٢	٢٤	٩	٦٨.٦
٣	استخدام المنظمة لوسائل الإعلام في التوعية يسهم في الوصول لقاعدة جماهيرية أكبر	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	-	٢.٨١	٠.٤	٢	٣٠	٤	٨٥.٧
٤	تسهم الحملات القومية التي تشترك بها المنظمة للتوعية، في دعم قدرة المنظمة على الوصول للمؤسسات الاجتماعية كالمدارس والجامعات	١٤	٨٧.٥	٢	١٢.٥	-	-	-	٢.٨٨	٠.٣٤	١	٢٨	٦	٨٠
٥	تسهم المعارف والمهارات التي أكتسبها الأفراد والمؤسسات أثناء التدريب في نشر ثقافة الحق في الخصوصية لحماية البيانات الشخصية	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	-	٢.٨١	٠.٤	٢	٢١	٦٠	٦٠
٦	يسهم إعلان المنظمة عن خطتها التدريبية في زيادة إقبال أفراد المجتمع للاستفادة من خدماتها	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٣	٢٦	٧	٧٤.٣
٧	تسهم الدورات التدريبية على التشجيع لتفعيل العمل بنظام الشرطة المجتمعية	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٣	٢٧	٦	٧٧.١
٨	يسهم تدريب الكوادر الأمنية على مكافحة الجرائم الالكترونية في زيادة قدرتهم على أداء عملهم	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٣	٢٢	١١	٦٢.٩
٩	وجود برامج لدى المنظمة لإعادة دمج الضحايا يسهم في نشر ثقافة التعايش السلمي في المجتمع	١١	٦٨.٨	٥	٣١.٢	-	-	-	٢.٦٩	٠.٤٨	٤	٢٠	١٣	٥٧.١
١٠	يسهم إعداد إحصائية عن تطورات الجريمة الالكترونية في سد الثغرات القانونية في مجال الإنترنت	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	-	٢.٨١	٠.٤	٢	١٧	١٦	٤٨.٦
١١	تسهم حملات المطالبة التي تقوم بها المنظمة في تعديل التشريعات والقوانين في مجال جرائم الإنترنت	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	-	٢.٧٥	٠.٤٥	٣	٢١	٦٠	٦٠
١٢	يسهم التعاون بين منظمات مكافحة المحلية والدولية في سرعة تعقب الجناة	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	-	٢.٨١	٠.٤	٢	٢٠	١٣	٥٧.١
١٣	يساعد الاستعانة ب ذوي المهارات العالية في الإنترنت في توظيف طاقاتهم في خدمة المجتمع	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	-	٢.٨١	٠.٤	٢	٢٠	١٢	٥٧.١
١٤	يسهم التعاون بين منظمات مكافحة الرسمية وغير الرسمية في سرعة كشف الجرائم الالكترونية	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	-	٢.٨١	٠.٤	٢	٢١	٦٠	٦٠
١٥	تساهم البحوث المفسرة للظاهرة في توقع تطورها لإتخاذ التدابير الوقائية اللازمة	١٤	٨٧.٥	٢	١٢.٥	-	-	-	٢.٨٨	٠.٣٤	١	١٨	١٦	٥١.٤
١٦	تسهم البحوث والدراسات في وضع تصور للتشريعات الملائمة لمكافحة الجرائم الالكترونية	١٤	٨٧.٥	٢	١٢.٥	-	-	-	٢.٨٨	٠.٣٤	١	١٦	١٧	٤٥.٧
١٧	نشر وتعميم نتائج الدراسات والبحوث يدعم الاستفادة منها على نطاق واسع	١٤	٨٧.٥	٢	١٢.٥	-	-	-	٢.٨٨	٠.٣٤	١	١٨	١٦	٥١.٤
	المتغير ككل								٢.٨	٠.٣٤				
	مستوى مرتفع								٢.٥٧	٠.٤				

يشير الجدول الى تحقيق الاستقرار الإجتماعى في مجال حماية أمن الشبكات الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية, تمثل في الترتيب الأول تسهم الحملات القومية التي تشترك بها المنظمة للتوعية, في دعم قدرة المنظمة على الوصول للمؤسسات الاجتماعية كالمدارس والجامعات, تساهم البحوث المفسرة للظاهرة في توقع تطورها لاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة, تسهم البحوث والدارسات في وضع تصور للتشريعات الملائمة لمكافحة الجرائم الالكترونية, نشر وتعميم نتائج الدراسات والبحوث يدعم الاستفادة منها على نطاق واسع بمتوسط حسابي (٢.٨٨) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في مجال حماية أمن الشبكات الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٨), وهو معدل مرتفع مما يعكس وعى المسئولين الحكوميين بأهمية تحقيق أمن المجتمع من خلال مكافحة الجرائم الالكترونية

تحقيق الاستقرار الإجتماعى في مجال حماية أمن الشبكات الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية, تمثل في الترتيب الأول استخدام المنظمة لوسائل الإعلام في التوعية يسهم في الوصول لقاعدة جماهيرية أكبر بمتوسط حسابي (٢.٨٣), وجاء في الترتيب الثانى تسهم الحملات القومية التي تشترك بها المنظمة للتوعية, في دعم قدرة المنظمة على الوصول للمؤسسات الاجتماعية كالمدارس والجامعات بمتوسط حسابي (٢.٧٧), وجاء في الترتيب الثالث تسهم الدورات التثقيفية على التشجيع لتفعيل العمل بنظام الشرطة المجتمعية بمتوسط حسابي (٢.٧١) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في مجال حماية أمن الشبكات الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الأهلية بلغ (٢.٥٧), وهو معدل مرتفع

ترتيب مؤشرات تحقيق الامن الاجتماعي كما يحددها المسئولون:

جدول ( ٣٨ ) ترتيب مؤشرات تحقيق الامن الاجتماعي .

(ن=٥١)

م	مجتمع الدراسة	حكومي (ن=١٦)			أهلي (ن=٣٥)	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	المؤشرات	٢.٨	٠.٣٢	٢	٢.٥٣	٠.٤٣
٢	حماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية	٢.٨٢	٠.٣	١	٢.٥٩	٠.٣٩
٣	تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الإلكترونيات وأخطارها	٢.٨	٠.٣٤	٣	٢.٥٧	٠.٤
	تحقيق الاستقرار الاجتماعي في مجال حماية أمن الشبكات الإلكترونية	٢.٨١	٠.٢٩	مستوى مرتفع	٢.٥٦	٠.٣٦
	المؤشرات ككل					

يوضح الجدول أن ترتيب مؤشرات تحقيق الأمن الاجتماعي كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية الترتيب الأول تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الإلكترونيات وأخطارها بمتوسط حسابي (٢.٨٢) الترتيب الثاني حماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢.٨) الترتيب الثالث تحقيق الاستقرار الاجتماعي في مجال حماية أمن الشبكات الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢.٨). وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب أليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٨١)، وهو معدل مرتفع ترتيب مؤشرات تحقيق الأمن الاجتماعي كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الاهلي يوضح الجدول السابق أن: الترتيب الأول تنمية قدرة المؤسسات في مجال التعامل مع الإلكترونيات وأخطارها بمتوسط حسابي (٢.٥٩) الترتيب الثاني تحقيق الاستقرار الاجتماعي في مجال حماية أمن الشبكات الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢.٥٧) الترتيب الثالث حماية الأفراد من مخاطر الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢.٥٣). وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب أليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٥٦)، وهو معدل مرتفع

(\*) المعوقات التي تحد من أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون:  
جدول (٣٩) المعوقات التي تحد من أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية

(ن=٥١)

م	مجموع الدراسة	حكومي (ن=١٦)						أهلي (ن=٣٥)										
		الترتيب	الاحتراف المعياري	المتوسط الحسابي	نعم		لا		الترتيب	الاحتراف المعياري	المتوسط الحسابي	نعم		لا				
					%	ك	%	ك				%	ك	%	ك			
١	ضعف إقبال الأفراد والمؤسسات على الاستفادة من خدمات المنظمة	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	١٩	٤٠	١٤	٥٠	٢	٢.٤٩	٠.٦١	١٧
٢	ضعف قدرة المنظمة على التواصل مع المؤسسات الاجتماعية	١١	٦٨.٨	٤	٢٥	١	٦.٣	٦	٠.٦٢	٢.٦٣	٢١	٦٠	١١	٣١	٣	٨.٦	٠.٦٦	١٦
٣	غياب التنسيق بين الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	٢١	٦٠	١١	٣١	٣	٨.٦	٠.٦٦	١٦
٤	ضعف الأليات المستخدمة لتوقع التطورات المتلاحقة لظاهرة الجرائم الالكترونية	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	٢	٠.٤	٢.٨١	٢٣	٦٥	١١	٣١	١	٢.٩	٠.٥٥	٩
٥	عدم وجود الوقت الكافي للكوادر الأمنية للاتحاق بالبدورات التدريبية	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	٢٧	٧٧	٧	٢٠	١	٢.٩	٠.٥١	٢
٦	ضعف التمويل اللازم لتدريب العاملين والمستفيدين من خدمات المنظمة	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	٢	٠.٤	٢.٨١	٢٢	٦٢	١٣	٣٧	-	-	٠.٤٩	٨
٧	غياب تدريب الكوادر الأمنية على اكتساب المهارات الاجتماعية للتعامل مع المواطنين	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	٢	٠.٤	٢.٨١	٢٦	٦٤	٩	٢٥	-	-	٠.٤٤	١
٨	عدم استعانة المنظمة بالأدوات العلمية المناسبة لقياس الاحتياجات التدريبية	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	٢٦	٦٤	٩	٢٥	٢	٢.٩	٠.٥٨	٥
٩	قلة عدد منظمات مكافحة الإجرام الالكتروني	١٤	٨٧.٥	٢	١٢.٥	-	-	١	٠.٣٤	٢.٨٨	٢٥	٦١	٩	٢٥	١	٢.٩	٠.٥٣	٤
١٠	غياب الأليات الواضحة في تلقي بلاغات المواطنين	١٤	٨٧.٥	٢	١٢.٥	-	-	١	٠.٣٤	٢.٨٨	٢٣	٦٥	٩	٢٥	٦	٨.٦	٠.٦٥	١٣
١١	الافتقار لوجود قاعدة بيانات لحصر بلاغات المواطنين	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	٢	١٢.٥	٤	٠.٥٨	٢.٧٥	٢٦	٦٤	٩	٢٥	-	-	٠.٤٤	١
١٢	عدم وجود لجان متخصصة لدراسة شكاوى المواطنين	١٢	٧٥	٤	٢٥	٣	١٨.٨	٥	٠.٦	٢.٦٩	٢٦	٦٤	٩	٢٥	١	٢.٩	٠.٥٢	٣
١٣	الافتقار لوجود أخصائيين اجتماعيين متخصصين لدعم وتأهيل الضحايا بالمؤسسات المعنية	١٢	٧٥	٤	٢٥	١	١٨.٨	٥	٠.٦	٢.٦٩	٢٥	٦١	٩	٢٥	٢	٢.٩	٠.٥٩	٧
١٤	غياب التعاون الدولي والإقليمي فيما يختص بالضبط والتحقيق مع الجناة	١١	٦٨.٨	٤	٢٥	١	٦.٣	٦	٠.٦٢	٢.٦٣	٢٢	٦٢	١١	٣١	٢	٢.٩	٠.٦١	١٢
١٥	الافتقار لوجود جهات رقابية حول إساءة استخدام الشبكات الالكترونية	١١	٦٨.٨	٤	٢٥	١	٦.٣	٦	٠.٦٢	٢.٦٣	٢٢	٦٢	١١	٣١	٣	٨.٦	٠.٦٦	١٤
١٦	عدم الإعلان عن المبادئ المتبعة في عملية الحفاظ على سرية البلاغات والتحقيقات	١٢	٧٥	٤	٢٥	-	-	٣	٠.٤٥	٢.٧٥	٢٤	٦٨	٨	٢٢	٣	٨.٦	٠.٦٥	١١
١٧	قلة عدد الخبراء الفنيين في المجال الجنائي المرتبط بالشبكات والحواسيب	١٣	٨١.٣	٣	١٨.٨	-	-	٢	٠.٤	٢.٨١	٢٤	٦٨	٨	٢٢	١	٢.٩	٠.٥٤	٦
١٨	الافتقار لوجود خط ساخن لتلقى بلاغات الأفراد والمؤسسات	١٣	٨١.٣	٣	١٢.٩	١	١٢.٥	٤	٠.٥٨	٢.٧٥	٢٥	٦١	٩	٢٥	٢	٢.٩	٠.٥٩	٧
١٩	نقص الخبرات الفنية لدى الكوادر الأمنية في مجال التحقيق وإثبات في الجرائم الالكترونية	١٢	٧٥	٤	٢٥	٣	١٨.٨	٥	٠.٦	٢.٦٩	٢١	٦٠	١٢	٣	٣٤	٥	٠.٦١	١٥
٢٠	التركيز على البحوث النظرية دون وضع الليات واضحة للتطبيق	١٢	٧٥	٤	٢٥	٣	١٨.٨	٥	٠.٦	٢.٦٩	٢٣	٦٥	٩	٢٥	٢	٢.٩	٠.٦	١٠
٢١	عدم وجود لجنة متخصصة بالمنظمة لإجراء البحوث والدراسات	١٢	٧٥	٤	٢٥	١	١٨.٨	٥	٠.٦	٢.٦٩	٢٢	٦٢	١١	٣١	٢	٢.٩	٠.٦١	١٢
	المتغير ككل								٠.٣٨	٢.٧٤							٠.٣٦	مستوى مرتفع

يشير الجدول الى أهم المعوقات التي تحد من أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية والتي تمثلت في الترتيب الأول قلة عدد منظمات مكافحة الإجرام الالكتروني ، غياب الآليات الواضحة في تلقى بلاغات المواطنين بمتوسط حسابي (٢.٨٨)، وجاء في الترتيب الثاني ضعف الآليات المستخدمة لتوقع التطورات المتلاحقة لظاهرة الجرائم الالكترونية ، ضعف التمويل اللازم لتدريب العاملين والمستفيدين من خدمات المنظمة ، غياب تدريب الكوادر الأمنية على اكتساب المهارات الاجتماعية للتعامل مع المواطنين، قلة عدد الخبراء الفنيين في المجال الجنائي المرتبط بالشبكات والحواسيب بمتوسط حسابي (٢.٨١). وقد يعكس ذلك أن أهمية الاستعانة بذوى القدرات العالية في استخدام الانترنت وتدريبهم للعمل كخبراء جنائيين وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام المعوقات التي تحد من أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢.٧٤)، وهو معدل مرتفع .

بينما أظهرت النتائج أن المعوقات التي تحد من أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الاهلية، تمثلت في الترتيب الأول غياب تدريب الكوادر الأمنية على اكتساب المهارات الاجتماعية للتعامل مع المواطنين، الافتقار لوجود قاعدة بيانات لحصر بلاغات المواطنين بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، وجاء في الترتيب الثاني عدم وجود الوقت الكافي للكوادر الأمنية للالتحاق بالدورات التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، وجاء في الترتيب الثالث عدم وجود لجان متخصصة لدراسة شكاوى المواطنين بمتوسط حسابي (٢.٧١) وقد يرجع ذلك إلي عد قدرة المنظمة على التسويق الاجتماعي لبرامجها وأنشطتها حيث أن ذلك يساعد المنظمة على التعرف على الفئات التي تحتاج للخدمات والبرامج الاجتماعية لمساعدتهم على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم وفق معايير محددة مما يسهم في تحقيق فعالية تسويق تلك الخدمات والبرامج وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام المعوقات التي تحد من أليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسئولون بالمنظمات الاهلية بلغ (٢.٦٢)، وهو معدل مرتفع

(\*مقترحات تفعيل آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية في تحقيق الامن الاجتماعي :

جدول (٤٠) مقترحات تفعيل آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها

المسئولون

(ن=٥١)

م	العبارة	مجتمع الدراسة						حكومي (ن=١٦)						أهلي (ن=٣٥)					
		نعم		الى حد ما		لا		نعم		الى حد ما		لا		نعم		الى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تشكيل جماعات من المواطنين " كاصدقاء " لمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية	١٣	٨١,٣	٣	١٨,٨	-	-	٥	٣١,٢	١١	٦٨,٨	-	-	٤	١١,٤	١٠	٢٨,٦	-	-
٢	التركيز على تفعيل العمل بنظام الشرطة المجتمعية	١٣	٨١,٣	٣	١٨,٨	-	-	٥	٣١,٢	١١	٦٨,٨	-	-	٤	١١,٤	١٠	٢٨,٦	-	-
٣	دعم قنات الاتصال بالمؤسسات الاجتماعية لنشر الثقافة الأمنية	١٣	٨١,٣	٣	١٨,٨	-	-	٥	٣١,٢	١١	٦٨,٨	-	-	٤	١١,٤	١٠	٢٨,٦	-	-
٤	دعم ادوار منظمات المجتمع المدني لمكافحة الجرائم الالكترونية	١٣	٨١,٣	٣	١٨,٨	-	-	٥	٣١,٢	١١	٦٨,٨	-	-	٤	١١,٤	١٠	٢٨,٦	-	-
٥	التواصل المستمر مع الشركات المنتجة لبرامج الحاسب الالى للاستفادة بكل ما هو جديد بشأن إصدارات حماية الخصوصية	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٤	٢٥,٠	١٢	٧٥,٠	-	-	٥	١٤,٣	١١	٣١,٤	-	-
٦	الاستفادة من الخبرات التدريبية عن بعد التي تنتجها المنظمات الدولية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية	١٦	١٠٠	-	-	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
٧	التنسيق المستمر مع الجهات الرسمية لتبادل الخبرات التدريبية	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
٨	تدريب القيادات الأمنية على المهارات الاجتماعية اللازمة للتعاون مع المواطنين	١٥	٩٣,٨	١	٦,٢	-	-	٢	١٢,٥	١٤	٨٧,٥	-	-	٢	١٢,٥	١٤	٨٧,٥	-	-
٩	تخصيص الميزانية الكافية لتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة	١٥	٩٣,٨	١	٦,٢	-	-	٢	١٢,٥	١٤	٨٧,٥	-	-	٢	١٢,٥	١٤	٨٧,٥	-	-
١٠	تصميم البرامج التدريبية على أساس احتياجات العملاء	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
١١	إتاحة شبكة الكترونية لتلقى شكاوى الأفراد والمؤسسات	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
١٢	التوسع في إنشاء منظمات غير حكومية لمواجهة الجرائم الالكترونية	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
١٣	استخدام الإحصاءات الحديثة للكشف عن تطور الجرائم الالكترونية في المجتمع	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
١٤	الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين المدربين للعمل في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
١٥	تطوير سبل التعاون الدولي فيما يخص تبادل الخبرات الفنية	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
١٦	تشجيع إقامة اتصالات عربية لمواجهة الجرائم الالكترونية	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
١٧	إنشاء هيئة لتصنيف المواقع الالكترونية لحماية الأفراد والمؤسسات	١٣	٨١,٣	٣	١٨,٨	-	-	٥	٣١,٢	١١	٦٨,٨	-	-	٤	١١,٤	١٠	٢٨,٦	-	-
١٨	إنشاء خط ساخن لتلقى البلاغات والشكاوى من المواطنين	١٤	٨٧,٥	٢	١٢,٥	-	-	٣	١٨,٨	١٣	٨١,٢	-	-	١	٦,٢	١٥	٩٣,٨	-	-
١٩	الاهتمام بتطبيق نتائج البحوث والدراسات في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية	١٣	٨١,٣	٣	١٨,٨	-	-	٥	٣١,٢	١١	٦٨,٨	-	-	٤	١١,٤	١٠	٢٨,٦	-	-
٢٠	إنشاء مركز بحوث متخصص لإجراء الدراسات حول الجرائم الالكترونية	١٥	٩٣,٨	١	٦,٢	-	-	٢	١٢,٥	١٤	٨٧,٥	-	-	٢	١٢,٥	١٤	٨٧,٥	-	-
	المتغير ككل	٢,٨٧	٠,٢٢	مستوى مرتفع	٢,٨٧	٠,٢٢	مستوى مرتفع	٢,٧٧	٠,٢٣	مستوى مرتفع	٢,٧٧	٠,٢٣	مستوى مرتفع	٢,٧٧	٠,٢٣	مستوى مرتفع	٢,٧٧	٠,٢٣	مستوى مرتفع



يشير الجدول الى أهم مقترحات تفعيل آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية والتي تمثلت في الترتيب الأول الاستفادة من الخبرات التدريبية عن بُعد التي تتيحها المنظمات الدولية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٣)، وجاء في الترتيب الثاني تدريب القيادات الأمنية على المهارات الاجتماعية اللازمة للتعاون مع المواطنين ، تخصيص الميزانية الكافية لتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة، إنشاء مركز بحوث متخصص لإجراء الدراسات حول الجرائم الالكترونية (٢٠٩٤) الاهتمام بتطبيق نتائج البحوث والدراسات في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٨١) وفي ضوء معطيات نظرية المنظمات ، يمكن إحداث التغيير في المجتمع من خلال تطبيق نتائج البحوث والدراسات التي تقوم بها المنظمات وعدم الإكتفاء بإجرائها فقط .وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام مقترحات تفعيل آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الحكومية بلغ (٢٠٨٧)، وهو معدل مرتفع .

بينما كانت مقترحات تفعيل آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الاهلية، تمثلت في الترتيب الأول تشجيع إقامة اتحادات عربية لمواجهة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٨٦)، وجاء في الترتيب الثاني دعم أدوار منظمات المجتمع المدني لمكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٨٣)، وجاء في الترتيب الثالث التركيز على تفعيل العمل بنظام الشرطة المجتمعية بمتوسط حسابي (٢٠٨١) وقد يعكس ذلك أهمية مشاركة المواطنين في تحقيق الأمن الاجتماعي وأتفق هذا مع نتائج دراسة (أمجد أنور محمد ٢٠١٤) (١٠٦) من خلال وضع استراتيجية للشرطة المجتمعية لتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال استعراض مفهوميها ومبادئها ومكوناتها ومدى تميزها عند الشرطة التقليدية والأنظمة الأخرى التقليدية التي تعتمد على إشراك المجتمع في الأعمال المختلفة وتشكيل جماعات من المواطنين كتطوعين لمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية، التركيز على تفعيل العمل بنظام الشرطة المجتمعية ، دعم قنوات الاتصال بالمؤسسات الاجتماعية لنشر الثقافة الأمنية ، دعم أدوار منظمات المجتمع المدني لمكافحة الجرائم الالكترونية وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام مقترحات تفعيل آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية كما يحددها المسؤولون بالمنظمات الاهلية بلغ (٢٠٧٧)، وهو معدل مرتفع

\*رؤية المستقبلية لدور طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل آليات مكافحة الجرائم الالكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي:

وفقاً للمعطيات النظرية للدراسة وفي إطار تراثها النظري ، وبالإضافة الى نتائج الدراسة الميدانية ، يمكن للباحث أن يقترح مجموعة من المتغيرات الاساسية وفقاً للأسس المهنية لطريقة تنظيم المجتمع وتوظيفها في مجال تنمية آليات منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية في تحقيق الأمن الاجتماعي وذلك من خلال مجموعة من المحكات كالتالى :-

ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية.	متغيرات الممارسة	م
<p><b>الاهداف التدريبيه :</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستقصاء المنظم لطبيعة الاحتياجات التدريبية للعاملين في حقل مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- عقد ورش عمل لخبراء متخصصون في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية .</li> <li>- توطيد الخبرات الرائدة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية وفقاً لتقافة المجتمع.</li> <li>- التنمية المهنية المستمرة للعاملين في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.</li> <li>- الاعداد المهني بشقيه النظري والتطبيقي في كيفية مكافحة الجرائم الإلكترونية.</li> <li>- إعداد البحوث والدراسات المقننة حول آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- المساهمة في تثقيف القضاة والمحامين بشأن استخدام القوانين الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية.</li> </ul> <p><b>(ب)الاهداف الفنية :</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير المهارات الفنية لدى المحققين والقضاة في جرائم الكمبيوتر والانترنت .</li> <li>- توفير البيئة التكنولوجية المعلوماتية الدينامية والمتجددة .</li> <li>- إجراء التحريات الصحيحة والسريعة للكشف عن مرتكبي الجرائم الإلكترونية.</li> <li>- التوسع في برامج التسويق الإلكتروني لبرامج وأنشطة منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية عبر مختلف شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي.</li> <li>- المساعدة في وضع رؤية ورسالة لمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- مساعدة المنظمة على عمل قاعدة بيانات واسعة بالقيادات المجتمعية ، والمهتمين بقضايا الامن الاجتماعي ومكافحة الجريمة وتيسير التواصل معهم</li> <li>- تصميم الادوات البحثية الملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحديدها من حيث الاسباب وطرق العلاج</li> <li>- توظيف العقول الإلكترونية لذوى القدرات الفائقة في استخدام الانترنت للعمل كخبراء للتغلب على النقص في الخبرات الفنية لدى المنظمة.</li> <li>- مساعدة منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية لإنشاء مواقع لتلقى شكاوى وبلاغات التعرض للجرائم الإلكترونية.</li> </ul> <p><b>(ج) الاهداف الدفاعية :</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المطالبة بتطبيق القوانين الرادعة للجناة من مرتكبي الجرائم الإلكترونية .</li> <li>- العمل كوسيط بين ضحايا الجرائم الإلكترونية وبين جهات مساعدتها .</li> <li>- توفير الحماية القانونية اللازمة للشهود وللقائمين بالإبلاغ عن مرتكبي الجرائم الإلكترونية .</li> </ul>	<p><b>أهداف مادية :</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير البرامج التقنية للمنظم</li> <li>- الامنية ب منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية.</li> <li>- المساهمة فى بناء نظم</li> <li>- تكنولوجية متطورة لمكافحة الجرائم الإلكترونية .</li> <li>- المطالبة بتخصيص وحدات لمكافحة الجرائم الإلكترونية بالمنظمات الاجتماعية.</li> <li>- توفير التمويل اللازم للبرامج</li> <li>- البحثية اللازمة فى مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> </ul> <p><b>أهداف معنوية :</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- نشر الوعي الامنى و تنمية ثقة الناس فى التعامل مع منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية.</li> <li>- التعاون مع الخبراء المتخصصون فى التربية والثقافة الامنية .</li> <li>- تشجيع المبادرات التطوعية لمساندة آليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية في المجتمع</li> <li>- تنمية آليات المشاركة الشعبية والخاصة لشكان المجتمع لمساندة آليات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية.</li> </ul>	<p><b>أهداف التدخل المهني</b></p>	<p>١</p>

ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية.	متغيرات الممارسة	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المطالبة بتعديل التشريعات غير الملائمة مع سرعة وتغير وتطور طبيعة الجرائم الإلكترونية .</li> <li>- إجراء مزيد من البحوث والدراسات والمسوح الاجتماعية والقانونية</li> <li>- المختصة بالمدافعة الاجتماعية لضحايا الجرائم الإلكترونية</li> <li>- مطالبة منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية الخاصة بتخصيص جزء من خدماتها بالمجان وفقاً لمسئوليتها الاجتماعية.</li> </ul> <p><b>د) الأهداف الوقائية :</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- نشر الوعي الأمني للأفراد والمؤسسات لحفظ المستندات والوثائق الإلكترونية بصورة امنة</li> <li>- اخذ كافة التدابير الاحترازية للحد من التعرض للقرصنة والسرقة .</li> <li>- التربية الأمنية للمواطن وفقاً لأبعاد المسؤولية الاجتماعية .</li> <li>- تحصين المجتمع ضد الجريمة بالقيم الدينية السمحة.</li> <li>- توجيه المواطن نحو التحلي بالسلوك القويم واحترام النظم والقوانين.</li> <li>- تبصير المواطن بسبل الوقاية من الجريمة وسبل التدابير الوقائية لحماية نفسه وممتلكاته من السرقة .</li> <li>- تكوين رأى عام مستنير بالتعاون مع الأجهزة المختصة للوقاية من الجريمة .</li> <li>- ضمان التعاضد العربي والدولي في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.</li> <li>- تنظيم حملات توعية لزرع الوعي الأمني بمختلف الأجهزة المجتمعية سواء كانت حكومية او أهلية وخاصة بالمدارس والجامعات ووسائل الإعلام ودور العبادة ومنظمات المجتمع المدني</li> <li>- - مساعدة المنظمة على تنفيذ الندوات والمؤتمرات وورش العمل وإستقطاب الخبراء لتنفيذها</li> </ul>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد واقع الخدمات والبرامج المقدمة من منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- الوقوف على طبيعة المشكلات التي تحد من فاعلية منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية .</li> <li>- استقصاء احتياجات العاملين بمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية .</li> <li>- بناء علاقة مهنية ايجابية مع القيادات المسؤولة عن منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> </ul>	(أ) المرحلة التمهيدية	خطوات ومراحل العمل المهني	٢
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد أهداف العمل المهني اللازمة لتحسين خدمات وبرامج مكافحة الجرائم الإلكترونية .</li> <li>- تحديد اولويات العمل المهني وفقاً للأهداف التي تم تحديدها</li> <li>- رصد التمويل اللازم لتحقيق اهداف العمل وتحديد مصادره (حكومية- أهلية - خاصة )</li> <li>- وضع خطة زمنية مقننة لتحقيق الاهداف من حيث مجالات العمل ومؤشرات النجاح</li> </ul>	(ب) المرحلة التخطيطية		

ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية.	متغيرات الممارسة	م
والمسؤولين عن التنفيذ وتقسيم لجان العمل وفترة التنفيذ والادوات المستخدمة.			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان المشاركة الفعالة من جانب المستفيدين من خدمات وبرامج منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- التدريب المستمر على اثناء التنفيذ والتدخل الفوري لحل المشكلات التي تعوق العمل.</li> <li>- الاستعانة بالخبرات الفنية اللازمة لتوجيه مسار العمل نحو تحقيق الاهداف المخطط لها.</li> <li>- ضمان التنسيق والاتصال الدائم بين مختلف جهات ولجان التنفيذ</li> <li>- توثيق مختلف الوقائع والانشطة التنفيذية ورصد مختلف الاحداث.</li> </ul>	(ج) المرحلة التنفيذية		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التأكد من مدى الالتزام بالخطط التي تم الاتفاق عليها .</li> <li>- قياس أوجه النجاحات التي تم إحرازها ورصد مواطن الخلل والقصور التي تم مواجهتها .</li> <li>- إعداد تقارير مفصلة لقياس طبيعة الاداء من مختلف الابعاد</li> <li>- تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لتعزيز سبل النجاح في العمليات القادمة .</li> </ul>	(د) المتابعة والتقييم		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان المشاركة الفعالة لضمان مساهمة سكان المجتمع في مختلف أنشطة منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- الاستعانة بذوي الخبرات الإلكترونية من المواطنين في تطوير خدمات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- التوسع في إقامة المؤتمرات وتنفيذ الندوات واللقاءات الموسعة لإتاحة الفرصة للناس للتعبير عن آرائهم وعرض مقترحاتهم.</li> </ul>		الاستراتيجيات المهنية.	٣
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ الدورات التدريبية والتثقيفية لتنمية قدرة المواطنين على حماية خصوصيتهم وامنهم على المنصات الالكترونية.</li> <li>- العمل على سرعة تفعيل العمل بنظام الشرطة المجتمعية.</li> <li>- تعزيز الآليات المهنية الرامية الى تغيير الانماط السلوكية الضارة بالأمن الاجتماعي وإحلال توجهات اخرى قوية</li> <li>- محاربة كافة انماط السلبية والانمالية والعزلة الاجتماعية والسلوك الانحرافي</li> </ul>		تغيير السلوك.	

ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الالكترونية.	متغيرات الممارسة	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمل على إتاحة المحفزات المادية والمعنوية للمتطوعين في منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية .</li> <li>- إتاحة بعض الدورات التدريبية وشهادات الخبرة بصورة مجانية للمتطوعين كنوع من أنواع التحفيز .</li> <li>- بناء قاعدة بيانات بالخبراء والمتطوعين الذين يمكن الاستعانة بهم بالمنظمة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الامداد بالمتطوعين</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التواصل مع القيادات الشعبية والتشريعية للضغط القانوني المنظم لتعديل القوانين غير الملائمة لتشمل على نصوص صريحة لمواجهة الجرائم الالكترونية.</li> <li>- التواصل مع القيادات التنفيذية المسئولة عن تعقب مجرمي الجرائم الإلكترونية وملاحقتهم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قوة المجتمع.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تمثيل ضحايا الاجرام الالكترونى لتوصيل صوتهم لمتخذى القرارات .</li> <li>- توفير الاستشارات القانونية لضحايا الاجرام الالكترونى .</li> <li>- توفير خدمات الدمج والتأهيل لضحايا الاجرام الإلكتروني</li> <li>- تمكين المنظمة من إصدار مجلة حقوقية لإستعراض ألياتها الدفاعية.</li> <li>- تنظيم حملات للتوعية بخطورة الاجرام الالكترونية وعقوبة ممارستها</li> <li>- استخدام المدافعة الالكترونية في مختلف آليات حماية وعلاج مشكلات الجرائم الإلكترونية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المطالية</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمل على حل المشكلات المترتبة على الاجرام الإلكتروني .</li> <li>- الوقوف على أسباب حدوث الجريمة الإلكترونية لوضع أنسب الحلول لها</li> <li>- تصميم أنسب الاستراتيجيات التي تمكن المنظمة من التعرف على حجم الظاهرة.</li> <li>- استخدام المقاييس العلمية المقننة والادوات البحثية الملائمة لتحديد الاحتياجات التدريبية لحماية أمن الافراد والمؤسسات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حل المشكلة.</li> </ul>	الاساليب المهنية	٤
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستعانة بالإمكانيات والخدمات المجانية التى تتيحها الشرطة الجنائية الدولية على شبكة الانترنت .</li> <li>- تخصيص جزء من الميزانية لإجراء الابحاث والدراسات عن ظاهرة الإجرام الإلكتروني .</li> <li>- الاستعانة بذوى القدرات العبقريّة فى استخدام الانترنت للعمل كخبراء ومتخصصين لسد العجز فى المهارات الفنية .</li> <li>- الاستفادة من أليات المتطوعين فى القيام بأنشطة وخدمات وبرامج المنظمة لصالح خدمة وتنمية المجتمع المحلى المحيط بها .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توظيف الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية لمكافحة الاجرام الإلكتروني</li> </ul>		

ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية.	متغيرات الممارسة	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفعيل أو إنشاء لجان لتقصي الحقائق لمساعدة المنظمة على التعامل مع قضايا الاجرام الإلكتروني بأقل وقت وجهد ممكن .</li> </ul>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استخدام المقابلات والزيارات للقيادات المجتمعية للضغط القانوني المنظم لتعديل التشريعات واللوائح غير المناسبة للعمل مع الجرائم المستحدثة ..</li> <li>- الاتصال بالإعلام للترويج لخدمات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- بناء قاعدة بيانات بالمهتمين بالقضية للحصول على التأييد الواسع حول قضايا مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التواصل مع بناءات القوة</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستعانة بالجهات الاكاديمية والامنية لوضع تصور علمي لمواجهة المشكلات المترتبة على الجرائم الإلكترونية.</li> <li>- الاستفادة من الخبرات الاقليمية والدولية فى مجال مكافحة ورصد الجرائم الإلكترونية والنظم الحديثة في تعقب الجناة</li> <li>- تكوين فريق عمل من مختلف التخصصات (خبراء في نظم الحاسب الألى والأنترنيت- خبراء قانونيين - جهات تنفيذية - جهات رقابية وتشريعية - قيادات مجتمعية وشعبية - مدربين وخبراء- فقاء - علماء النفس وخبراء اجتماعيون .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمل المشترك</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بناء تكتلات قوية للمنظمات الناجحة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية في المجتمع</li> <li>- مساعدة منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية على بناء شبكة الكترونية لتبادل الموارد والمصالح.</li> <li>- مساعدة منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية على تبادل المعلومات والتوصيات وتقديم المقترحات لأعضاء الشبكة ككل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدخل التشبيك</li> </ul>	<p>المدخل المهنية الملائمة</p>	<p>○</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم المعلومات والاحصاءات الحديثة للمنظمة لبناء برامجها على اساس علمي ومهني مقنن.</li> <li>- تقديم الاستشارات الاجتماعية والقانونية لتمكين المتضررين من الحصول على حقوقهم المشروعة.</li> <li>- تسهيل حصول العملاء على المعلومات المرتبطة بحمايتهم من أخطار الاستخدام غير الامن عبر الشبكة العنكبوتية.</li> <li>- تمكين المنظمة من إنشاء دوريات إلكترونية حديثة لضبط المجرمين على مختلف منصات وشبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الانترنت المختلفة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدخل التمكين.</li> </ul>		

ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الالكترونية.	متغيرات الممارسة	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمل على تبادل أنسب التوصيات بين الاجهزة الرسمية وغير الرسمية فى مجال مكافحة الجرائم الالكترونية.</li> <li>- توطيد العلاقات مع المؤسسات الاقليمية والدولية العاملة فى مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- القيام بالمشروعات البحثية المشتركة بين مختلف المنظمات العاملة فى مجال مكافحة الجرائم الالكترونية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدخل التنسيق</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استخدام الخطوات العلمية والمهنية المنظمة في التعامل مع مشكلات الجرائم الإلكترونية</li> <li>- مساعدة منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية على تحليل مجتمعها الداخلي وكذلك ربطها بالبيئة الخارجية لها .</li> <li>- استقصاء آراء المستفيدين من خدمات منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية فيما يقدم لهم من برامج وخدمات والبحث عن سبل تجويدها مستقبلاً.</li> <li>- البحث عن اوجه القصور والخلل في الخدمات التى تقدمها منظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية.</li> <li>- إجراء البحوث المقارنة والاستفادة من خبرات الدول الناجحة فى مجال مكافحة الجرائم الالكترونية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدخل حل المشكلة.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بناء قاعدة بيانات محدثة ودقيقة وكافية عن الخدمات القانونية التى تقدمها المنظمة.</li> <li>- توفير التمثيل القانوني والدعم الفنى اللازم لضحايا الاجرام الإلكتروني .</li> <li>- تبنى قضايا العملاء امام الجهات الامنية والقضائية لضمانة حصولهم على حقوقهم المشروعة.</li> <li>- استخدام الوساطة والتفاوض للحصول على حقوق العملاء المشروعة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدخل المدافعة</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التواصل مع قيادات المجتمع المحلى لتسيير التواصل مع سكان المجتمع.</li> <li>- بناء قاعدة بيانات محدثة وشاملة عن سكان المجتمع المحلى لإعلانهم عن مختلف الفاعليات التى يتم تنظيمها وخاصة الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات واللقاءات الجماهيرية</li> <li>- الاستعانة بالمواطنين ذوى الخبرة أثناء التخطيط لتطوير الانظمة الامنية للتعامل مع الجرائم الالكترونية.</li> <li>- العمل على تقديم الادلة الارشادية للمواطنين للترويج لخدمات المنظمة.</li> <li>- تنفيذ حزمة من برامج الثقافة والوعى الامنى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إقامة وتدعيم العلاقة المهنية مع سكان المجتمع.</li> </ul>	المهارات المهنية	٦

ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الالكترونية.	متغيرات الممارسة	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاتصال بذوي الخبرات والمهتمين بقضايا مناهضة الاجرام الإلكتروني</li> <li>- تمكين المنظمة من إبرام بروتوكولات ومذكرات تفاهم مع مختلف القطاعات وبخاصة قطاع الإعلام الأمني.</li> <li>- تشجيع المواطنين المتضررين على تقديم البلاغات في حال وقوعهم تحت طائلة الاجرام الإلكتروني.</li> </ul>	-		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم او اصر التنسيق بين منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية الرسمية وغير الرسمية بشأن تتبع المجرمين .</li> <li>- تبادل التوصيات الفاعلة القابلة للتطبيق مع المنظمات الاقليمية والدولية بشأن التعامل مع قضايا الاجرام الإلكتروني.</li> <li>- تمكين المنظمة من إجراء تعاقدات مع الجهات الاكاديمية والشركات الخاصة لتنفيذ الدورات وورش العمل التدريبية والتثقيفية</li> <li>- إبرام بروتوكولات تعاون مع الجهات والمعاهد والمؤسسات الأمنية المحلية والعالمية.</li> </ul>	-	مهارات العمل البيئي	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفعيل لجان حقوق الانسان التابعة لمنظمات مكافحة الاجرام الإلكتروني .</li> <li>- تقديم الاستشارات القانونية للضحايا او المتضررين من جرائم الانترنت .</li> <li>- رفع التقارير والمذكرات والاحاطات اللازمة للتعامل مع جرائم الانترنت</li> </ul>	-	مهارات العمل الدفاعي.	



ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الالكترونية.	متغيرات الممارسة	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>- القدرة على توظيف الادوات البحثية في استقصاء الاحتياجات التدريبية للعاملين بمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> <li>- رصد اهم المشكلات والظواهر الاجتماعية المرتبطة بالإجرام الإلكتروني .</li> <li>- تقديم الاحصاءات والدراسات التطبيقية اللازمة لتفعيل أدائها في مكافحة الجرائم الالكترونية.</li> <li>- تفعيل وإنشاء لجان البحث والدراسة وتأهيل العاملين بها من خلال ورش العمل والبرامج التدريبية المتخصصة.</li> <li>- التعاون مع دور نشر لطبع وتداول أنشطة المنظمة البحثية</li> <li>- المشاركة في المشروعات البحثية مع المنظمات الأخرى بما يخدم مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المهارات البحثية</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفعيل مختلف لجان المنظمة النوعية وخاصة:-</li> <li>- تفعيل دور اللجان القانونية لحماية حقوق الانسان .</li> <li>- تفعيل دور اللجان الاعلامية بالمنظمة للترويج لأنشطتها الاجتماعية والامنية.</li> <li>- تفعيل استخدام لجان الدراسات والبحوث</li> <li>- تفعيل دور لجان الخبراء والدعم التقني بالمنظمة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اللجان</li> </ul>	الأدوات المهنية	٧
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ حزمة متنوعة من ندوات التوعية بحقوق العملاء في حماية خصوصيتهم.</li> <li>- عقد ندوات توعية يحاضر فيها مختلف الخبراء والمتخصصين في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية وادمان الإنترنت .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الندوات.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنظيم مؤتمر نوعي يضم مختلف الجهات العاملة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية في المجتمع</li> <li>- إمكانية توظيف التقنيات الحديثة في تنفيذ المؤتمرات مثل تقنية المؤتمرات التفاعلية .</li> <li>- دعوة ذوى الخبرات والعلماء المتخصصون بالمؤسسات الاقليمية والعالمية وتقديم أبحاث للإستفادة من خبراتهم.</li> <li>- مساعدة المنظمة على المشاركة في المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية في مجال</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المؤتمرات.</li> </ul>		

ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الالكترونية.	متغيرات الممارسة	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مكافحة الجرائم الإلكترونية .</li> <li>- تطبيق ما تخلص اليه تلك المؤتمرات من توصيات قابلة لتطبيق وفقاً لتقافة المجتمع وأيدولوجيته السائدة</li> </ul>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعليم المستفيدين الآلية المناسبة لرفع المذكرات والشكاوى بصورة مناسبة.</li> <li>- الضغط على المسؤولين والمشرعين للاستجابة لمتطلبات مكافحة المشروعة</li> <li>- فحص ما تحتوية المقترحات والشكاوى والبت الفوري لها .</li> <li>- رفع الشكاوى والمقترحات الى الجهات المنوطة بالتعامل معها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العرائض والشكاوى</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاتصال بالإعلام لعرض وجهات نظر أصحاب قضايا مكافحة الجرائم الالكترونية .</li> <li>- إبراز أهمية الحفاظ على الأمن الاجتماعي كمطلب حيوي للمجتمع ككل.</li> <li>- التنسيق مع الاعلام الامني للحد من تفاقم خطورة الاجرام الالكتروني.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استخدام المعينات السمعية والبصرية.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمل على عقد سلسلة اجتماعات هادفة لتحديد اهداف المنظمة وتنفيذها .</li> <li>- العمل على عقد مقابلات تضم الخبراء والمتخصصين في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية.</li> <li>- تنظيم لقاءات هادفة للتفاوض والوساطة بشأن الحصول على حقوق المتضررين.</li> <li>- إمكانية عقد زيارات ميدانية للحالات المتضررة او للجهات الداعمة لآليات مكافحة الاجرام الإلكتروني .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عقد المقابلات والاجتماعات والزيارات</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تدعيم قدرات المستفيدين للاعتماد على انفسهم سواء كانوا ضحايا اجرام الكتروني او مهتمين بقضايا مكافحة .</li> <li>- تنمية قدرات المستفيدين للاتخاذ أنسب القرارات فيما يخص التعامل الامن مع معلوماتهم وحياتهم عبر المجتمع الافتراضي</li> <li>- تمكين المستفيدين من تفهم واستشعار مشكلاتهم بصورة واقعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الممكن</li> </ul>	الادوار المهنية	٨
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تبصير المستفيدين بأماكن مساعدتهم.</li> <li>- إرشاد منظمات مكافحة الجرائم الالكترونية الى عقد مذكرات تفاهم وتعاون مع المؤسسات الإعلامية كالإعلام الأمني ونقابة الاعلام الإلكتروني ومختلف الجهات القانونية</li> <li>- توجيه المنظمة الى سبل تمويل برامجها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الموجه</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تزويد المنظمة بالخبرات الفنية والمعارف اللازمة لتنفيذ الدورات التدريبية والمؤتمرات ومختلف الانشطة والبرامج.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الخبير.</li> </ul>		

م	متغيرات الممارسة	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية.	ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الإلكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.
		- الوسيط.	- تزويد المستفيدين بالمعلومات والاستشارات اللازمة
		- الباحث	- العمل كحلقة وصل بين المستفيدين ومصادر مساعدتهم - ربط المنظمات الحكومية والاهلية والخاصة العاملة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية بشبكة عمل قوية وفعالة
		- المدافع.	- إجراء بحوث ودراسات وعمل استقصاءات ومسوح اجتماعية حول المشكلات المترتبة على ظاهرة الجرائم الإلكترونية ووضع انسب الحلول لها - تزويد المنظمة بالمعارف والمعلومات والبيانات الخاصة بظاهرة ادمان الانترنت والجرائم المستحدثة وأسبابها وسبب المكافحة
			- المطالبة بحقوق المستفيدين بصورة شرعية ومهنية سليمة. - استخدام اساليب الاقناع والضغط للحصول على حقوق العملاء - العمل في حالات النزاع الذي قد يتعرض له بعض ضحايا الجرائم الإلكترونية. - تعليم المستفيدين طرق حمايتهم من التعرض للابتزاز ومناهضة الاجرام الإلكتروني
٩	المنظمات	- المنظمات الحكومية . - المنظمات الاهلية.	- وحدات مكافحة جرائم الانترنت بوزارة الداخلية. - نقابة المحامين - نقابة الاعلام الإلكتروني .
		- الشركات الخاصة.	- شركات نظم تكنولوجيا المعلومات . - شركات الأمن والحراسة
		- الجهات الاكاديمية.	- المعاهد الامنية المحلية - المعاهد الامنية الاقليمية - المعاهد الامنية العالمية. - اكاديمية ناصر العسكرية
		- المنظمات الاقليمية والدولية	- مثل الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول )
١٠	النماذج المهنية	- نموذج إدارة الازمة - نموذج التنمية المحلية.	- إتباع الخطوات الاجرائية المنظمة والفاعلة في تخطي الازمة بصورة إيجابية. - دعم فرص المشاركة الشعبية الواسعة لسكان المجتمع المحلي في أنشطة وبرامج المنظمة.
		- نموذج التخطيط الاجتماعي .	- توظيف الموارد المتاحة في وضع خطط زمنية محددة لتحقيق اهداف المنظمة المطلوبة بدقة .

ملخص توظيفها بمنظمات مكافحة الجرائم الالكترونية لتحقيق الأمن الاجتماعي.	الأسس النظرية المقترح ممارستها من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات مكافحة الجرائم الالكترونية.	متغيرات الممارسة	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمل على وضع خطط استراتيجية للمنظمة</li> <li>- توظيف أساليب المدافعة عن حقوق المستفيدين من خلال الاتصال بوسائل الاعلام والجهات القانونية</li> <li>- الضغط على المسؤولين لاستصدار تشريعات تلائم الجرائم المستحدثة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نموذج العمل الاجتماعي.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مساعدة المنظمة على تفعيل العمل بأقسامها ووحداتها ومختلف لجانها الخاصة بمكافحة الجرائم الالكترونية .</li> <li>- تيسير الاتصالات بين مجتمع المنظمة الداخلي والخارجي بالمجتمع الذي تخدمه</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نموذج العمل مع مجتمع المنظمة.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مساعدتهم للحصول على الخدمات التي تقدمها المنظمة وفقا لحقوقهم المشروعة .</li> <li>- مناهضة نظرة المستفيدين لا نفسهم باعتبارهم مجرد كبش فدا او ضحايا فقط للجريمة الالكترونية</li> <li>- تمكينهم من الاعتماد على انفسهم في حماية انفسهم والمشاركة الفاعلة في التصدي للجرائم الإلكترونية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- متضررين وضحايا.</li> </ul>	المستفيدون	١١
<ul style="list-style-type: none"> <li>- سواء كانوا من المستفيدين من خدمات المنظمة او ممن وهبوا القدرات العبقريّة في استخدام الحاسب الآلي وتقنيات الانترنت</li> <li>- خبراء ومدربون واستشاريون لتستعين بهم المنظمة في مختلف برامجها وانشطتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- متطوعون.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تزويدهم بمختلف المعلومات والاحصاءات التي تهم دراساتهم.</li> <li>- الاستفادة من دراساتهم وبحوثهم التطبيقية في تطوير برامج وانشطة المنظمة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- باحثون.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم حزمة لهم من الدورات التدريبية والتنقيفية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- متدربون.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مساعدتهم وتوعيتهم عبر مختلف أنشطة وبرامج المنظمة</li> <li>- مشاركون في تحديد احتياجاتهم التدريبية وتحديد مشكلاتهم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- سكان المجتمع .</li> </ul>		

## المراجع

١. أماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٨)، ص ص ١٢١-١٢٢.
٢. أسامة صادق طيب: المعرفة وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، (المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٢م)، ص ١.
٣. محمود عبده عبد الغنى : شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية وبناء القدرات المعلوماتية للمنظمات الدفاعية غير الحكومية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٧
٤. حلمى خضر سارى : تأثير الاتصال عبر الانترنت فى العلاقات الاجتماعية ، سوريا، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق ، العدد الأول ،المجلد ٢٤ ، ٢٠٠٨ م، ص ٢٩٧.
٥. زياب البدانية: الأمن وحرب المعلومات، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ م ، ص ١١٤.
٦. طلعت السروجى ، ماهر أبو المعاطى على: ميادين ممارسة الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ٢٠٠٩ م، ص ١٦.
٧. هبة أحمد عبد اللطيف خليفة: فعالية أداء الجمعيات الأهلية العاملة بمجال حقوق الإنسان فى نشر الأمن الاجتماعى بالمجتمع ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد ٣٢، الجزء السادس، جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠١٢ ، ص ٦١٥.
٨. صلاح سالم: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٣ ، ص ٦.

9. Carrie booth walling: the united nations security council and hummaitarian intervention: causal stories about human rights and war, department of political science, university of Minnesota, 2008, p5.

١٠. فاطمة عبد الرسول جعفر: الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي ، البحرين ، جامعة البحرين ، ٢٠٠٣ م ، ص ٨.
١١. أحمد خليفة الملط: الجرائم المعلوماتية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، فرع بنى سويف ، كلية الحقوق ، ٢٠٠٥ م.
١٢. تركي محمد العطيان: جرائم الحاسب الآلى "دراسة نفسية تحليلية ، جامعة المنصورة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية" ، ٢٠٠٥ م.
١٣. محمد أنور عبد الغنى غانم: مخاطر الجرائم المعلوماتية التي يتعرض لها الشباب الجامعي وبرنامج وقائي مقترح لمواجهتها من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠١٢ م.
١٤. Cerezo, A, L: international cooperation to fight transnational cyper crime, digital forensics and incident, WDFIA, second international work shop on, Samos, 2007.
١٥. حسين بن سعيد بن سيف: السياسية الجنائية فى مواجهة جرائم الانترنت ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق ، ٢٠٠٧ م.
١٦. عبد الرحمن محمد بحر: معوقات التحقيق فى جرائم الانترنت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية نايف العربية ، العلوم الأمنية ، معهد الدراسات العليا ، ١٩٩٩ م ، ص ٢٦.
١٧. سليمان احمد محمد فضل: المواجهة التشريعية والأمنية للجرائم الناشئة عن استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، أكاديمية الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٧ م.
١٨. منى فتحى أحمد عبد الكريم: الجريمة عبر الشبكة الدولية للمعلومات ، صورها ومشاكل إثباتها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ٢٠٠٨ م.
١٩. تقرير صادر عن الانترنتبول: مكافحة الجريمة فى القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) ، ٢٠١١ م ، ص ٢

٢٠. عزت مرزوق فهم عبد الحفيظ: أثر العولمة على أساليب وأنماط الجريمة في المجتمع المصري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، ٢٠٠٨ م.
٢١. دون تابسكوت: جيل الانترنت (كيف يغير جيل الانترنت عالمنا) ، ترجمة حسام بيومي محمود ، القاهرة ، كلمات عربية للترجمة والنشر ، ٢٠١١ م ، ص ٣٦.
٢٢. طوم توماس: الخطوة الأولى نحو أمن الشبكات ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٤ م ، ص ١٩.
٢٣. Deng-Yiv Chiu: attacking and defending perspective of E-crime behavior approach, innovative computing, information and control (icicic), fourth international conference on, kaohsiung, 2009.
٢٤. أيمن عبد الحفيظ سليمان: الأحكام الموضوعية للقانون الجنائي والجرائم المعلوماتية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، قسم القانون الجنائي ، ٢٠١٠ م.
٢٥. Riccardi, M: A framework for financial botnet Analysis, e-crime researchers summit (e-crime) conference, Dallas, TX, 2010.
٢٦. Kok, Jan; Kurz, Bemhard: Analysis of Bot net Ecosystem, telecommunication, media and internet techno- Economics, 10th conference of, Berlin, Germany, 2011.
٢٧. غادة عبد المنعم أبو اليزيد محمد: الأبعاد الاجتماعية لثورة الاتصالات وآثارها على الشباب المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، قسم الاجتماع ، ٢٠١٢ م.
٢٨. Stefance, Karen L.Gschlar, theodurst: safe guarding young people from cybor pornography and cyber sexual predation: A major Dilema of the Internet: child abuse Review, vol. 16, 2007, p155.

٢٩. زكريا أحمد عمار ، ياسر الكبيسي: التدابير الوقائية لتجنب الثغرات الأمنية فى شبكات الحاسوب المحلية (دراسة مسحية تحليلية) ، السعودية ، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية ، جامعة نايف ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ٢٠١٢م.

٣٠. Lqbal, F: Mining criminal net works from chat 109, web intelligence and intelligent agent technology (wi – iAt), IEEE/wic/Acm international conference on, vol 1, mac au, 2012.

٣١. سحر جابر حسن عبد الموجود: الآثار الاجتماعية والمجتمعية لتعامل الشباب الجامعي مع مواقع التواصل الاجتماعي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، قسم العلوم الإنسانية ، ٢٠١٤م.

٣٢. ريهام رمضان سيد رفاعى : جرائم المعلومات على شبكة الانترنت والتخطيط لتجنب هذه الجرائم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اسيوط. كلية الاداب. قسم المكتبات والوثائق والمعلومات. ٢٠١٥.

٣٣. امانى مصطفى عبد الله : بنية المجتمع المصري والجرائم المستحدثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنها.كلية الاداب .قسم علم الاجتماع ، ٢٠١٦.

٣٤. محمد صلاح محمد عبدالمنعم: الجرائم الإلكترونية وتحدياتها، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنصورة. كلية الحقوق. قسم القانون الجنائي. ٢٠١٧.

٣٥. تامر محمد ذكى: مدى توافر المسؤولية الجنائية الدولية للفرد عن الجرائم المعلوماتية المرتكبة عبر الإنترنت ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس. كلية الحقوق. قسم القانون الدولي العام، ٢٠١٨.

٣٦. سورة البقرة : الآية ٢٠٨.

٣٧. حسن موسى الصفار: المؤسسات الأهلية وحماية الأمن الاجتماعى ، السعودية، القطيف، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، ٢٠٠٨ م، ص ٧.

٣٨. محمد جمال المظلوم: الأمن غير التقليدى ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠١٢ م ، ص ٣٢٥.



٣٩. يوسف الصغير: الجريمة المرتكبة عبر الأنترنت، الجزائر، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣ م ، ص ١٥.
٤٠. Rojhat Berdan Avsar: Rhetoric of social security Reform in the united states, PhD, department of economics, university of utah, 2010, p15.
٤١. محمد نصير السرحاني: مهارات التحقيق الجنائي الفني فى جرائم الحاسوب والانترنت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٤م.
٤٢. losco staff working paper: cyber-crime, securities markets and systemic risk, oicuiosco, world federation of exchanges, 2013, p3.
٤٣. Aggarwals, S: The Design and development of an undercover multipurpose Anti-spoofing kit (un mask), computer security application conference, ACSAC, twenty. Third Annual, Miami Beach, FL, 2007.
٤٤. مصطفى على محمود: دور الوعي الترويجى فى استثمار وقت الفراغ لدى طلابجامعة أسيوط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أسيوط ، كلية التربية الرياضية ، ٢٠٠٧م.
٤٥. إبراهيم إمام على: تأثير العولمة على الأمن الاجتماعى المصرى "دراسة سوسولوجية لدور الشرطة فى الحفاظ على أمن المجتمع" ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم علم إجتماع، ٢٠٠٧م.
٤٦. محمد على سعد الله ، عصمت عدلى وآخرون: المدخل إلى دراسة حقوق الإنسان ، وزارة التعليم العالى ، معاهد كينج مريوط ، ٢٠٠٧ م، ص ١١٣.
٤٧. محمد فهمى مغازى الشرقاوى: دور المدرسة الثانوية فى توجيه الطلاب لأخلاقيات استخدام الانترنت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المنصورة ، كلية التربية ،قسم أصول التربية، ٢٠٠٨ م.
٤٨. Greitzer, F, L, and others : combating the insider cyber threat, security and privacy, iEEE, VOL 6, ISSUE 1, 2008.

٤٩. أسمهان موسى محمود الجمل: دور المنظم الاجتماعي في مساعدة منظمات رعاية الأحداث الجانحين على تحقيق أهدافها، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠١١ م.

٥٠. نمر ذكي شلبي: إسهامات منظمات المجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٢، الجزء السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٢ م.

٥١. عثمان حسن محمد حسن عربي: خصائص ومهددات الأمن الإنساني في السودان وعلاقته بتنمية المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٢ م.

٥٢. Anempueyeseigha Annie Brisibe: HIV/AIDS as a human security issue: the Nigerian case, master of arts, Dalhousie university Halifax, Nova scotia, 2003, p5.

٥٣. سميرة إبراهيم الدسوقي محمد: دور منظمات حقوق الإنسان في تحقيق الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع المصري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٣، الجزء الرابع، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٢ م.

٥٤. زيزيت مصطفى نوفل: برنامج مقترح للأخصائي الاجتماعي لاستثمار مشروع عدالة الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي للأسر المستهدفة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد ٣٢، الجزء السابع، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٢ م.

٥٥. أسماء مصطفى محمود: دور المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية. قسم التنمية والتخطيط. ٢٠١٦

٥٦. هند اشرف عباس: بعض مقومات الأمن الاجتماعي واثرها على النمو السكاني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اسيوط. كلية الاداب. قسم علم الاجتماع. ٢٠١٦

٥٧. رحاب احمد السيد: دور الجامعة في تنمية وعي طلابها بالقيم الإنسانية لدعم قضايا الأمن الاجتماعي والسلام العالمي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة. كلية التربية. قسم أصول التربية. ٢٠١٧

٥٨. مصطفى يوسف كريم : دور وسائل الاتصال في الامن الاجتماعي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طنطا. كلية الاداب. قسم علم الاجتماع. ٢٠١٨.
٥٩. محيي الدين عبد الحليم : فنون الاعلام وتكنولوجيا الاتصال، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٦، ص ص ١٩١، ١٩٤.
٦٠. محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١١ ، ص ٣٩.
٦١. رشاد أحمد عبد اللطيف: الخدمة الاجتماعية (مفاهيم ومجالات) ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠١ م، ص ١٠٤.
٦٢. —: تنظيم المجتمع وقضايا التعولم، الإسكندرية ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، ٢٠٠٧ م، ص ٢٨٤.
٦٣. David A. Harcastle, patricia R.Wowers: community practice(theories and skills for social workers, Oxford, University press, second Edition, 2004, p245.
٦٤. محمد أنور البصول: التخطيط الأمني من أجل تكامل جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٩٤ م، ص ٢٣٢.
٦٥. مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ، ١٩٩٧، ص ٢٣.
- ٦٦.
٦٧. منير البعلبكي : موسوعة الموارد، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٥، ص ٥٦٧.
٦٨. صلاح الدين جوهر : مستقبل الدراسات المستقبلية التربوية، ورقة عمل منشورة في مجلة التربية، العدد الثالث عشر، القاهرة، مطبعة علاء الدين، سنة ٢٠٠٤، ص ١١.
٦٩. عبد الرحمن سيد سليمان: معجم مصطلحات الإضطرابات السلوكية والانفعالية ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٧ م، ص ٨٩.
٧٠. بشرى حسين الحمداني: القرصنة الالكترونية ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ م، ص ٦١.

٧١. Cost of cyper crime study: ponemon institute report, United states, 2012, p1
٧٢. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة الخامسة والخمسون ، نوفمبر ٢٠٠٠ م.
٧٣. وسيم حرب: الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، المغرب ، الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر ، ٢٠٠٧ م، ص ٧.
٧٤. على حسن الطوالبية: التعاون القضائي الدولي فى مجال مكافحة الجرائم الالكترونية ، البحرين ، وزارة الداخلية ، مركز الإعلام الأمنى ، ب. ت ، ص ٣.
٧٥. أسامة غانم العبيدى: جريمة الاستغلال الجنسى للأطفال عبر شبكة الانترنت ، الامارات ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية القانون، مجلة الشريعة والقانون ، ٢٠١٣م ، ص ١٣٧.
٧٦. مروان مرزوق الروقى: القصد الجنائى فى الجرائم المعلوماتية ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠١١ م، ص ١٤٠
٧٧. عباس أبو شامة: دور الشرطة فى مكافحة الجريمة وسبل التكامل مع الأجهزة الأخرى فى هذا المجال ، الرياض ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٩٤ م، ص ١٧٢.
٧٨. صديق إبراهيم مخير: التنسيق بين الأجهزة الرسمية المباشرة وغير المباشرة والأجهزة غير الرسمية فى مكافحة الجريمة ، الرياض ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٩٤ م ، ص ٢٦١
٧٩. حامد عبد السلام زهران: قاموس علم النفس (إنجليزي - عربي) (مصور) ، القاهرة ، دار الشعب للطباعة ، ١٩٧٢ م ، ص ٤٨٧.
٨٠. أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (إنجليزي - فرنسي - عربي) ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٢ ، ص ٣٧٩.
٨١. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ب. ت ، ص ٤١٠.

٨٢. محسن باقر القزويني: مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآليات تحقيقه ، العراق ، جامعة أهل البيت ، ٢٠٠٩ م، ص٨.
٨٣. Raven Bowen: Research Ethics: A guide for community organization working draft, PACE society, 2006, p3.
٨٤. عبد الناصر محمد محمود فرغلي: الإثبات العلمي لجرائم تزيف وتزوير المحررات التقليدية والالكترونية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ٢٠١٠م.
٨٥. فهد عبد الله العبيد: الإجراءات الجنائية المعلوماتية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق ، ٢٠١٢م.
٨٦. محمد بن عبد الله القاسم ، رشيد بن مسفر الزهراني: نموذج وطني مقترح للتعامل مع جرائم المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية ، ٢٠١٤م، ص ١٠
٨٧. نبيلة هبة مولاى: الجوانب الإجرائية لجرائم الانترنت فى مرحلة الاستدلال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، كلية الحقوق ، ٢٠٠٦م.
٨٨. محمد إبراهيم رمضان رمضان: تأمين مطبوعات الجهات الرسمية التى تتعامل بها مع جهاز الانترنت باستخدام الوسائل المستحدثة ضد جرائم التزييف والتزوير ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الفنون التطبيقية ، قسم الطباعة والنشر والتغليف، ٢٠١٢م.
٨٩. Slay, J: Developing forensic computing tools and techniques with in a holistic framework, an Australian approach, information assurance work shop, proceeding from the fifth Annual (ieee) SMC, 2004.
٩٠. حزام محمد الفهادى: المهارات الشرطية فى تفتيش الأماكن والأشخاص فى القضايا الجنائية ، الرياض ، أكاديمية نايف ، ٢٠٠٣ م، ص ١٨.
٩١. طارق إبراهيم الدسوقي عطية: شخصية ضابط الشرطة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، أكاديمية مبارك للأمن ، كلية الشرطة ، قسم الجنائي ، ٢٠٠٦م.
٩٢. عبد العزيز عثمان: الوسطية فى الإسلام وأثرها فى الوقاية من الجريمة ،الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٨ م، ص ٢٥٥.

٩٣. علاء حسين الحمamy ، سعد عبد العزيز العاني : تكنولوجيا أمنية المعلومات وأنظمة الحماية ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ م ، ص ٤٤.
٩٤. Govil J: Remification of cyber crime and suggestive preventive measures, electro/information technology, IEEE international conference on, Chicago, IL, 2007.
٩٥. ناير نبيل عمر: الحماية الجنائية للمحل الإلكتروني في جرائم المعلوماتية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، كلية الحقوق ، ٢٠١١ م.
٩٦. الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة : الاستثمار في الأفراد ، ورقة عمل عن التدريب والتدريب التحويلي كمدخل لتنمية الموارد البشرية والحد من مشكلة البطالة ، القاهرة ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، الإدارة المركزية للبحوث ، ٢٠٠٩ م ، ص ٣.
٩٧. Tum bull, B: Taylor, R: the anatomy of electronic evidence – quantitative analysis of police E–crime Data, reliability and security, 2009. ARES'09international conference on, Fukuoka, 2009.
٩٨. محمد عبد الكريم مزهر: القيمة القانونية والفنية في إجراء الكشف والمعاينة في مسرح الجريمة ، فلسطين ، نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين ، ٢٠١٠ م ، ص ٩.
٩٩. بن لاغة عقيلة: حجية أدلة الإثبات الجنائية الحديثة ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، ٢٠١٢ م ، ص ٦٠.
١٠٠. برنامج تعزيز وتطوير المجتمع المدني: دليل المنظمات غير الربحية الناشئة "مدخل إلى المدافعة وكسب التأييد" ، مصر ، ٢٠١٣ م ، ص ٢٥٣.
١٠١. عبد الكريم عبد الله الحربي: دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية ، الرياض ، المعهد العالي للعلوم الأمنية ، قسم العلوم الجنائية ، ١٩٩٩ م ، ص ٧٧.
١٠٢. سرور محمد العبد الوهاب: الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيرية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٤ م.

١٠٣. فهد بن سلطان السلطان: التربية الأمنية ودورها في تحقيق الأمن الوطني ، الندوة العلمية "الأمن مسئولية الجميع" ، الرياض ، الأمن العام ، ٢٠٠٨م ، ص ٢٢
١٠٤. مصطفى النصرأوى: قياس الوعى الأمنى لدى الجمهور العربى ، الرياض ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٩٢م ، ص ١٣.
١٠٥. أيسر محمد عطية: دور الآليات الحديثة للحد من الجرائم المستحدثة "الإرهاب الإلكتروني وطرق مواجهته" ، ورقة عمل مقدمة من الملتقى العلمي الثانى "الجرائم المستحدثة فى ظل المتغيرات والتحويلات الإقليمية والدولية" ، عمان ، كلية العلوم الاستراتيجية ، ٢٠١٤.
١٠٦. أيوب محمد إبراهيم: توظيف تكنولوجيا المعلومات لبناء القدرات المعلوماتية للجمعيات الأهلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، ٢٠١٣.
١٠٧. أمجد أنور محمد نور: الشرطة المجتمعية نموذج مقترح لاستراتيجية جديدة للعمل الأمنى "دراسة تطبيقية فى بيئات متباينة" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، قسم العلوم الإنسانية ، ٢٠١٤.